جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر(اكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود

انعكاس تغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2001-2014)

من إعداد الطالبة: دريسي ليلى

تاريخ المناقشة:2016/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. طيبي حمزة	(أستاذ محاضر جامعة محمد بوضياف – المسيلة –)	رئيساً.
د. محمد صلاح	(أستاذ محاضر جامعة محمد بوضياف – المسيلة –)	مشرفا ومقرراً.
أوصيف لخضر	(أستاذ مساعد جامعة محمد بوضياف – المسيلة –)	

ممتحنا .

السنة الجامعية: 2015- 2016

II

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" صدق الله العظيم.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة و السلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، الحمد لله الذي أعانني على إكمال هذه المذكرة وإخراجها إلى حيز الوجود ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور المشرف "صلاح محمد" الذي أنار علي بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة وتوجيهاته الرشيدة والتي ساعدتني في إتمام هذا العمل الذي يعد قطرة في بحر العلم فكان بحق مشرفا وسنداً فشكراً لك يا دكتور.

كما لا أنسى التوجه بالشكر والامتنان إلى كل من الأستاذين سعودي عبد الصمد وحمزة طيبي اللذان ساعداني وأقول لهما شكراً لكما يا أستاذيا، وأتقدم كذلك بالشكر إلى رئيس لجنة المناقشة والسادة الأعضاء على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ولكل أساتذة قسم علوم اقتصادية خاصة تخصص مالية ونقود الذين حفزونا ودعمونا بشكل متواصل في سبيل تحقيق هذا العمل وإلى كل من ساهم في ذلك من قريب أو من بعيد.

كما لا أنسى تقديم الشكر إلى من خط بأنامله على لوحة الكتابة ليصور لي

هذا العمل في صورته النهائية "عبدالحليم شرعة "

لكم جميعا تشكراتي الخالصة

تمهيد

يحظى قطاع النفط بإهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين الإقتصاديين نظراً لكونه يمثل أهم مصدر للطاقة والمحرك الأساسي لعجلة الإقتصاد العالمي في ظل النمو الاقتصادي العالمي المتزايد، وهذا ما أهله لأن يحتل مكان الصدارة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية العالمية، وهكذا اكتسب النفط أهمية بالغة كمورد استراتيجي يعتمد عليه كل شعوب العالم سواء في الحياة اليومية أو في المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية .

بما أن اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد على مصدر رئيسي لإيراداتها الذي هو مرتبط بتطورات الإقتصاد العالمي وبظروف السوق النفطية العالمية وبتقلبات أسعاره وكيفية تحديدها أو في مدى تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، وهذا ما جعلها عرضة لحالات من التذبذب وعدم الإستقرار ورغم هذه الآثار التي يخلفها النفط إلا أنه ساهم في اقتصاديات العديد من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما أثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيتها العامة .

من بين هذه الدول نجد الجزائر والتي اعتمدت الثروة النفطية في مسيرتها التنموية منذ استقلالها حتي الوقت الراهن، حيث أصبح قطاع النفط في الجزائر بمثابة المحرك الرئيسي لعجلة التنمية والمورد الوحيد للفوائض المالية المتآنية عن طريق عوائد الصادرات النفطية وجبايتها، وبذلك احتلت الجزائر مكانة مرموقة ضمن مجموعة الدول النفطية الفاعلة في منظمة الأوبك .

غير أن لهذا المورد الناضب وغير المتجدد آثار على الإقتصاد الوطني نظرًا لإرتباط السياسة الإقتصادية بشكل كبير بوضعية السوق العالمية النفطية وهذا ما جعل الإقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط والتي ترجع آثارها على الموازنة العامة للجزائر بإعتبار أن ايرادات الجباية النفطية تشكل أكبر جزء في الإيرادات الكلية .

ومما سبق يتضح أن هناك علاقة بين التقلبات الحاصلة في أسعار النفط وتوازن الموازنة العامة في الجزائر وهذا ما يجعلنا نتعمق في البحث عن تأثير هذه العلاقة .

1- التساؤل الرئيس

ولمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة عن التساؤل الرئيس المتمثل في :

" ما هي الآثار الإقتصادية التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001 -2014)؟ "

ومن أجل الإلمام بحيثيات هذا الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- هل الإيرادات وبالتحديد ايرادات الجباية النفطية هي التي تأثر على النفقات العامة أو العكس أو كلاهما يأثر في الآخر ؟

2- هل التذبذب وعدم الإستقرار في أرصدة الميزانية العامة للجزائر ناتج عن تقلبات العامل الخارجي (أسعار النفط)، أم أن هناك عوامل أخرى تأثر عليها ؟

3- ما هي الآليات أو الإجراءات التي اعتمدتها الجزائر للتخفيف من حدة آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وهل نجحت ؟

2- فرضيات الدراسة

إن معالجة هذا البحث تفرض علينا وضع بعض الفرضيات وهي كالآتي ؟

1- تأثر الإيرادات العامة وبالتحديد ايرادات الجباية النفطية على حجم النفقات العامة وذلك بالنسبة للدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية كمورد أساسي لها ؛

2- استقرار الإقتصاد الجزائري مرتبط بإستقرار أسعار النفط في السوق العالمية فحدوث اي تغير في أسعار النفط سيؤثر حتماً على وضع الموازنة العامة في الجزائر ؛

3- لقد قامت الجزائر بتبني كل من سياسة الإصلاح الضريبي وكذلك انشائها لصندوق ضبط الإيرادات بهدف تحييد الأثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة ؛

3- أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة من بين المواضيع المهمة نظرًا للمكانة التي يحتلها النفط بإعتباره من أهم الموارد الطاقوية التي تعتمد عليها أغلب دول العالم، إضافة إلى ذلك فإن التقلبات الحادة التي تعرفها أسعار النفط في الوقت الراهن في إيراداتها والتي من الصعب التنبؤ بها وبإعتبار أن الجزائر من بين الدول الريعية وذلك لأن اقتصادها هو اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى فأكيد أن لهذه التقلبات آثار وخيمة على وضع الميزانية العامة للجزائر كون أن ايرادات النفط هي المورد الأساسي للإيرادات العامة .

4- أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلي تحقيق جملة من الأهداف هي :

1-التعرف على المكانة الإستراتيجية التي يحتلها النفط كمصدر للطاقة التي تعتمد عليها كل اقتصاديات العالم ؛

2-التعرف على السوق النفطية وأهم الفاعلين فيها ؛

3-التعرف على تطور أسعار النفط ومحدداته خاصة في السوق النفطية ؛

4-ابراز الآثار الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر ومدى قدرة الايرادات النفطية على المساهمة في تمويل الخزينة العامة وكذلك تغطيتها لحجم النفقات ؛

5-محاولة رسم لبعض الإستراتيجيات التي قد تكون نافعة للتخفيف من حدة تقلبات أسعار النفط من خلال عرض لبعض التجارب ولإستراتيجية التنويع الإقتصادي .

5- أسباب اختيار الدراسة

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع بين الذاتية والموضوعية ويمكن ذكرها فيما يلي :

أسباب موضوعية (علمية) : حالة عدم الإستقرار التي تعرفها أسعار النفط في الآونة الأخيرة وهذا ما سيؤدي إلى التأثير على الاقتصاد الجزائري من خلال التأثير على وضع

الميزانية وغيرها من المتغيرات الأخرى لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد على ما يجنيه من هذا القطاع وأن هذه التقلبات ستنعكس على القطاعات الإقتصادية الأخرى .

أسباب ذاتية(شخصية) : رغبة للبحث في مجال النفط المعقد والذي له دور مركزي في التنمية الإقتصادية لبلادنا وكذلك الإهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة لإنخفاض أسعار النفط .

6- منهجية الدراسة

بناءًا على التساؤلات والفرضيات التي صغناها فإننا سنعتمد في هذه الدراسة على:

1- **المنهج الإستنباطي:** من خلال أداة الوصف في عرض مراحل تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها، وأهمية النفط .

2- **المنهج الإستقرائي:** عن طريق أداة التحليل من خلال استقرائنا للمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك بغية إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.

7- حدود الدراسة

1-**الإطار الزماني:** سوف تتمحور دراستنا حول تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر وذلك خلال الفترة 2001 -2014، لأن هذه الفترة هي فترة متنوعة عرفت ارتفاع وانخفاض في أسعار النفط، وقد اعتمدنا على جملة من الإحصائيات المتعلقة بنفس الفترة لإثراء الدراسة أكثر .

2-**الإطار المكاني:** نركز دراستنا هذه حول حالة الجزائر باعتبارها من بين الدول التي يعتمد اقتصادها على عائدات قطاع النفط لتمويل ميزانيتها و ذلك بالتركيز أكثر على حالة انخفاض أسعار النفط، كما تطرقنا إلى بعض التجارب الدولية كتجربة النرويج والسعودية بهدف الاستفادة منهما في كيفية إدارة الفوائض النفطية واستثمارها.

8- صعوبات الدراسة

1-نقص كبير في المراجع خاصة الكتب المتمحورة حول الموضوع.

2-أهم مشكل هو قصر الفترة الزمنية (بين قبول الموضوع و بين مناقشته)

9- الدراسات السابقة

إن لموضوع النفط أهمية بالغة لدى الباحثين و من بين هذه المساهمات نذكر ما يلي:

1- **دراسة بلقلة إبراهيم 2015:** سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

تهدف الدراسة إلى: ابراز الآثار السلبية التي تزاولها تقلبات أسعار النفط على الموازن العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ومن ثم البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار وذلك خلال الفترة 1973-2012.

و توصلت الدراسة إلى: يعزي الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان العربية المصدرة للنفط إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار النفط، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات النفط وايرادات الميزانية العامة أدى الى عدم استقرار سياسة الانفاق العام في الجزائر وبالتالي إلى دورية السياسة المالية والتي اصبحت أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار النفط إلى باقي المتغيرات الاقتصادية.

- يواجه إعداد الموازنة العامة وتصميمها بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط على المدى الطويل تحديين أساسيين الأول مرتبط بالتأثير الاقتصادي لتدفقات ايرادات النفط في ظل امكانية ظهور آثار ما يعرف بالمرض الهولندي، و الثاني يتمثل في عدم اليقين المميز للثروة النفطية و المستمد من الطابع الاستنفاذي للنفط.

2- **دراسة قويدر قوشيح بوجمعة 2009:** انعكاس تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

تهدف الدراسة إلى: تحليل وتقييم أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري الناتج الداخلي الإجمالي، والميزانية العامة للدولة من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ 1986 إلى غاية سنة 2007.

وتوصلت الدراسة إلى أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار البترول، وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية و التي أبانت عن إرتباط قوي بين التوازنات الاقتصادية الكلية وسعر البترول.

3- **دراسة مشدن وهيبة 2005:** أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر.

تهدف الدراسة إلى: تحليل و تقييم دور البترول في المسار الإقتصادي للدول العربية من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ التصحيح السعري لسنة 1973 وإلى غاية 2003 كما تسلط الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه البترول العربي في إطار النظام الإقتصادي الدولي الجديد.

و توصلت الدراسة إلى: أن التنمية ومن ثم العلاقات الاقتصادية العربية خلال السنوات الماضية إرتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح ومطامع الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى.

4- **دراسة داود سعد الله 2012:** أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية بجامعة الجزائر 03.

تهدف الدراسة إلى: دراسة نماذج تأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، كذلك تقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر قوانين المالية للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات الايرادات النفطية على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني.

وتوصلت الدراسة إلى: أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الانتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور ويرجع هذا الى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.

10- تقسيمات الدراسة

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من فصلين:

1-حيث تم الطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول النفط وذلك من خلال تعرضنا في البداية لمفهوم النفط و نشأته وأهميته في الساحة الدولية ثم تطرقنا إلى السوق النفطية وأهم الفاعلين فيها و في الأخير أشرنا إلى أسعار النفط ومراحل تطورها وأهم العوامل المؤثرة فيها ؛

2-أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه إلى دراسة الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط للاقتصاد الجزائري حيث تطرقنا في البداية إلى واقع وأهمية قطاع النفط في الإقتصاد الجزائري ثم إلى انعكاس تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر وذلك من خلال عرضنا لانعكاس تقلبات أسعار النفط على تطور الايرادات العامة و توازن الميزانية في الجزائر وكذلك الإجراءات التي اعتمدها الجزائر لاحتواء تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، وفي الأخير أشرنا إلى كيفية إدارة الفوائض النفطية وسياسة التنويع الإقتصادي من خلال عرضنا لبعض التجارب الدولية في إدارة الفوائض النفطية وتم تعزيز ذلك بعرضنا لصناديق الثروة السيادية كآلية لادارة الفوائض النفطية ثم

بعد ذلك تم التطرق لاستراتيجية التنويع الاقتصادي باعتبارها داعما أساسيا في تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة .

3-أما الخاتمة فتتضمن ملخص لأهم ما جاء في هذه الدراسة والنتائج المتوصل اليها بالإضافة إلى بعض الاقتراحات وآفاق البحث.

تمهيد الفصل الأول

يعتبر النفط سلعة استراتيجية هامة وأهم مصدر للطاقة حيث أنه يحتل مكان الصدارة في اقتصاديات الطاقة من خلال دوره الرئيسي في عملية التطور والتحول الإقتصادي في العالم المعاصر فضلا عن دوره المتزايد في المجالات المتعددة بسبب تعدد استعمالاته، فالسلعة النفطية سواء كانت خاماً أو منتجات نفطية تتميز عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات وخصائص معينة اكسبتها أهمية كبيرة سواء من الناحية الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية أو العسكرية .

السوق النفطية هي مكان جغرافي معلوم بصورة فعلية أو وهمية وقد ساهم التوزيع غير المتوازن للنفط بين مختلف دول العالم في نشأتها، وهي سوق يتم فيها تبادل السلعة النفطية بين المتعاملين (مصدرين، مستوردين) وشهدت تنافساً شديداً وتضارب في المصالح الاقتصادية بين الدول المنتجة والمستهلكة والشركات النفطية الكبرى .

أدت مميزات السلعة النفطية وأهميتها الإقتصادية والسياسية والطاقوية إلي أن تكون أسعار النفط هي الأخرى متميزة عن أسعار السلع الأخرى سواء في مسار تطورها أو في كيفية تحديدها أو تأثير القوى الفاعلة عليها، وبناءًا على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول: ماهية النفط.**
- **المبحث الثاني: السوق النفطية.**
- **المبحث الثالث: أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.**

المبحث الأول : ماهية النفط

يعتبر النفط بإختلاف أنواعه أهم مصدر للطاقة المستخدمة في العالم، كما أن له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية العالمية وذلك نتيجة لاكتسابه جملة من الميزات سواء كمادة أو كسلعة نفطية، إضافة إلى ذلك فقد أكسبته أهميته سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو العسكرية من أن يتبوأ مركز الصدارة باعتباره أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر .

المطلب الأول :مفهوم النفط ونشأته

اختلف الجيولوجيون في تعريف النفط فمنهم من عرفه على أساس ما يحتويه من مركبات، والبعض الآخر على أساس مميزاته الظاهرية وهذا ما جعلهم يختلفون في تحديد أصله وكيفية تكونه .

أولاً : مفهوم النفط

التعريف الأول : كلمة بترول معربة عن اللفظة الانجليزية بترليوم " petroleum" التي تتكون من كلمتين لاتينيتين هما " بترو petro" أو"بتر petra " وتعني الصخر، و"أوليوم oleum" وتعني الزيت وبذلك تكون ترجمة كلمة بتروليوم هي زيت الصخر ومنه استحدثت كلمة زيت [1] .

التعريف الثاني : البترول أو الزيت الخام هو سائل أسود لزج يتكون من عنصرين هما الهيدروجين والكربون أما الهيدروجين فغاز وأما الكربون فمادة صلبة توجد بكثرة في صورة الفحم أو الجرانيت المستعمل في أقلام الرصاص وبإتحاد هاذين العنصرين بنسب معينة مع ذرات عناصر أخرى يتكون البترول أو الزيت الخام [2] .

---

(1) صالح عبد الرحمان العذل، النفط، مجلة العلوم والتنمية، الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، العدد 27،1993، المملكة العربية، ص04 .

(2) خالد أمين عبد الله، محاسبة النفط، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص13.

التعريـف الثالـث : البتـرول مـادة بسـيطة ومركبـة، فهـو مـادة بسـيطة لأنـه يتكـون كيماويـاً مـن عنصرين فقط همـــا الهيـــدروجين والكـــاربون، وهـو فـي نفس الوقت مـادة مركبـة لأن مشتقاته تختلـف بـإختلاف التـركيب الجزئـي لكـل منهمـا حيـث كـل جـزء يتـألف مـن ذرات، وتـــحدَد خصـــائص المـادة بالـذرات التـي تتحـد لتكَـون جزيـئاتها وبالـــطريقة التـــي يـتم بـــها هـــذا الاتـحاد، فالبترول يتكون من خليط مــن المـــواد الهيدروكربونية المتقاربـة التي يمكن أن تتخذ أشكـالاً عديدة فـي تـــركيبها الجزيئي فينتج عنـــها فـي كـــل حالـة منتوج بترولـي ذو خصـــائص تختلف عن المنتجات الأخرى [1] .

التعريـف الرابـع : تطلـق كلمــة النفط بمعنـاها الواسـع علـى جميـع الترسبات التـي تتـكون فـي بـاطن الأرض نتيجـة لتفكـك بقايـا الحيـوانات والنباتـات تحـت طبقـــات مـن الطـــــــين بصـــورة طبيــــعية (ذاتيـــــــة) أو صنـــاعية بواســــطة حفـــر الآبـار وآلات الضـخ، أمـا معناها التجاري الضيق تقتصـــر عادة على التـــرسبـــات الســـائلة أي الــــزيت الخام .

بينمـا يطلـق علـى الترسبات الغازيـة إسم الغاز الطبيعي وعلـى الترسبات الجامدة إسم الفحم الحجري [2].

التعريـف الخـامس : علـى الرغم من أن كلمـة البتـرول تنطبق طبيعيـاً علـى الهيـدروكربونات السـائلة، بـل هـي مرادف لكلمـة الزيت الخـــام، فإنهـا تستخدم علـى نطـاق واسـع لتشير أيضـاً إلى الغاز الطبيعي .

إذن إن هنـاك قاسـماً مشتـركاً بـين الهيـدروكربونات عمومـاً ولكـن الإرتبـاط الأكبــــر بـين الزيت الخام والغـاز الطبيعي حيث أنهمـــا عـــادة ما يتواجد معاً ويتعين إنتاجهما معاً [3] .

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1983، ص 08.

[2] حافظ برجاس، الصراع على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000، ص 22.

[3] صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، ط9، مكتبة عين الشمس، مصر، 2003، ص 544.

من التعاون السابقة نستنتج أن النفط عبارة عن هيدروكربونات[*]معقدة التركيب كميائياً وهو سائل دهني لـه رائحتـة المميزة (الخاصـة) وتتباين أنواعه بين الأسود والمخضر إلى البني والأصفر، وقد يختلف لونه وكثافته النوعية ولزوجته ومكوناته الثانوية من حقل لآخر بل ومن طبقة لأخرى حسب نوعية المواد المولدة له والظروف الجيولوجية والكميات التي تعرضت لها ومراحل نضجها .

ثـــانياً: نـــشأة النفط

يختلف جيولوجيو النفط في تحديد أصله وكيفية تكونه، وينقسم هؤلاء إلى فريقين الأول يؤكد أن النفط مـــواد هيدروكربونية تكونت من أصل عضوي نباتي، أما الفريق الثاني فيعتقد أن النفط قد يكون نتيجة لتفاعلات كمياوية في باطن الأرض بين مـــــواد غير عضوية، ولم يلقي هؤلاء أي تأييد من المختصين في هذا المجال، أي النظرية العامة المقبولة لتكوين النفط هي النظرية العضوية حيث تؤكد أن النفط قد تكَون من مواد عضوية ترسبت في أحواض رسوبية بحرية وغيرها،[1] وفيما يلي عرض لهاتين النظريتين :

1-النظـــرية اللاعضوية :هي من أولى وأقدم التطورات حول تفسيـر أصل تكَون البترول والكيفية التي يتم فيها، وبالتالي تستند هذه النظرية على رأي قديم في تكَون النفط هو أنه هناك تفـاعلات كيميائية تتم في أعـماق سطح القشرة الأرضية وبفعل بعض التغيرات الكيميائيـة التـي تعرضـت لهـا بعـض الصـخور والعناصـر التـي تتـألف منهـا القشـــرة الأرضيـــــة [2].

وبداية هذه النظريات هي نظرية الكيميائي الروسي "مند ليف" فقد افترض أن تكوين الهيدروكربونات (الزيت الأسود السائل) جاء نتيجة لتفاعل كبريت الحديد مع المياه الجوفية تحت درجة من الضغط والحرارة وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم مع كبريت الهيدروجين

---

[*] الهيدروكربونات: هي مختلف المركبات النفطية في جميع حالاتها غازية، سائلة، صلبة .

[1] محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1981، ص 03 .

[2] احمد محمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية،1991، ص 04 .

(الصوديوم المعدني)،[1] واستند أصحاب هذه النظرية إلــى أنه لم يعثر على أية حفريات عضوية بأي شكل في زيت النفط ولكن بعد أن تمكن الإنسان من استخــلاص بعض العناصر البروتينية الأصل من النفط تأكد أصله العضوي وأنه ناتج عن تحلل مواد عضوية قديمة مما هدم هذه النظرية من أساسها .

2- **النظرية العضوية** :هي مجمـــوعة من النظريات تعتمد على العناصر العضوية في تكوينها للبترول وهي تنقسم إلى قسمين [2]:

أ/ نظريات تقوم وتعتمد على المصدر العضوي النباتي في أصل تكون البترول.

ب/ نظريات تعتمد المصدر العضوي الحيواني في أصل تكون البترول.

حيث اعتمدت نظريات النشأة العضوية على العديد من الشواهد التي تدل على أن النفط نشأ من مواد عضوية من أصل نباتي أو حيواني وتتمثل هذه الشواهد في التالي [3] :

1-اكتشاف معظم التجمعات النفطية (99%) في الصخور الرسوبية وفي الحالات النادرة يمكن تواجده في صخور القاعدة المركبة أو الصخور النارية المتحولة عن طريق هجرته.

2-وجود المركبات النيتروجينية (الأزوتية) واليورفين في النفط نتيجة لتواجدها في خلايا الكائنات الحيوانية أو النباتية .

3-تميز النفط بخاصية النشاط الضوئي حيث تنفرد بها الكائنات العضوية التي كونت النفط.

---

(1) ابراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 22 .

(2) محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص ص 17- 18 .

(3) عبد العاص احمد الصادق، نشأة وتكوين وهجرة النفط، مجلة العلوم والتنمية، الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، المملكة العربية السعودية، العدد 27 ، 1993، ص 10 .

النفط قــراءة في التاريخ

عرف الإنسان النفط منذ ألاف السنين، فقد عرفه إنسان العراق، والإنسان في منطقة باكو في الإتحاد السوفياتي، والهنود الحمر في قارة أمريكيا الشمالية، وكانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة وخروجها مع الغاز الطبيعي، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية أن استعمال النفط الخام قديما للأغراض الطبية ولمنع تسرب الماء وفي بعض الأحيان التشحيم والإنارة ، كما استخدم في المباني ورصف الطرقات، ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا، كما يعتقد بأن الصينيين كانوا يستخرجون النفط والغاز الطبيعي بواسطة أنابيب الخيزران وحفارات من معدن البرونز منذ القرن الثالث قبل الميلاد، ويزعم البعض أن أول بئر نفطية تم حفرها كانت بالقرب من تشارلستون غربي فرجينا في الو.م.أ عام 1806 .

لكن معظم المراجع ترجع أن أول حفر وإنتاج تجاري للنفط[1]بدأ عام 1859 في الو.م.أ حينما حفر الكولونيل الأمريكي أدوين دريك أول بئر أمريكية للنفط وذلك في آبار (تيتوسفيل) الواقعة شمال غرب ولاية بنسلفانيا والتي تعد أول آبار منتجة للنفط على نطاق تجاري في الو.م. أ وقد عثر دريك على النفط على عمق 69.5 قدماً بمعدل يتراوح بين 20و35 برميل في اليوم [2] .

ونتيجة للإستكشافات الجديدة في مناطق عديدة في الو.م .أ، وروسيا، ورومانيا وصل إنتاج النفط في عام 1861 إلى حوالي2.1 مليون برميل، ليرتفع عام 1880 إلى حوالي 30 مليون برميل، ولم يأت عام 1900 حتي كانت كثير من الدول قد دخلت في مجال إنتاج النفط خاصة أقطار بيرو جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا حاليا)، أما عن نفط الشرق الأوسط والعالم العربي فقد حفرت أول بئر في مصر عام 1911 وفي إيران عام1913 وفي خمسينات القرن

(1) حسان الخضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 57، السنة الخامسة، نوفمبر 2005، الكويت، ص 02 .

(2) أحمد محمد المنصوري، مرجع سابق، ص08 .

الماضي بدأت العديد من الدول العربية باكتشاف النفط وتصديره إلى الكثير من الدول الغربية التي أصبحت المستهلك الأساسي لهذه السلعة الهامة، وقد إزداد إنتاج النفط بشكل رئيسي في كل من العراق، السعودية، إيران، الكويت، وفي الستينيات دخلت كل من الجزائر وليبيا وإمارة أبوظبي إلى قائمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط [1] .

المطلب الثاني: أنواع النفط وخصائصه

للنفط أنواع متعددة تتأثر بالخصائص الطبيــعية والكيميائية سواء باعتباره كمادة نفطية أو باعتباره كسلعة.

أولاً : أنواع النفط

النفط الخام رغم كونه مادة متجانسة في العناصر المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم فهو على أنواع متعددة تتأثر بالخصائص الطبيعية أو الكميائية أو بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية، فالبترول يتباين ويختلف في نوعه من منطقة الى أخري ومن بلد إلى أخر ،فهناك تصنيفات متعددة منها :

1- تصنيف كيميائي على أساس قاعدي

على ضوء كمية ونوعية الشوائب العالقة بالبترول تتحدد أنواعه الثلاثة الرئيسية (حسب الناحية العلمية)[2]

أ/ النوع الشمعي (بارافيني) :مكوناته الأساسية برافينية ويترك مخلفات شمعية صلبة عند تكريره ويتميز بانخفاض درجة لزوجية (تقاس عن طريق نقطة الانسكاب) وبانخفاض درجة كثافته النوعية (تتراوح بين 0.8،0.98) ويعتبر هذا النوع من أجود أنواع الزيت الخام حيث منه تستخلص أهم المشتقات البترولية خفيفة الوزن وعالية الثمن مثل البنزين بنسب كبيرة، وكذلك الشمع الثقيل بنسب محدودة .

---

(1) حسان الخضر، مرجع سابق، ص 03 .

(2) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص25.

ب/ النوع الإسفلتي (نافيتيني): يتكون من مركبات حلقية معظمها نافيتينية وعندما يكرر يخلف مادة إسفلتية ويتميز بارتفاع درجـــــة كثافته النوعية (تتراوح بين 1،1.1)، ويعتبر هذا النوع أردء الأنواع حيث منه تستخلص المنتجات البترولية ثقيلة الوزن منخفضة الثمن مثل زيت الوقود والإسفلت بنسب كبيرة وتستخلص منه المنتجات البترولية الخفيفة (البنزين) بنسب محدودة .

ج/ النوع الوسط بين النوعين السابقين : يتميز بوسطية درجتي اللــزوجة والكثــافة النــوعية (تتراوح بين 0.85، 0.95) ومنه يستخرج زيت القار والديزل وزيت الشحم وأغلب البترول المصري من هذه النوعية .

2- تصنيف حسب نسب المركبات الهيدروكربونية الداخلية في تركيبه وعلى درجة تعقيد هـذه المركبات ويصــنف إلى [1] :

أ/ خامات خفيفة : تحتوى على نسب عالية من المركبات الخفيفة التي يتكون منها البنزين والكيروسين بينما تحتوي على نسب منخفضة من زيت الوقود الثقيل وتتــراوح كثافتها (API) ما بين 37 و45 ويتميز بانخفاض نسبة المواد الإسفلتية والزيوت الثقيلة التي تمثل مــا بين 20% و 40% منها ومثالها الخام الجزائري، الخام الليبي وبعض أنواع الخام الإماراتي والعراقي .

ب/ خامات ثقيلة : تحتوي على نسب عالية من المركبات الثقيلة التي يتكون منها زيت الوقود بسنبة 60% ونسب منخفضة من المركبات الخفيفة وتتراوح كثافتها (API) ما بين 10 و25 ومن أمثلتها : الخام المصري، السوري، خام فنزويلا وبعض أنواع الخام السعودي، الإيراني النيجيري .

[1] بورنان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص13.

ج/ خامات متوسطة: مزيج من الخامات الخفيفة والثقيلة تتراوح كثافتها ما بين 25 و 37 وتحتوي على نسب من زيت الوقود ما بين 40 % إلى 50% ومن أمثلتها الخام السعودي والكويتي، ومعظم دول الخليج العربي .

3- تصنيف حسب درجة الكثافة النوعية للبترول

استعمل في الصناعة والسوق البترولية ويصنف البترول إلى ثلاث أنواع هي :[1]

أ/ الدرجة العالية :وهي رمز للبترول الخفيف والتي يتحصل منه على نسب عالية من المنتجات الخفيفة، تكون من 35 درجة فما فوق .

ب/ الدرجات الواطئة (المنخفضة) : رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسب عالية من المنتجات الثقيلة، تكون من 28 درجة وما دونها .

ج/ الدرجات الوسطى : رمز للبترول المتوسط ذي النوعية المتوسطة للمنتجات البترولية، ويكون مدى الدرجات النوعية بين 28 درجة حتى 35 درجة .

4- تصنيف حسب نسبة مركبات الكبريت

ويصنف النفط إلى: [2]

أ/ النفط الحلو: يحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت قد تصل إلى 1%.

ب/ النفط الحامضي : تفوق نسبة الكبريت فيه 1% .

ثانيا : خصائص النفط

للنفط خصائص أو مميزات أكسبته أهمية كبيرة ومن بين هذه الخصائص هناك خصائص مرتبطة بالمادة النفطية وخصائص مرتبطة بالسلعة النفطية.

1- خصائص المادة النفطية

وهي خصائص يأخذ بها لمعرفة نوعية النفط نذكر ما يلي :

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 11 .

[2] ابراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 176.

أ/ درجة الكثافة النوعية : هي من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط ويقصد بها نسبة وزن حجم مادة معينة إلي وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجاتها الحرارية وتتراوح بين 1 و 60 درجة وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي [1] API .

حيث نجد أن:

كثافة النفط (API) = (141.5 / درجة الكثافة النوعية عند حرارة 60°ف) –131.5 [2] .

ولدينا (60°ف = 15.55م°)، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافة النوعية عالية وجودته أكبر والعكس .

ب/ نقطة الانسكاب: يقصد بها درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالنفط الخام وتدل على لزوجته، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة والعكس .[3]

ج/ نسبة الكبريت في النفط الخام : تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه لأن وجوده فيه بنسبة كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج .

د/ نسبة الشوائب الأخرى (الماء والأملاح): كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف انتاجه وتنخفض بذلك جودته .

ه/ مقاييس النفط: قياس النفط يستند إلى وحدة الوزن أو الحجم [4] :

حسب الحجم: وحدة القياس الأكثر شيوعاً هي الوحدة الأمريكية والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل ويستعمل في بعض البلدان مثل أوربا الغربية (فرنسا، ألمانيا).

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 32 .

(2) ابراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 176 .

(3) محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 10 .

(4) العايب منير، أثر تطبيق الاتفاقيات الدولية للبيئة على الصادرات النفطية العربية حالة الجزائر (1992-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3)، 2012 ، ص 24.

حسب الوزن : الوحدة المستعملة عالمياً هي الطن وفيها حوالي 07 برميل من النفط وتشمل ثلاث مقاييس : [1]

- الطن الطويل يساوي 1006 كغ ؛
- الطن المتري ويساوي 999 كغ ؛
- الطن القصير ويساوي 906 كغ .

2- خصائص السلعة النفطية

للسلعة النفطية مميزات منها ناجم ومرتبط بطبيعة السلعة النفطية والبعض الأخر مرتبط بكيفية استغلالها وأبرز وأهم تلك المميزات هي :

أ/ الطبيعة الإستنفاذية للنفط : استخراج النفط يعني نضوب [*] مكامنه ويحتاج الكشف عن مكامن جديدة إلي جهود كبيرة وهذا يعني أن تعويض البرميل الذي يستخرج اليوم يتطلب صرف مبالغ كبيرة تتعاظم مع الزمن بسبب المخاطرة الرأسمالية الكبيرة التي تميز صناعة النفط عموماً كلما قلت امكانية العثور على نفط جديد، وتزداد تلك المخاطر مع مرور الوقت فكلما زاد استنفاذ النفط من باطن الأرض قلت امكانية العثور على نفط جديد[2] .

ب/ الميزة التكنولوجية الفنية : هي ما يتعلق بمستوي تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال النفط، فكل تقدم تكنولوجي في وسائل استغلال النفط يعزز مركزه وأهميته من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج مما ينعكس ذلك على السعر لاحقًا، ويلاحظ أن الدول النامية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد تكلفة انتاجها لهذه السلعة .[3]

ج/ الميزة الإنتاجية : السلعة النفطية تتميز عموماً بارتفاع انتاجها وذلك راجع إلى أن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، حيث أن لميزة ارتفاع

---

[1] Mohamad El Hocine Benissod, éléments d'économie pétrolière, les huedrocarbures, présent et future, opu Algérie, p 37 .

(*) مواد ناضبة : مواد يستحيل تشكيل أرصدة جديدة منها أو يحتاج ذلك لفترات زمنية طويلة تصل إلى مئات آلاف السنين .

[2] ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009ص 05.

[3] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص 86 .

وتزايد الإنتاجية آثار كبيرة ومهمة كتخفيض متزايد للكلفة الإنتاجية وتزايد فائض الانتاج والعائد الاقتصادي وكل هذا يؤدي إلى تعزيز مكانة النفط وقدرته التنافسية .

د/ ميزة مرونة الحركة النفطية : يقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز إنتاجها إلي مناطق استعمالها واستهلاكها في أي نقطة في العالم، وقد ساعد على ذلك كون أن السلعة النفطية مادة سائلة وعمليات تخزينها لفترات طويلة دون أن يطرأ عليها أي تغير بالإضافة إلى تدني وانخفاض كلفة نقلها مقارنة مع السلع الأخرى .(1)

ه/ ميزة الاستعمال الواسع وغير المحدود : تتعدد وتتنوع استعمالات النفط وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية (الزارعة، الصناعة والخدمات الإنتاجية وغير الانتاجية) وما يجعل هذه المادة مورد حيوي للاقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية الحالية هو أن المشتقات النفطية على اختلافها وتنوعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهرة الحياة المعاصرة .(2)

المطلب الثالث : أهمية النفط

للنفط أهمية كبيرة في الحضارة المعاصرة ليس فقط في كونه يعتبر أهم مصدر للطاقة وسلعة استراتيجية لها أهمية كبيرة بل لأنه ظاهرة تحتل مكانة سياسية وعسكرية واجتماعية كبيرة.

أولا : أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي

إن الأهمية الاقتصادية للنفط تتجسد في الجوانب التالية :

1- أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة ومادة أولية أساسية

الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث (مثل توليد الطاقة الكهربائية)، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي وترجع أهميته كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها :

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي آخر .
- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له .

(1) محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 59 .

(2) حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986- 2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 07 .

- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية) .[1]

3-أهمية النفط كمورد مالي (مصدر للإيرادات المالية)

إن الجانب المالي للنفط يتمثل فيما يتحصل عليه من ايرادات مالية نفطية بصورها وأنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأرباح الضرائب، وسواء كان ذلك للدول النفطية المنتجة والمصدرة أو للبلدان المستوردة والمستهلكة للنفط، ويتسم النفط بوجود ما يعرف بالريع النفطي إذا كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المصدرة من ذلك الريع والعكس صحيح .[2]

4- أهمية النفط في الصناعية، الزراعة، التجارة

أ/ أهمية النفط في القطاع الصناعي : يكَرس ثلث النفط المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول وبالإضافة الى كونه مصدر للحرارة والطاقة المحركة فهو يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن،[3] كذلك يعتبر أساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف .

ب/ أهمية النفط في القطاع الزراعي :دخل القطاع الزراعي في الوقت الحالي (الحاضر) طوره الحديث والذي يمكن أن نطلق عليه اسم البترو- زراعة وذلك لسببين رئيسيين هما : [4]

-البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة .

-استعمال المنتجات البتروكيميائية كالأسمدة والمبيدات الحشرية وأثرها على التقدم الزراعي .

ج/ أهمية النفط في القطاع التجاري : يشكل النفط ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة كونها تعود بالأرباح على الدول المنتجة والشركات والدول التابعة لها، حيث

(1) محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 65 .

(2) ضالع دليلة، مرجع سابق، ص 08 .

(3) حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 74 .

(4) مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، استراتيجيات ترقية الكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الإقتصاديات العربية في اطار ضوابط التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 08/07 افريل، 2008، ص 05 .

تزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها ومن هذه الزاوية نجد أن النفط من حيث تجارته يشكل عاملاً مؤثراً وفعالاً في العلاقات الاقتصادية الدولية .[1]

د/أهمية النفط في تنشيط الأسواق المالية : توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية .[2]

ثانيا : أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الإجتماعية من خلال الدور الذي لعبه في إعادة بناء بلدان أروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، ويتمثل دوره في المجال الاجتماعي في المظاهر التالية :

1- دور النفط في قطاع المواصلات

يعتبر النقل أهم القطاعات في الحياة الإجتماعية والإقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين، المازوت والديزل .[3]

2- دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية

تلعب المشتقات النفطية مثل: البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي، والأسمدة دور كبير في الحياة اليومية للإنسان لتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

3- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة

تساهم شركات القطاع النفطي في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات .

[1] مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005، ص 12 .

[2] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 09 .

[3] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 09 .

4- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية

تلعب الشركات النفطية دور مهم في تفعيل النشاط الاجتماعي مثـل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعـائلاتهم والمسـاهمة فـي تمويـل الأنشطة الريـاضية ومـراكز البحث العلمي .[1]

5- البترول كثقافة ورمز

أصبح البترول رمز للثروة والحظ بينـما كـان الذهب ولفترة طويلة يقوم بهذا الدور وتشكلت بذلك ثقافة لدى الشعوب تجسدت فـي الإبـداعات السينمائية والأدبية أو حتى في ميادين ثقافية أخرى تبرز معنى الثروة البترولية في ثقافة الشعوب ضمن تلك الأعمال .[2]

ثالثا : أهمية النفط على الصعيد السياسي

علاقة البترول بالسياسة هـي عـلاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية ويعتقد أن البترول هو الإنتاج العالمي الذى يجب أن يبنى على أساسه السـلام، لذلك بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا .[3]

1- بروز الدور السياسي للبترول

يعد البترول وكيفية الحصول عليه هدف من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي وقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعال خلال الحروب في منـطـقة الشـرق الأوسـط في ظل الصراع العربي 1956 وحرب الخليج 1991، والعدوان علـى العـراق سنة 2003، وقد كـان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر وهدفها المعلن والخفي حتى أطلق عليها تسمية " حروب البترول " .

---

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 10 .

[2] الطيب داودي، الابتكار كبديل استراتيجي يحقق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات عرض حالة مؤسسة سوناطراك، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 08/07 افريل،2008، ص 06 .

[3] مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص ص 14- 15 .

2- البترول كسلاح سياسي

لقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة، حيث استعملته الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي أممت البترول والتي حاولت التمرد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة، كما استخدمته الدول المنتجة للبترول لبلوغ أهدافها السياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية، واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادت عن الاجتماع الدولي .

رابعا: أهمية النفط على الصعيد العسكري

تكمن الأهمية من الناحية العسكرية في المجالات التالية :

1-**النفط مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية**

الطلب على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل 5 % من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري لاستعمالها كمصدر للوقود ولمختلف آلات الحرب الميكانيكية.[1]

2-**التجهيزات البترولية ذات الأغراض العسكرية**

تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم التجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال وتشمل خزانات ضخمة، ناقلات كبيرة، سكك حديدية، خطوط أنابيب .[2]

3-**البترول واتجاهات نتيجة الحرب**

الدولة التي تملك الوقود البترولي ما يكفي قواتها لفترة طويلة وتستطيع نقل تلك الإمدادات وتجهيزاتها إلى مناطق القتال هي الدولة الأكثر حظاً في النصر إذ توفرت لها بقية العوامل .

---

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 11 .

[2] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 101 .

4-**البترول سبب للحرب أو هدف لها**

يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها .[1]

[1] مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص 16 .

المبحث الثاني: مفهوم السوق النفطية والمتعاملون فيها

تشكلت السوق النفطية نتيجة للتوزيع غير المتوازن للنفط بين مختلف دول العالم ويتم من خلالها التعامل بالسلعة النفطية بيعاً وشراءاً بين الدول المنتجة (مصدرة) التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة لإقتصادها اعتماداً على العائدات النفطية والدول المستهلكة (مستوردة) التي تسعي إلي ضمان أمنها الطاقوي وذلك بالسيطرة على منابع النفط، إضافة الى الشركات النفطية الكبرى .

المطلب الأول :تعريف السوق النفطية وأنواعها وخصائصها

السوق النفطية هي مكان لإلتقاء المتعاملين (مصدرين، مستوردين) لتبادل السلعة النفطية حيث تختلف السوق النفطية بإختلاف المكان والزمن وبإختلاف نوع السلعة المتبادلة وهذا ما أكسبها خصائص تميزها عن باقي الأسواق العالمية الأخرى .

أولاً:تعريف السوق النفطية

هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية (مكان التقاء جميع المتعاملين مصدرين أو مستوردين)،[1] أي هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، حيث بالإضافة إلي العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى .[2]

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية مع الإشارة الى حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2010، ص22 .

[2] قويدر قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، ص54 .

ثانيا: أنواع السوق النفطية

يمكن تصنيف السوق النفطية وفقا لعدة معايير يمكن ذكرها فيما يلي:

1- وفقا للمعيار المكاني أو الجغرافي

أهم أسواق النفط في العالم، سوق نيويورك، سوق لندن، سوق الخليج، سوق هون كونغ، سوق سنغافورة سوق روتردام .

2-وفقا للمعيار السلعي

أسواق متخصصة في تبادل النفط الخام مثل سوق نيويورك وأسوق متخصصة في تبادل النفط الخام بالإضافة إلي مختلف المشتقات النفطية مثل سوق لندن.[1]

3-من ناحية الزمن

تقسم إلي:

أ/ أسواق فورية مباشرة (عاجلة) : ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوماً والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط، وهي سوق تراضي ولا يوجد أي بنك يسجل عملياتها، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا، أوربا (لندن)، الو.م.أ (نيويورك)، آسيا (سنغافورة).

وتتحدد الأسعار في هذه السوق نسبة إلى النفط الخام المرجعي، ففي أوربا تكون الأسعار المتداولة هي أسعار النفط الخام المرجعي وهو البرنت، أما في أسواق الو.م.أ فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس .

أما التوزان العام للأسواق الفورية للنفط الخام يكون وفق آلية العرض والطلب إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين سوقين بسب تكلفة النقل، أما التعاملات فتتم في إطار الاتفاقيات العامة

---

[1] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 23 .

بين المتعاملين من خلال المفاوضات بواسطة الهاتف ويتم التأكيد بالفاكس على سعر النفط المتبادل بناء على ســـعر النفط المرجعي [1] .

ب/ الأسواق الآجلة (المستقبلية) :هو سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار، التسيير الحسن للمحزون، استمرار المبادلات، تقديم المعلومات الضرورية المتعلقة بالسلعة النفطية بكل شفافية،[2] ويوجد شكلان من هذا النوع :[3]

السوق البترولية المادية الآجلة :تتم المعاملات فيها باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم آجل (شهر للبترول الخام)، فقواعد السوق تلزم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفير الشحنة في أجل أدناه 157 يوم .

السوق البترولية المالية الآجلة (البورصات): المعاملات فيها لا تتم على بضاعة عينيه ولكن أيضاً بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع النفط الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد : سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي، وسوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا .

ثالثا: خصائص السوق النفطية

- السوق النفطية سوق احتكار القلة: وذلك بسبب وجود عدد قليل من المنتجين يتنافسون ويتحكمون في الإنتاج والعرض العالمي للنفط ؛[4]
- ومن السمات المميزة لها أن العوامل الاقتصادية والجغرافية التي تؤدي إلى عدم استقرار سوق النفط لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم بها ؛[5]

---

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 57 .

[2] قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 56 .

[3] موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص 91 .

[4] لباني يسمينة، انعكاسات تغير أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص 65 .

[5] صادق علي يحي مناع، الدولة المنتجة والمصدرة للنفط الخام خارج منظمة أوبك وتأثيرها في سوق النفط الدولية، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد الدراسات العليا، جامعة المستنصرية، بغداد، 2005، ص 10 .

-الاتجاه نحو التكتل: اتفاق الشركات في السوق النفطية على الخطوات المتبعة حتى وصول سلعة النفط ومشتقاتها إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل ؛ [1]

-أنها سوق أكثر تنافسية : حرية بيع وشراء البترول (السعر هو المسيطر في السوق) ؛

-أنها سوق شفافة: توفر المعلومات اللازمة حول العرض والطلب لتقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار؛

-أنها سوق غير مستقرة: وذلك للاعتماد الكلي على النفط في كل المجالات وعدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب. [2]

المطلب الثاني: المتعاملون في السوق النفطية

المتعاملون هم الفاعلون الإقتصاديين أو الأطراف المتدخلة في القطاع النفطي حيث يمكن أن تتداخل مصالحها احياناً ويمكن أن تتعارض في الغالب وهذه الأطراف هي الأطراف المنتجة والأطراف المستهلكة .

أولاً : الأطراف المنتجة (الدول المنتجة)

وتتمثل في :

1- الشركات النفطية العالمية

منذ اكتشاف النفط ظهرت عدة شركات عالمية متخصصة في هذا المجال وقد استطاعت هذه الشركات أن تفرض سيطرتها على السوق النفطية [3] (الفاعل الوحيد تقريباً في السوق النفطية) ويتمثل دورها في احتكار الإنتاج وضبط حركة السوق وتحديد اتجاه الأسعار(التحكم المطلق في تحديد الأسعار)، وقد ساعدتها في ذلك امكانياتها وتكاملها العمودي . [4]

---

[1] قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 54 .

[2] موري سمية، مرجع سابق، ص 92.

[3] مرجع نفسه، ص 109.

[4] سرايري بلقاسم، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الإقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 19 .

حيث كانت هذه الشركات تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي، 70 % من صناعة النفط العالمية وتمتلك أكثر من 50% من ناقلات النفط [1] وتتمثل هذه الشركات في:

شركة اكسون الأمريكية، رويال دوتش شل (هولندا)، شركة موبيل (الو.م.أ)، شركة تكساكو (الو.م.أ)، شركة بريتيش بتروليوم (بريطانيا)، شركة ستاندرد ويل كاليفورنيا (الو.م.أ)، شركة قيلفوال (الو.م.أ)، وكان يطلق عليها اسم الشقيقات السبع بالإضافة إلي شركة ENI (ايطاليا)، شركة Elf Aqurtaine (فرنسا)، شركة petrobras (البرازيل).[2]

2- منظمة الأوبك : ظهرت فكرة إنشاء هذه المنظمة سنة 1959 بسب التخفيضات التي قامت بها الشركات النفطية الكبرى في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة، وبالتالي احداث خسائر في ايرادات هذه الدول بلغت 15%،[3] وهذا ما يشكل خطر على دخلها القومي، وقد بادرت فنزويلا في أفريل 1959 في القاهرة بدعوة الدول العربية المنتجة للنفط بالإشترك في منظمة واحدة هدفها تحقيق الإستقرار لأسعار النفط في المستوى الذي يحمي اقتصاديات الدول المصدرة من أخطار تقلبات الأسعار، وفي 10 سبتمبر 1960 ببغداد اتفقت كل من السعودية، الكويت، العراق، ايران، فنزويلا على إنشاء منظمة الأوبك، ثم انضمت لاحقاً كل من قطر 1961، اندونيسيا وليبيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجريا (1971) الإكوادور (1973)، الغابون (1975) وانسحبت هاتين الأخيرتين سنتي (1993) و(1995) على التوالي وقد انضمت انغولا سنة 2007 ،[4] كما عادت الإكوادور نهاية 2007 ليستقر أعضاء الأوبك على 13 بلد .

تعتمد الأوبك في سياسة تسعير النفط منذ 2005/07/16 على سلة من الخانات هي: صحاري بلند الجزائري، خام ميناس الإندونيسي، ايران الثقيل الإيراني، البصرة الخفيف

[1] موري سمية، مرجع سابق، ص 241.
[2] مباني عبد المالك، الإقتصاد العالمي للمحروقات (دراسة تحليلية استشرافية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007،ص43.
[3] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 241 .
[4] موري سمية، مرجع سابق، ص 104 .

العراقي، كويت اكسبورت الكويتي، السيدر الليبي، بوني خفيف النيجري، مارين القطري، العربي خفيف السعودي، موربان الإماراتي و 17- BCF الفنزويلي .[1]

وقد تمكنت الأوبك من تعزيز موقعها في السوق النفطية، والعمل على استقرارها وحماية مصالح الدول المنتجة نظراً لإمكانياتها النفطية الكبيرة من حيث حجم احتياطي النفط والذي بلغ 10083 مليار برميل سنة 2014 أي بنسبة 78% من الاحتياطي العالمي للنفط، ما يسمع بالتأثير في حجم إنتاج النفط والذي بلغ 30878.0 الف برميل نهاية سنة 2014 والجدول التالي يوضح ذلك :

[1] قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 59 .

الجدول(1-1): حجم إنتاج النفط الخام والإحتياطي بالنسبة للأوبك و إجمالي العالم .

(**)ألف برميل/ يوم،(*)مليار برميل/ اليوم .

السنوات	الأوبك				اجمالي العالم	
	الانتاج (**)	نسبة التغير السنوي في الإنتاج %	الاحتياطي(*)	نسبة التغير السنوي في الإحتياطي %	الإنتاج	الاحتياطي
2001	27196.8	40.6	847.91	78.4	67037.4	1139.7
2002	24522.6	37.4	881.68	79.2	65613.9	1176.9
2003	27281.8	39.8	890.7	81.6	68512.1	1188.3
2004	29547.4	41.5	896.7	78.3	71243.4	1188.6
2005	31246.4	43.2	924.3	78.7	72373.3	1173.9
2006	31565.6	38.7	935.8	78.6	81561.7	1160.9
2007	31123.4	36.0	948.1	80.8	86346.4	1172.8
2008	32075.4	37.7	950.5	81.0	85043.7	1173.8
2009	28927.1	41.0	952.5	80.9	70502.6	1176.9
2010	29258.8	40.7	995.0	80.8	71951.8	1231.0
2011	30322.2	41.8	1000.0	80.5	72506.6	1241.6
2012	32433.9	44.1	1007.6	79.5	73556.0	1266.8
2013	31603.5	42.8	1007.9	78.6	74941.0	1281.9
2014	30878.0	40.5	1008.3	78.0	76224.0	1292.9

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، (تقارير: 2005، 2009، 2015)

3- الدول المنتجة للنفط خارج الاوبك :إلي جانب دول الأوبك هناك مجموعة من المنظمات والدول تساهم بنصيب كبير في إنتاج وتصدير النفط في السوق العالمي وتحتوي على احتياطات هامة ايضاً [1] .

[1] مباني عبد المالك، مرجع سابق، ص64.

والتـي اطلق عليها اسم "الدول المصدرة للنفط" وهـي عبارة عن تنظيم تلقائي غير رسمي[*] لا يحتاج الى تمويل أو أمانـة عامـة بل يكفي أن يتم الاجتمـاع بصفة دوريـة (كل ستة أشـهر) وأن تستضيفه كل مرة دولـة متطوعـة،[1] ومـن بيـن هـذه المنظمـات نجـد منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة OECD، الـدول المشـكلة للاتحـاد السـوفياتي سـابقاً، والجـدول التـالي يبيـن احصـائيات حول امدادات النفط خارج مناطق الأوبك خلال الفترة (2001–2014) .

---

[*] عقد الإجتماع في 08 مارس 1988 بلندن بمشاركة مصر، المكسيك، انغولا، ماليزيا، الصين، وكذلك كلومبيا وكانت مترددة، وذلك من أجل حماية مصالحها الفردية المشتركة وضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء .

[1] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 288 .

الجدول (1-2) : حجم الإمدادات في بلدان خارج الأوبك وإجمالي العالم .

الوحدة : مليون برميل / يوم

	بلدان خارج منظمة الأوبك			أجمالي العالم		
السنوات	الإمدادات	التغير السنوي	نسبة التغير %	الإمدادات	التغير السنوي	نسبة التغير%
2001	46.4	0.7	1.5	77.2	0.2	0.3
2002	47.9	1.5	3.2	76.7	−0.5	−0.6
2003	48.8	0.9	1.9	79.4	2.7	3.5
2004	49.2	1.1	2.3	83.1	3.7	4.7
2005	50.2	0.3	0.6	84.3	1.2	1.4
2006	49.2	0.3	0.6	84.4	1.2	0.2
2007	50.0	0.6	1.2	84.6	0.2	0.2
2008	50.0	0.0	0.0	86.0	1.4	1.7
2009	51.0	0.5	1.0	84.5	−1.5	−1.7
2010	52.3	1.2	2.3	86.5	2.4	2.9
2011	52.4	0.1	0.2	87.9	1.4	1.6
2012	52.9	0.5	0.9	90.8	3.0	3.4
2013	54.2	1.3	2.5	91.4	0.6	0.6
2014	56.2	2.0	3.7	92.5	1.1	1.2

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، (تقارير : 2005 ، 2009 ، 2015) .

بلغ اجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة البلدان المنتجة من خارج الأوبك خلال عام 2014 نحو 56.2 مليون برميل/يوم، أي بزيادة حوالي 02 مليون برميل/يوم، وبنسبة 3.7%مقارنة بعام 2013.

ثانيا: الأطراف المستهلكة للنفط

هي الجهات المشاركة في الطلب العالمي على النفط في أسواقها العالمية أهمها:

1- الوكالــة الدوليــة للطاقــة IEA : هــي منظمــة ذات سـمة احتــكارية تمــثل احتــكار المستهلك، تأسست في 15 اكتوبر 1974 بدعوى من الو.م.أ، وتتكون هذه المنظمة من 28 دولــة[*]وقد أنشــأت هذه الــوكالة بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 [1]والهدف الأساسي من أنشائها هو منع أي إجـراء مــن قبل الأوبك باتخاذ النفط كسلاح وأداة للضغط وتتمثل أهدافها في : [2]

- تخفيف استهلاك النفط بما يساعد على تنظيم الطلب واتجاه الأسعار للمستهلكين ؛
- تكثيف الجهود والاستثمارات في الاستكشاف والتنقيب عن النفط في مناطق جديدة خارج الأوبك ؛
- الإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة النووية ؛
- تكوين وتنمية مخزون من النفط بما يكفي استهلاك 90 يوم على الأقل على أساس متوسط الاستهلاك اليومي دون أن تكون بحاجة للاستيراد [3] .

الوسطاء في الأسواق العالمية للنفط : بناءاً على نوعية الوسيط و إمكانياته والخدمات الـتي يقـدمها تقوم الشركة النفطية بتقييم دور الوسيط ومدى الحاجة إليه،[4] وبهذا يأخذ الوسيط صفة المستهلك غير النهائي للنفط حيث توجد هناك شركات نفطية عالمية متخصصة في عملية الوساطة والتي تقوم بهذه العملية في الأسواق العالمية للنفط، أي تقوم بشراء ثم إعادة بيع النفط الخام لشركات التكرير، هذا يعني أنهم يقومون بعملية المتاجرة .

(*) الدول الأعضاء: الوم أ، انجلترا، كندا، الدانمارك، المانيا، ايطاليا، اليابان، تركيا، السويد، اسبانيا، لوكسمبورغ، النرويج، سويسرا، هولندا، بلغاريا، النمسا 1974، ثم انضمت استراليا 1979، التشيك 2001، فلندا 1992، فرنسا 1992، اليونان 1977، هنغاريا 1977، سلوفاكيا 2007، بولندا 2008، نيوزيلاندا 1977، جمهورية كوريا 2002، البرتغال 1981 .

(1) موري سمية ، مرجع سابق، ص 113 .

(2) قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 60 .

(3) محمد أزهر السماك، مرجع سابق، ص ص 157- 158 .

(4) صديق محمد العفيفي، مرجع سابق، ص 405 .

وأهم هذه الشركات نجد: phibro marc ، Vitol، copechim، ويكمن نشاطهم في الوساطة بين المنتجين والمستهلكين ولا يتدخلون في عملتي الإنتاج والتكرير مقابل هامش بين عمليتي الشراء والبيع، وتكون عملية المتاجرة مع المنتجين إما عن طريق عقود قانونية طويلة الأجل أو اتفاقيات تحصل بموجبها الشركات الوسيطة على شحنات من النفط في أوقات معينة ومنظمة .[1]

[1] بورنان الحاج، مرجع سابق، ص 53 .

المبحث الثالث: أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

بما أن النفط سلعة استراتيجية هامة فإن دراستنا للسوق النفطية يتوجب علينا دراسة لأسعار النفط التي تعتبر ضرورة ملحة في الإقتصاد الحديث وبإعتباره من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض، وقد عرفت أسعار النفط تطورات هامة أدت إلى حدوث تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشافه وحتي يومنا وكان ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل والمؤثرات سواء كانت اقتصادية (العرض والطلب) أو غير اقتصادية (سياسية، مناخية ...الخ)

المطلب الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه

السعر النفطي يختلف عن أسعار السلع الأخرى وهذا ما جعله يأخذ أنواع مختلفة وذلك وفقا لجملة من المعايير المعتمد عليها في تصنيفه.

أولاً: تعريف سعر النفط

يعرف السعر النفطي على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة ومكان معلوم وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية، سياسية ومناخية ...الخ، وكذلك طبيعة السوق السائدة حينها [1]. مع العلم أن العلاقة بين سعر النفط وقيمته هي علاقة غير ثابتة بل متغيرة بسبب تأثير وتداخل العديد من العوامل منها ما هو أساسي أو ثانوي والمرتبطة أساساً بطبيعة هذه السلعة وكيفية استغلالها إنتاجاً وإستهلاكاً وظروف استغلال هذه السلعة الاستراتيجية .[2]

---

(1) بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009 ، ص 03 .

(2) بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 34 .

ثانيا : أنواع أسعار النفط

للسلعة النفطية أسعار عديدة في السوق النفطية ومن أكثر الأنواع شيوعاً واستخداماً نميز ما يلي:

1-الأسعار المعلنة

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسمياً من قبل الشـركات النفطية في السوق النفـطية، وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الو.م.أ من قبل شركة ستاندارد أويـل،[1] وهـي في الواقع مجرد أسعار نظرية بمعني أخر أنها أسعار دفترية بموجبها يتم تحديد الريع وضرائب الدول المنتجة وبموجبها يتم تسليم النفط من شركة ذات إختصاص إلى أخرى [2] .

2-الأسعار المتحققة (الفعلية)

هي عبارة عن السعر الناجم عن الحسومات أو الخصم النقدي أو التسهيلات المتنوعة والتـي يتفق عليها بين الأطراف المتبادلة لقيمة السلعة النفطية موضـع البيع والشـراء [3] (نسبة مئوية تخصم مـن السعر المعلن أو تسهيلات الدفع)، أو بمعنى آخر يمكن تعريف السعر المتحقق بأنـه عبارة عن السـعر المـعلن مطروح منـه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من البائع للمشتري، حيث أن الأسعار المحـققة أقل من الأسعار المعلنة وظـهر هـذا النـوع في أواخـر الخمسينيات حيث عملت به الشركات النفطية المستقلة عن الشركات الإحتكارية وبعدها الشـركات الوطنية البترولية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى [4] .

---

[1] رويج السعيد، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثرها على الاقتصاد الجزائري (1970- 2009)، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 03 .

[2] نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، 2000، ص 20 .

[3] رحمان أمال، مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 23 .

[4] العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادية حالة الجزائر(1970- 2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 04 .

3-أسعار الإشارة(السعر المعول عليه)

ظهر هذا النوع في فترة الستينات طبــق، لأول مــرة من قبــل القــطر الجـــزائري بعد الاتفـاق مـع فرنسـا سـنة 1965،[1] وهـو سـعر يقـل عـن السـعر المعلـن ويزيـد عـن السـعر الفعلـي، ويحـدد هـذا السـعر بعد إضـافة العـلاوة المتعلقـة بالكثافـة وضـعف إحتواء الكبريت وتكلفة الحمولة إلى السعر المعـــلن، وتـم العمــل بـه بين الدول المنتجة والشركات البترولية العالمية وعلى أساسه تحسب الجباية البترولية واقتسام العوائد فيـما بين الدول المنتجة [2] .

4-أسعار الكلفة الضريبية

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلي قيمة ضريبة الـدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول المانحة لاتفاقيات الثروة النفطية،[3] حيث يساوي :

سعر الكلفـة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة.

عائد الحكومة = الريع + الضريبة [4] .

إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة .[5]

وهذا السعر متداول داخل البلد وغير متداول على النطاق الخارجي أو العالمي .[6]

5-الأسعار(الفورية) الأتية

ظهر هذا النوع مع وجود السـوق الحـرة أو التنــافسية، ويمــكن تعريــفه على أنه ســعر الــوحدة البترولية المتبادلـة آنيا أو فورياً فـي السوق النفطيـة الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة

(1) نواف الرومي، مرجع سابق، ص 22 .

(2) لباني يسمينة، مرجع سابق، ص 73 .

(3) قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 63 .

(4) نواف الرومي، مرجع سابق، ص 23.

(5) رويج السعيد، مرجع سابق، ص 04 .

(6) بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص35 .

السلعة النفطية نقدياً في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية .[1]

والسعر الفوري يتأثر كثيراً إذا كانت هناك اختلالات في السوق النفطية، وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن، فهو يزيد عنه إذا كانت هناك اختلالات كبيرة بين العرض والطلب وأقل إذا كانت هناك اختلالات قليلة .[2]

6-السعر الرسمي (الإداري)

يعبر عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد وبوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل جهة رسمية حكومية أو إدارية، وبرز هذا النوع في السبعينات للدلالة على أسعار بلدان منظمة الأوبك وهذا السعر مرتبط بالتطورات التي تسجلها السوق الفورية للنفط .

7-السعر الترجيعي[*]

يقصد به التعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة وعلى أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحاً منها كلفة التكرير وهامش ربح التكرير وكلفة نقل النفط، وظهر هذا النوع في الثمانينات في السوق الفورية لتبادل السلعة النفطية [3].

8-السعر الإرجاعي

هذا السعر هو تجسيد لقيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة على أساس السعر الفوري الخام وكذلك السعر الترجيعي، وظهر هذا النوع في السوق الفورية الآجلة (سوق المضاربة) في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات .

(1) محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 199.

(2) بوعوينة مولود، مرجع سابق، ص 05 .

(*) السعر الترجيعي = متوسط سعر المنتجات النفطية المحددة – كلفة تكرير الوحدة النفطية – هامش الربح – كلفة النقل من ميناء المشتري حتى ميناء البائع .

(3) بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 36 .

9- سعر المقايضة النفطي

يعبر عن قيمة الوحدة النفطية في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة بالإستناد على سعر يكون أقل من السعر الرسمي أو يكون هو السعر المتحقق، وظهر هذا النوع نتيجة وجود فائض في العرض النفطي في السوق الدولية في نهاية الثمانينات، ويتداول في السوق الفورية لتسهيل عمليات التبادل النفطي اعتماداً على الأسعار الفورية والأسعار الرسمية الإدارية وهو مماثل للسعر النفطي المتحقق [1] .

المطلب الثاني: مراحل تطور أسعار النفط

عرفت أسعار النفط تطورات عديدة وكان ذلك بداية بسيطرة الشركات الإحتكارية الكبرى عليها ثم مرحلة الصدمات التي امتدت من بداية السبعينات حتى الوقت الحالي وقد شهدت هذه المرحلة العديد من الهزات والأزمات التي أثرت بدورها على أسعار النفط صعودا ونزولاً .

أولا : مرحلة سيطرت الشركات الاحتكارية الكبرى على أسعار النفط

تمتد من سنة اكتشاف النفط 1850 إلى غاية 1970، وأهم ما ميزها سيطرت عدد ضئيل من الشركات الكبرى على صناعة النفط كما أن الأسعار يتم تحديها وفقا لمصالح هذه الشركات والدول المنتمية إليها .

ثانيا: مرحلة صدمات أسعار النفط

تمتد من السبعينات حتي الوقت الحالي، وما ميزها ظهور متعاملين جدد في السوق العالمي للنفط وتسجيل تقلبات حادة في أسعار النفط ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترات :

1- فترة السبعينات

سجلت أسعار النفط ارتفاعات قياسية وهذا ما يبينه الجدول التالي :

---

[1] مرجع نفسه، ص 37 .

الجدول (1-3) : تطور أسعار النفط الخام (الاسمية والحقيقية) خلال الفترة (1970-1979) .

الوحدة : دولار امريكي للبرميل

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الأسمى	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39	12.70	17.25
السعر الحقيقي	2.41	2.71	2.70	3.05	9.67	8.42	8.92	8.66	7.56	9.00

المصدر: قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 9.

من خلال الجدول نجد أن هذه الفترة تضمنت صدمة أولي في أسعار النفط، حيث خلال هذه الفترة حدث ارتفاع في أسعار النفط نتيجة لحرب أكتوبر 1973 وكان السبب الرئيسي لها قرار الدول العربية المصدرة للنفط بقطع الإمدادات النفطية عن الدول المتقدمة المساعدة للكيان الصهيوني 1974، وقد تضاعف السعر أكثر من ثلاث مرات من 3.05 دولار إلي 10.73 دولار امريكي للبرميل في 1974 [1] .

ومن بين العوامل التي أدت إلى هذه الصدمة هي[2] :

- انخفاض قيمة الدولار بـ 8 %سنة 1971 واستمر حتي سنة 1973 ؛
- المنافسة العالمية على الطاقة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص ؛
- تضاعف قوة الأوبك وامتلاكها القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمية؛
- تشجيع الاستكشافات النفطية من خلال قيام أعضاء وكالة الطاقة الدولية على تشجيع عمليات البحث من أجل منافسة دول الأوبك.

[1] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 38 .

[2] موري سمية، مرجع سابق، ص 74 .

ومن أبرز أثار أزمة 1973 ارتفاع العوائد النفطية لدول الأوبك وتمكنها من إثبات وجودها على الساحة الدولية .

2- فترة الثمانينات

مع اندلاع الثورة الإيرانية 1979 ارتفعت أسعار النفط مرة اخرى ووصل البرميل إلي 36 دولار سنة 1980 ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتي وصلت إلي 27.01 دولار للبرميل سنة 1985، والجدول التالي يبين تطور سعر النفط خلال هذه الفترة .

الجدول (1-4) : تطور أسعار النفط الخام(الإسمية والحقيقية) خلال الفترة (1980 – 1989) .

الوحدة : دولار أمريكي للبرميل

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
السعر الإسمي	28.64	32.51	32.38	29.04	28.2	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31
السعر الحقيقي	13.21	15.57	16.01	14.73	14.8	14.04	5.54	6.29	4.75	5.79

المصدر : بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص38 .

من الجدول نلاحظ أن أهم ما ميز هذه الفترة تسجيل صدمتين في أسعار النفط :

الصدمة الأولى (1979- 1980) : جاءت نتيجة لأسباب وتحولات سياسية واقتصادية انعكست مباشرة على الأسعار وأثرت على الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط، [1] إذ ارتفعت الأسعار الحقيقية من 09 دولار أمريكي للبرميل سنة 1979 إلى 13.21 دولار للبرميل سنة 1980 ما يمثل زيادة حقيقة بنسبة 46.77 % مع العلم أن الارتفاع استمر إلي سنة1985 ومن بين أهم أسباب هذه الصدمة :

- ارتفاع الطلب العالمي على النفط بسب زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وتحكم منظمة الأوبك في المعروض النفطي، [2] كل هذا أدى إلي انخفاض حصة الأوبك السوقية من 49% في سنة 1980 إلي 19% في سنة 1981 ليصل

---

[1] ضالع دليلة، مرجع سابق، ص88 .

[2] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 39 .

إلي 33% في سنة 1982 وكذلك ارتفاع مخزونات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بإرتفاع قدره 113.9 %بسبب التخوف من حدوث أزمة عجز الإمدادات النفطية وقيام الو.م.أ بتغيير السياسة النقدية برفع أسعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى .[1]

الصدمة الثانية (1986 – 1990): وهي الصدمة العكسية حيث يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا وفيه انخفضت أسعار النفط إلي مستويات قياسية، لتنتقل الأسعار الحقيقية من 14.04 دولار أمريكي للبرميل سنة 1985 إلي 5.54 دولار أمريكي سنة 1986 ما يمثل انخفاض حقيقي بنسبة 54.60 % حيث أدى هذا الانخفاض إلي تراجع قياسي في مداخيل الدول المصدرة للنفط وحدوث أزمات اقتصادية في بعض الدول المصدرة للنفط على غرار الجزائر، ويرجع كل هذا إلي ارتفاع العرض النفطي بصورة كبيرة نتيجة لعمليات إغراق السوق المتبعة من قبل بعض الدول الكبرى المصدرة للنفط والعضوة في منظمة الأوبك وعدم تقيدها بالسياسات المتبعة من قبل المنظمة، كما أن تراجع قيمة الدولار الأمريكي أدى إلي انخفاض الأسعار الحقيقة للنفط رغم تسجيل زيادة طفيفة في مستويات الأسعار خلال سنتي 1987 و1989 [2] ومن نتائج هذه الصدمة :

- تراجع قيمة الصادرات النفطية العربية إلي 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43 % من قيمتها في بداية الثمانينات [3] ؛
- انخفاض قيمة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفط في ظل انخفاض أسعار النفط [4].

3– فترة التسعينات: في بداية التسعينيات تعرضت السوق النفطية إلي صدمة أخرى حيث ارتفعت الأسعار مرة أخرى في حرب الخليج الثانية فبلغ متوسط السعر 22.3 دولار امريكي للبرميل في سنة 1990، وقد ارتفعت الأسعار في الأشهر الأولي للحرب حتي

---

(1) قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 94 .

(2) بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 39 .

(3) موري سمية، مرجع سابق، ص 80 .

(4) هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 110 .

بلغت سقف 40 دولار للبرميل،[1] ومن أسباب التحسن في أسعار النفط الإنتاج المحلي المنخفض في كل من الو.م.أ والاتحاد السوفياتي وكذلك ارتفاع الطلب العالمي على النفط في منتصف الثمانينات حتي 1990.

والجدول التالي يوضح أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة.

الجدول (1-5): تطور أسعار النفط الخام (الأسمية والحقيقية) خلال الفترة (1990- 1999) .

الوحدة : دولار أمريكي للبرميل .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الأسمى	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48
السعر الحقيقي	6.38	5.19	4.81	4.61	4.24	4.24	5.01	4.89	3.21	4.62

المصدر: بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص38 .

من خلال الجدول نلاحظ أن هذه الفترة تميزت بالتذبذب المستمر في أسعار النفط نتيجة عدم استقرار الأسواق العالمية مع العلم أن هذا التذبذب تراوح بين سعر حقيقي يساوي 6.38 دولار أمريكي للبرميل في سنة 1990 و3.21 دولار أمريكي للبرميل في سنة 1998 في حين أن هذا الإرتفاع لم يدم طويلاً لأن أسعار النفط عاودت الإنخفاض في سنة 1998 ويرجع ذلك إلى انخفاض طلب دول جنوب شرق آسيا على النفط نتيجة تأثرها بالأزمة المالية لسنة 1997،[2] وزيادة المخزون البترولي لهذا العام [3] مما أثر على الأسعار حيث وصلت إلي أدنى مستوي لها بما يقل عن 13 دولار للبرميل الواحد[4] .

[1] مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص 89 .

[2] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 40 .

[3] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 91 .

[4] مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص 96 .

وقد تعافت سوق النفط العالمية منذ منتصف عام 1999، حيث ارتفع متوسط سعر برميل النفط لسلة خامات الأوبك إلى17.5دولار للبرميل في عام 1999 مقابل 13.3 دولار عام 1985، وهكذا استمرت أسعار النفط في التحسن التدريجي[1].

4-الفترة من 2000 إلي 2015

الجدول التالي يبين تطور أسعار النفط الخام لهذه الفترة:

الجدول (1-6): تطور أسعار النفط الخام (الإسمية والحقيقية) خلال الفترة (2000 – 2015) .

الوحدة : دولار أمريكي للبرميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأسعار الإسمية	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08	94.4
الأسعار الحقيقية بأسعار2000	27.6	22.7	23.5	26.8	33.6	46.2	54.6	60.5	81.00
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2020(*)	2025(*)
الأسعار الإسمية	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2	50.6	74.1	103.4
الأسعار الحقيقية بأسعار 2000	52.0	65.3	89.4	89.8	86.3	77.3	–	–	–

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، (تقارير : 2004 ، 2009 ، 2015) .

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من حمى المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000، وذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو الإقتصادي العالمي هذا ما مهد الطريق لزيادة التفاهم بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة حيث :

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضاً في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.12 دولار للبرميل لينخفض بـ5.3 دولار بسب أحداث 11 سبتمبر 2001 .

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 92 .

(*) توقعات لسنة 2020 و2025 .

وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل التي كان لها أثر في تحسين مستويات الأسعار كالإهتمام بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لشهر، وعدم استقرار الوضع في فنزويلا، كل هذا ساهم في رفع اسعار سلة الأوبك إلـــي 24.3 دولار للبرميل .[1]

وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلي 28.2 دولار للبرميل ويعود هذا الارتفاع إلي :[2]

- الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط واستمرار انقطاع الإمدادات من فنزولا ؛
- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجريا ؛
- برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية .

وشهد عام 2004 ثورة في أسعار النفط إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 إلي معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004، ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير من سنة 2004.[3]

وخلال نفس السنة حصلت زيادة غير مسبوقة في الطلب على النفط، إذا بلغ 2.4 مليون برميل مقابل 1.5 مليون برميل خلال السنوات الماضية، وبذلك قررت الأوبك رفع سقف انتاجها إلي 2 مليون برميل في اليوم في أوت 2004 متجاوزة السقف المحدد رسمياً المقدر بـ 1.5 مليون برميل في اليوم مما افقدها السيطرة على عامل التوازن في الأسواق النفطية والمحافظة على استقرار أسعارها .

ولعل السبب الرئيسي في حدوث هذه الطفرة في الطلب هو تلبية حاجات النمو المتزايد في اقتصاديات الدول الأوربية والو.م.أ ومعدلات النمو المتزايد في كل من الدول الآسيوية والصين، وشهدت سنة 2004 عدت

---

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 28، (2001– 2002) .

[2] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 29، 2003 .

[3] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 17 .

أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها:[1]

- الاضطرابات السياسية في نيجيريا، واستهداف أعمال النفط كل هذا أدى إلي خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004؛
- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية بسب حجم الضرائب المفروض عليها وهذا ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلي زيادة الأسعار بنسبة 23% أي 8.3 دولار للبرميل ؛
- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق ؛
- إعصار ايفان في خليج المكسيك ؛
- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط للتخوف من انقطاع الإمدادات النفطية .

واستمر سعر النفط بالارتفاع إلي أن وصل إلي مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، حيث بلغ معدل سعر سلة الأوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال 2005، وتخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة.

وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الإقتصاد العالمي 4.4% ووصل اجمالي الطلب العالمي على النفط إلي 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5% مقارنة بعام 2004.[2]

أما خلال سنة 2006 فقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاماً غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006، لتنخفض إلى 53.37 دولار نهاية أكتوبر 2006 ومن أهم العوامل التي كانت وراء هذا الارتفاع في الأشهر الأولى لسنة 2006 هي التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلي تعطل الإنتاج الروسي، أما الانخفاض في أسعار النفط خلال الربع الأخير لسنة 2006 فيرجع إلي ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك وتباطئ معدل نمو الطلب على النفط خلال هذه السنة .[3]

---

[1] مرجع نفسه، ص 03 .

[2] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 32، 2005 .

[3] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 33، 2006 .

شهدت سنة 2007 استمرار ارتفاع الأسعار إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007،[1] ووصل السعر سنة 2008 إلي 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلي 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوى السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدأ الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط،[2] واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل ويرجع هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط إلي :

- المضاربة: قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح؛
- الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط ؛
- زيادة الطلب على النفط ؛
- الكوارث الطبيعية خصوصاً ما نجم عن الأعاصير في خليج المكسيك. [3]

شهد عام 2010 ارتفاع في معدل خامات سلة الأوبك والذي بلغ 77.4 دولار للبرميل، مقارنة مع 61 دولار للبرميل في عام 2009 أي بإرتفاع قدره 16.4 دولار للبرميل وبنسبة 26.9 % ويرجع ذلك إلى حالة الانتعاش الاقتصادي العالمي من الأزمة المالية العالمية 2008، وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط إلي ما فوق 90 دولار للبرميل في نهاية عام 2010 فقد اتسمت الأسعار باستقرار نسبي خلال العام بالمقارنة مع حركة الأسعار خلال العامين السابقين حيث استقر معدل خامات الأوبك في حدود 70 إلى80 دولار للبرميل خلال عام 2010 ويرجع كل هذا إلي :

- محافظة منظمة الأوبك على سياستها الإنتاجية من دون تغير مما ساعد على تقليص حجم الفائض من المعروض النفطي في السوق ؛

(1) تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 34، 2007 .

(2) تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 35، 2008 .

(3) تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 36، 2009 .

- ساعدت برامج التحفير الاقتصادي في الإنتعاش الاقتصادي والذي انعكس على تحفيز الطلب على النفط ومن ثم رفع مستويات الأسعار ؛
- اجماع معظم الدول المنتجة والمستهلكة على ضرورة أن تكون الأسعار مناسبة لجذب الاستثمارات لصناعية النفط ؛
- ظروف الطقس الشديدة البرودة في أوربا والو.م.أ بالإضافة إلي المضاربات هذا ما أدي إلي تصاعد الأسعار .[1]

شهد عام 2011 قفزات في أسعار النفط حيث بلغ أقصاه في شهر أفريل من نفس العام متجاوزاً 123دولار للبرميل،[2] ثم بدأ بالإنخفاض التدريجي حتى بلغ أدنى مستوى في اوت من عام 2011 لتصل إلى110دولار للبرميل، وقد تأثرت حركة أسعار النفط خلال عام 2011 بجملة من العوامل منها ما دفع بالأسعار نحوى الصعود تارة ونحوى الهبوط تارة أخرى ومن أهم تلك العوامل نجد :[3]

- التخفيض التراكمي وقدره 4.2 مليون في اليوم والذي أجرته منظمة الأوبك في انتاجها ؛
- التطورات السياسية في المنطقة العربية بدأت في تونس في نهاية 2010، وكذلك احتدام التوتر بشأن برنامج ايران النووي وبالتالي التخوف من احتمال تعطل الإمدادات بفعل التهديدات ؛
- أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة (منطقة اليورو) ؛
- التقلبات في أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية .

---

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي، 2012، ص ص 93 – 94 .

[2] بن سبع حمزة، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار(2009– 2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص 06

[3] التقرير الإقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي، 2012، ص ص، 93 – 94 .

شهدت فترة 2012 حالة توازن في سوق النفط العالمية واستقرار في المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبك متراوحة بين 108 إلى 118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة و حقق المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك مستوى قياسي بلغ 109.5 دولار للبرميل بالمقارنة مع 107.5 دولار للبرميل في عام 2011 أي بزيادة 02 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 2%.[1]

تميز عام 2013 بحالة من التوازن النسبي واستقرت المعدلات الشهرية لسلة خامات الأوبك متراوحة ما بين 107 إلى 112.8 دولار للبرميل خلال أشهر السنة و بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك مستوى 105.9 دولار للبرميل بالمقارنة مع 109.5 دولار للبرميل في عام 2012 أي بانخفاض 3.6 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 3.3% ومن بين العوامل التي أثرت في حركة أسعار النفط خلال هذا العام ما يلي:[1]

- وفرت امدادات النفط العالمية و توسيع الطاقة الإنتاجية العالمية الناجمة عن النجاح في استغلال مصادر النفط ؛
- جهود منظمة الأوبك و قراراتها الخاصة بالمحافظة على إنتاجها وبالتالي توازن واستقرار سوق النفط ؛
- التطورات الجيوسياسية خاصة في سوريا وليبيا بالإضافة إلى الدول المنتجة الأخرى مثل نيجيريا وأنغولا و جنوب السودان والتي نتج عنها تخفيض كبير في الإنتاج إلا أن وفرة الإمدادات حدت من دفع الأسعار نحو الارتفاع ؛
- المحادثات التي حصلت حول برنامج إيران النووي والحظر النفطي المفروض عليها من قبل الاتحاد الأوروبي و العقوبات المالية من قبل الو.م.أ، أدت بالأسعار نحو الانخفاض وبخاصة في النصف الثاني من العام ؛
- حركة أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية مثل ضعف سعر صرف الدولار مقابل اليورو وهو أحد العوامل وراء ارتفاع أسعار النفط في أوائل العام؛

---

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي، 2013، ص ص 101 – 102 .

- المضاربات وبخاصة خلال النصف الثاني من العام، بالإضافة إلي العوامل الموسمية التي لها علاقة بالطقس .

الصدمة الأخيرة سبتمبر 2014 :

منذ النصف الثاني من عام 2014 انكمشت أسعار النفط الخام بنحو90% لتسجل حوالي 96 دولار أمــريكي متـوسط عــام 2014 مقــارنة بـ 105.9 دولار أمــريكي للبــرميل عـام 2013 [1] ،وفـي أواخر نـوفمبر قررت منظمـة الأوبك عدم خفض إنتاجها وبذلك بلـغ متوسط سعر النفط حوالي 50.6 إلي 47 دولار للبرميل عام 2015 ،[2] ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي نوجزها فيما يلي :

- تخمة السوق النفطية الناجمة عن سياسة الإنـتاج فـــي المملكــة العــربية السعودية وبالتـالي ينبغي علـى الرياض أن يلعب دور المنـتج المتـأرجح تخفيض الإنتـاج كلمـا هبطت الأسـعار لكن هذا لم يحدث [3]؛
- تراجـع الطلـب العـالمي علـى الـنفط الخـام بسـب انخفـاض معـدلات نمـو الإقتــصاد العـــالمي ووفرة المعروض من النفط وسوائل الطاقة الأخرى فقد قامت الو.م.أ بزيادة انتاجهـا مــن الـنفط الخـام مـن 7.4 مليـون برميـل يوميـاً فـي عـام 2013 إلـى 8.6 مليون برميل يوميا عـام 2014، ويـرجع ذلك إلى تنامي ظاهرة النفط الصــخري فـي الـو.م.أ فــقد ارتفـع إنتاجــها مـن 3.2 مليــون برميـل عـام 2013 إلـى 4.2 و4.8 مليـون برمـــيل يوميـاً عـامي 2014 و2015 عـــلى التـــوالي مـا أدي إلـي انكمـاش صـافي الواردات النفطيـة منذ عـام 2012 بنحو 8.8% ليصـــل إلي 6.4 مـــليون برميل يومـياً عام 2015، كـمـا أثر تبــاطء الاقتصـاد الـعالمي خاصــة في منطقـة اليـورو ودول آسـيا فـي الطلـب علـى الـنفط الخـام وبالتـالي تراجـع سـعر البرميـل فـي الأسواق العالمية ؛

(1) جمال قاسم، النفط والغاز الطبيعي الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، تقرير عن تقديرات البنك الدولي، جويلية، 2015، ص 20 .
(2) تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، يناير، 2015، ص 02 .
(3) غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط الاسباب والتبعيات الجيوسياسية، مركز بروكنجز، الدوحة، قطر، 2015، ص 02 .

- كذلك أدي ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل جميع العملات إلى حد ما إلي تراجع الطلب على النفط [1] .
- بالإضافة إلي العوامل السابقة الذكر هناك عوامل سياسية ساهمت في الانخفاض منها: [2]
- الضغط على ايران وتحجيم نفوذها المتنامي ؛
- تمديد سياسة العقوبات المطبقة على روسيا جراء موقفها من الأزمة في اوكرانيا ؛
- تعويض الدول الصناعية عن نفقاتها المخصصة لتمويل عملياتها العسكرية في سوريا والعراق.

ومن آثار هذا الانخفاض : [3]

- رفع معدلات النمو العالمي لتوقع ازدياد الطلب على باقي السلع والخدمات وتراجع أسعار منتجات النفط، وهذا سيخفض من تكاليف المعيشة في الدول المحررة لأسعار النفط ؛
- ازدياد الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول المستوردة للنفط، وبالتالي انخفاض أسعار النفط بشير خير لإقتصاديات الدول الأوربية والصين التي هي أكبر زبائن السعودية ؛
- تحسين الموازين الخارجية للدول المستوردة ؛
- ارتفاع انتاجية القطاعات المستخدمة للنفط بسب تراجع التكاليف .

ومن جهة أخرى تشير تقديرات البنك الدولي أن ينخفض سعر نفط السلة المرجعية إلي 50.6 مليون للبرميل خلال عام 2015 ثم يعاود الإرتفاع إلي حوالي 74.1 و103.4مليون للبرميل عامي 2020 و2025 على التوالي .[4]

---

[1] جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص 21 .

[2] مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ورقة تحليلية حول مسار السياسة والعلاقات الدولية، خفض سعر النفط غاية سياسية، نوفمبر 2014، ص32 .

[3] مرجع نفسه، ص 03 .

WWW.amran Dirasat.org .

[4] جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص 21 .

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

يعتبر عنصرا العرض والطلب هما المتحكم الأساسي والرئيسي إلى درجة كبيرة في أسعار النفط قبل العقد الأخير ولاتزال هذه القوى حتي الأن تحرك بشدة أسعار النفط [1]

أولاً: الطلب النفطي

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو كمنتجات نفطية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة،[2] بهدف سد تلك الحاجة الإنسانية سواء كانت لأعراض استهلاكية أو إنتاجية،[3] كذلك يعرف على أنه عدد الوحدات المشترات من النفط عند مستوى سعر معين لها وذلك في مكان معين وخلال فترة زمنية معينة .[4]

[1] سي محمد كمال، مدخل إلى الإقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 266 .

[2] سعودي عبد الصمد، مسعودة بن لخضر، أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو الإقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر (2001–2014)، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر (2001–2014)، جامعة البويرة، أيام 12/11 نوفمبر، 2014، ص 05 .

[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 147 .

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 63 .

والجدول التالي يبين الطلب العالمي على النفط والتغير السنوي (2001 الى 2014):

الجدول (1-7) : تطور إجمالي الطلب العالمي على النفط الخام والتغير السنوي خـــلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: (مليون برميل / يوم)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالي الطلب العالمي	77.1	77.7	79.2	82.1	83.3	85.2	86.4	85.9	84.8	87.3	88.1	88.9	90.2	91.2
التغير في الطلب م ب/ي	0.7	0.6	1.5	2.9	1.2	1.1	1.2	-0.5	-1.3	2.5	0.8	0.8	1.3	1.0
نسبة التغير %	0.9	0.8	1.9	3.7	1.5	1.3	1.4	-0.6	-1.5	2.9	0.9	0.9	1.5	1.1

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، تقارير مختلفة(2005، 2010، 2015).

يوضح الجدول الطلب على النفط الخام والمتوسط السنوي لنموه بالنسبة لإجمالي العالم من سنة 2001 إلي غاية سنة 2014، حيث التغير بالموجب يعني زيادة في الطلب والتغير بالسالب يعني التناقص في الطلب، ونلاحظ أنه من 2001 حتي 2007 الطلب يزداد كل سنة بنسبة 1.1% في المتوسط تقريبا أما خلال عامي 2008 و2009 فهناك تناقص في الطلب بنسبة 0.8، ليعاود الارتفاع ولكن بشكل متناقص خلال عام2010 حتي 2014.

- يتكون الطلب على النفط من نوعين هما: [1]

الطلب على النفط بغرض الاستهلاك : هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة لإستخدامها كوقود للتدفئة واستخدامها في القطاعات الإقتصادية المختلفة .

[1] ضالع دليلة، مرجع سابق، ص 62 .

الطلب على النفط بغرض المضاربة : أي التعامل في السوق النفطية بيعاً وشراءاً بغرض تحقيق الربح بالمراهنة على اتجاه الأسعار، وبالتالي المضاربة تؤدي إلى زيادة الطلب ورفع الأسعار .

1- العوامل المؤثرة على الطلب النفطي

يتأثر الطلب على النفط بالعديد من العوامل سواء كان التأثير ايجابيا بـزيادة الطلب أو سلبياً بانخفاضه وتتمثل هذه العوامل في :

أ/ معدل النمو الإقتصادي ودرجة التقدم الصناعي : يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالطلب النفطي وهو أحد العوامل المؤثرة فيه والعلاقة بينهما طردية، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائماً زيادة في الاستهلاك النفطي وخاصة في ظل التقدم الصناعي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح بتقليص كميات الطلب وبالتالي انخفاض سعر النفط والعكس صحيح، فإذا كانت أي دولة ترغب في بلوغ نسبة كبيرة في نموها خاصة الدول الصناعية فإن هذا يدفعها إلي زيادة استهلاكها من النفط [1].

ب/ سعر النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية المكررة :السعر من العوامل الأساسية والفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي وبصورة عامة إن انخفاض وتدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة النفطية سواء كان بصورة خام أو بصورة منتجات نفطية وعكسه يكون تماماً .[2]

ج/ سعر المواد الطاقوية البديلة : تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إما إيجاباً أو سلباً في الطلب العالمي على النفط ، ايجابياً في حال تعذر منافستها لسعر النفط وبالتالي عدم تخفيضها للطلب عليه، أما سلباً ففي حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من إحلالها محل السلعة النفطية وبالتالي تخفيض وتراجع الطلب على النفط .[3]

---

[1] جمعة رضوان، تطور أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر (1970-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 35 .

[2] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 125 .

[3] مباني عبد المالك، مرجع سابق، ص 60 .

أ- الاستقرار السياسي في العالم : إن الاضطرابات السياسية في بعض الأحيان تؤدي إلى تقليص الإمدادات النفطية وهذا ما يدفع الدول المستهلكة للنفط إلى التنافس للحصول على الكمية الموجودة من النفط في السوق وبأي سعر تخوفاً من انقطاع الإمدادات، وبالتالي زيادة الطلب على النفط وهذا ما يخلق عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط .(1)

ب- النمو السكاني: هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب على النفط حيث كلما تزايد عدد السكان أدى ذلك إلي تزايد الطلب ،لكن تأثير السكان قد يكون مهما وقد لا يكون مهماً وهذا إذا ارتبط بالعوامل الأخرى ومن أهمها عامل النمو الاقتصادي، فيكون تأثيره كبير في حالة ما إذا كان النمو الاقتصادي(الدخل القومي)عالي ويكون تأثيره محدود إذا انخفض الدخل القومي العام وكذلك للفرد (2).

ت- المناخ :يعتبر من العوامل المؤثرة في الطلب على النفط وهذا التأثر ناجم عن مقدار تغير درجات الحرارة على مدار السنة، فعادة ما كان يزيد الطلب على النفط في فصل الشتاء ويقل في الصيف، لكن الآن أصبح المناخ قد لا يؤثر كثيراً على الطلب العالمي على النفط لأنه بدأ يحل محله الغاز الطبيعي .(3)

ث- هناك عوامل أخرى تأثر في الطلب على النفط هي: (4)

- حساسية الطلب على المنتجات النهائية إزاء الأسعار .
- العوامل التي تعمل على إضعاف مرونة الطلب السعرية وهي :
  - الإجراءات التي تقيد دخول النفط الخام إلي بعض الدول المستهلكة ؛
  - الإعانات التي تمنح لمصادر الطاقة البديلة لتشجيع استخدامها والبحث عنها؛
  - الإجراءات الخاصة بالحفاظ على الطاقة في الدول المستهلكة .

(1) حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 71 .
(2) العمري علي، مرجع سابق، ص 39 .
(3) مرجع نفس، ص 40 .
(4) قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 79 .

ثانياً : العرض النفطي

يعد العرض من النفط أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت هذه الكمية من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وفترة زمنية محددة، ويعتبر العرض من النفط استجابة لما يطلبه المستهلكين عن الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض من النفط في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعداداً لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات فزيادة المعروض من النفط يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذاً العلاقة بين العرض من النفط والأسعار هي علاقة عكسية .[1]

1-العوامل المؤثرة على العرض النفطي

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات نذكر منها ما يلي :

أ- **الطلب النفطي:** يعتبر من المحددات الرئيسية للعرض النفطي لأن الطلب هو من يخلق العرض، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجين زيادة في الطلب فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من النفط وإذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى تقليص العرض .[2]

ب-**التوقعات المستقبلية لأسعار النفط:** إن التنبؤ بأسعار النفط في المستقبل يعتبر في غاية الأهمية لكل من الدول المستهلكة والمنتجة للبترول، فالدول الصناعية الكبرى تهدف إلى توفير الكميات الضرورية من النفط عند السعر الذي يناسب مصالحها الإقتصادية وخاصة من أجل المحافظة على استقرار نموها الاقتصادي، أما الدول المنتجة فهي تحاول التنبؤ بالأسعار في المستقبل من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بعمليات البحث والتنقيب وتحديد امداداتها النفطية وفقاً للسعر الذي يتماشى مع حاجيات اقتصادها وسياستها النفطية .[3]

---

[1] سعودي عبد الصمد، مسعودة بن لخضر، مرجع سابق، ص 06 .

[2] ضالع دليلة، مرجع سابق، ص 66 .

[3] قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 82 .

ت-الاحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط :تلعب الإحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية دور في التأثير على عرض النفط، فكلما كانت الإحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الإعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج إضافة إلى عمليات التنقيب والبحث التي تؤثر في عرض النفط والتي تستلزم تكنولوجيا عالية، كما أن تطور تقنيات هذه العمليات يسمح بضح كميات كبيرة من النفط في وقت قصير وبتكلفة أقل مسايرة للطلب المتزايد على النفط .(1)

ث-الأرباح العالية في الصناعة النفطية : يعني تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة، أي كلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كلما كانت الأرباح عالية وينطبق هذا على السلعة النفطية في المراحل الأولى من الإنتاج، لكن عند مرحلة معينة من الإنتاج نرى أنه كلما زادت الكميات المنتجة زادت التكاليف وبالتالي فإن المحرك الهام للعرض النفطي هو تحقيق فائض مالي كبير .(2)

ج-تكلفة الإنتاج : كلما زادت تكلفة استخراج النفط وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه لإنخفاض الطلب عليه بسب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه والعكس صحيح .(3)

إضافة إلي هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر في عرض النفط ونذكر منها ما يلي :

- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال النفط على نطاق واسع ؛
- التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة ؛
- مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم والطاقة النووية على نطاق واسع وكبير .(4)

---

(1) جمعة رضوان، مرجع سابق، ص 42 .

(2) قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 83 .

(3) حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 75 .

(4) سعودي عبد الصمد، مسعودة بن لخضر، مرجع سابق، ص 06 .

خلاصة الفصل الأول

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر والقوة المحركة لمختلف القطاعات وذلك نظراً لمزاياه الكثيرة والمتعددة، فاستعمالاته غير المحدودة جعلته يحتل مكانة هامة و يتبوأ مركز الصدارة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى .

ومن خلال كل ما تقدم ذكره نستنتج ما يلي:

- يعتبر النفط مادة استراتيجية نظراً لمميزاته وخصائصه التي تميزه عن بدائله الأخرى فهو إذاً أكثر من مجرد مصدر للطاقة، كما أن النفط يتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية وهذا ما يضفي عليه الطبيعة الدولية؛
- هناك مجموعة من العوامل تأثر على جودة النفط وتكاليف استخراجه وبالتالي تؤثر في الأخير على سعره؛
- لا تقتصر أهمية النفط في الجانب الاقتصادي فقط وإنما تتعدى أهميته إلى الجوانب الإجتماعية والسياسية والعسكرية؛
- تتميز السوق النفطية بعدم الإستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين، إذاً فإن هذه السوق حساسة لمختلف الأحداث الإقتصادية والسياسية مما يجعل أسعار النفط لا تعرف الإستقرار ؛
- إنشاء منظمة الأوبك جاء كضرورة حاسمة للوقوف في وجه الاحتكارات والشركات النفطية الكبرى وقد ساهمت بشكل كبير في استقرار السوق النفطية؛
- يهدف إنشاء منظمة الأوبك والوكالة الدولية للطاقة في الأساس إلي محاولة التأثير على آلية تحديد الأسعار في السوق من أجل تحقيق مصالحها؛
- هناك عدة أنواع لأسعار النفط وتختلف هذه الأنواع وتتعدد تبعاً لاختلاف المعيار المكاني والزماني والسلعي؛

- يتحدد سعر النفط في السوق النفطية العالمية بناءاً على مجموعة من العوامل التي تؤثر على عرض وطلب السلعة النفطية واللذان بدورهما تؤثر فيهما عوال أخرى.

تمهيد الفصل الثاني

لقد برزت العلاقة الكبيرة بين قطاع النفط والإقتصاد الجزائري منذ تأميم القطاع في 24 فيفري 1971 حيث اعتمدت عليه الجزائر بدرجة كبيرة في تمويل التنمية الشاملة التي تميزت بتنويع الاستثمارات في كل القطاعات، وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصادًا ريعياً نفطيا بالدرجة الأولى، حيث يعد قطاع النفط بمثابة العمود الفقري لهذا الاقتصاد ومصدر مهم للاحتياطات من العملة الصعبة والادخار الوطني كما تعد صادراته المحرك الأساسي لدواليب الاقتصاد الوطني، في حين تمثل الإيرادات المتآتية من الجباية البترولية الجزء الأكبر من الإيرادات الكلية ، وبما أن ايرادات الجباية البترولية تتأثر بتغيرات أسعار النفط والتي تنعكس مباشرة على أداء وسلوك الموازنة العامة، وهذا ما دفع الجزائر إلى السعي نحو تحرير اقتصادها من أي ارتباط خارجي ويظهر ذلك من خلال قيامها بجملة من الإصلاحات في مقدمتها الإصلاح الضريبي سنة 1992 وإنشائها لصندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 .

كذلك تم في هذا الفصل عرض لتجارب بعض الدول الرائدة في إدارتها لفوائضها المالية النفطية كالتجربة النرويجية والسعودية، وكيفية استخدامها لهذه الفوائض في عملية تنويع اقتصادها والاستفادة منها للخروج من التبعية لقطاع النفط وتنويع الاقتصاد الوطني، وبناءاً على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الثالث: إدارة الفوائض النفطية وسياسة التنويع الاقتصادي .

المبحث الأول : واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يحظى قطاع النفط بمكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث أهلت الإمكانية النفطية المتوفرة الجزائر لأن تكون من بين أهم الدول النفطية الفاعلة في منظمة الدول المصدرة للنفط، وهذا ما جعل قطاع النفط يحتل الصدارة بين باقي القطاعات الأخرى إضافة إلى أن عائداته تعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية في الجزائر .

المطلب الأول: تطور القطاع النفطي في الجزائر

مر القطاع النفطي في الجزائر بعدة مراحل باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، والبداية كانت باسترجاع السيادة الوطنية والتي انطلقت بإنشاء شركة سوناطراك 1963، ثم التوصل إلى اتفاقية مع فرنسا والتي على اثرها أنشأت الجمعية التعاونية وفي 24 فيفري 1971 تم عمليات التأميم، أي امتلاك سوناطراك لحصص الشركات الفرنسية والأجنبية وأصبحت الجزائر تتحكم في ثرواتها النفطية، وقد ساهم هذا في رفع قدرات الجزائر في الاستثمار النفطي وهذاما عزز من احتياطاتها وامكانيتها الإنتاجية وبالتالي أصبحت إحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك أو في إطار السوق النفطية .

أولاً : لمحة تاريخية عن تطور القطاع النفطي في الجزائر

لقذ بدأت أولى محاولات اكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين وبالتحديد عام 1913 حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وقالمة وعين الفكرون وسيدي عيش، ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف، في حين أن التاريخ الفعلي لإكتشاف البترول كان سنة 1956 حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل

" عجيلة " وذلك في 25 جوان 1956، ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك مع تطور الصناعة النفطية في الجزائر .

وبعد حصول الجزائر على سيادتها اتجه اهتمامها نحو تنمية قطاع المحروقات وتطويره، حيث كانت البداية بتأسيس شركة سوناطراك في 1963/12/31 والتي تتولي مهمة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق ،[1] وقد عملت الجزائر من خلال هذه الشركة على فرض الرقابة على المحروقات بدءاً بالنقل ثم التنقيب والإنتاج لاحقاً وفي هذا الصدد فقد تم التوصل مع فرنسا إلى اتفاقيات في جويلية 1965 والتي على إثرها تم إنشاء الجمعية التعاونية "As.coop" والتي حازت من خلالها سوناطراك على 50% من الشركات الفرنسية في مجال البحث البترولي وتقييم الإنتاج المحصل،[2] ويمكن ملاحظة تطور سيطرت سوناطراك على القطاع النفطي من خلال الجدول :

الجدول (2-1) : تطور سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي خلال الفترة (1962-1965).

الوحدة: %

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار	12	21	51	65	92	100	100
انتاج النفط	11.5	11.8	13.7	17.75	35	56	77
احتياطي الغاز الطبيعي	18	19.5	19.5	19.5	23.5	29	100
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
تكرير النفط	20.4	44	66	66	90	100	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100	100	100

المصدر : نشرة صادرة عن شركة سوناطراك 1972 باللغة العربية نقلاً عن : بلقاسم ماضي، العوائد البترولية مشاكل وآفاق، اطروحة دكتوراه دولة، جامعة عنابة،2007، ص 16.

[1] كتوش عاشور ، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 106.

[2] العمري علي، مرجع سابق، ص 89 .

لقد تم تأميم الشركات البترولية الفرنسية في 24 فيفري 1974 وهذا بعد رفض الشركات الفرنسية رفعها لسعر البترول الذي كان يعتمد في تحديده على سعر النفط الليبي ولكن بناءًا على قرار الأوبك ثم تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2.85 دولار للبرميل،[1] وبذلك فقد أرست الجزائر بعد قرار التأميم نظاماً جديداً لاستغلال المحروقات حيث قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ولقد أثبتت النتائج المحققة على طول الفترة 1971 إلى 1985 محدودية قانون 1971 وعجزه على رفع التحديات الجديدة حيث لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقداً، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تحقق أعمال الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة لا تكفي لتعويض ما يتم انتاجه، وهذا ما دفع المشرع الجزائري إلى تغيير ذلك القانون وسن قانون جديد لتحريك القطاع، [2] وهذا القانون تمثل في قانون 1986 الذي جاء نتيجة للأزمة البترولية 1986 ويعتبر هذا القانون أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات فقد حدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية، وفي30 نوفمبر 1991 قانوناً أخر والذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة، وتم استقطاب شركات عالمية مثل شركةPTROCANADA AGIP ANADARCO, [3]، وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة قامت الجزائر خلال الفترة (1987 – 2003) بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، كما بلغ عدد الشركات أكثر من 50 شركة وبفضل العقود الموقعة تحقق 56 اكتشاف نفطياً وغازياً، [4] أما خلال السنوات الأخيرة فقد وصل عدد الاكتشافات خلال الفترة 2004 إلى 2014 إلى حوالي 90 اكتشاف لحقول النفط أي حوالي 15 اكتشاف خلال

(1) Marc Ecriment , " Indépendance politique et libération économique , paris,1985,p26.
(2) Omar kHELIF , Dynamiques des marchés et Valorisation des hydrocarbures , (Alger , CREAD,2005),p109.
(3) هاشم جمال، مرجع سابق، ص 186 .
(4) بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص 108 .

سنة 2014 الأمر الذي أضاف إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو 12.2 مليار برميل مكافئ بترول لسنة 2014 .

ثانياً : الإمكانيات النفطية للجزائر

تمتلك الجزائر امكانيات نفطية معتبرة جعلتها تحتل مكانة هامة ضمن الدول النفطية الفاعلة في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط " أوبك " واحتلت الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تملكها وحجم الإنتاج والصادرات من النفط التي تساهم بها .

1-الاحتياطات

تمتلك الجزائر احتياطي هام من النفط حيث أن معظم احتياطات النفط تقع في النصف الشرقي من البلاد، ويحوي حوض حاسي مسعود حوالي 70% من اجمالي الاحتياطات،[1] وتحتل الجزائر حسب منظمة الأوبك المرتبة 15 عالمياو07 عربياً من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة التي تمتلكها، إذ تساهم بما يقارب 1% من اجمالي الاحتياطي من النفط وحوالي 17.12% من اجمالي الاحتياطي العربي [2].

الجدول (2-2) : تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)

الوحدة: مليون برميل.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطي النفط المؤكد	11314	11314	11800	11350	11270	11270	12200
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
احتياطي النفط المؤكد	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك ، تقارير مختلفة : (2001 -2015) .

[1] عبد المجيد عثماني، أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال (1990، 2011)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013 ، ص28 .
[2] تقرير الأمين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط "اوبك "، 2012.

الشكل (2-1):تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)

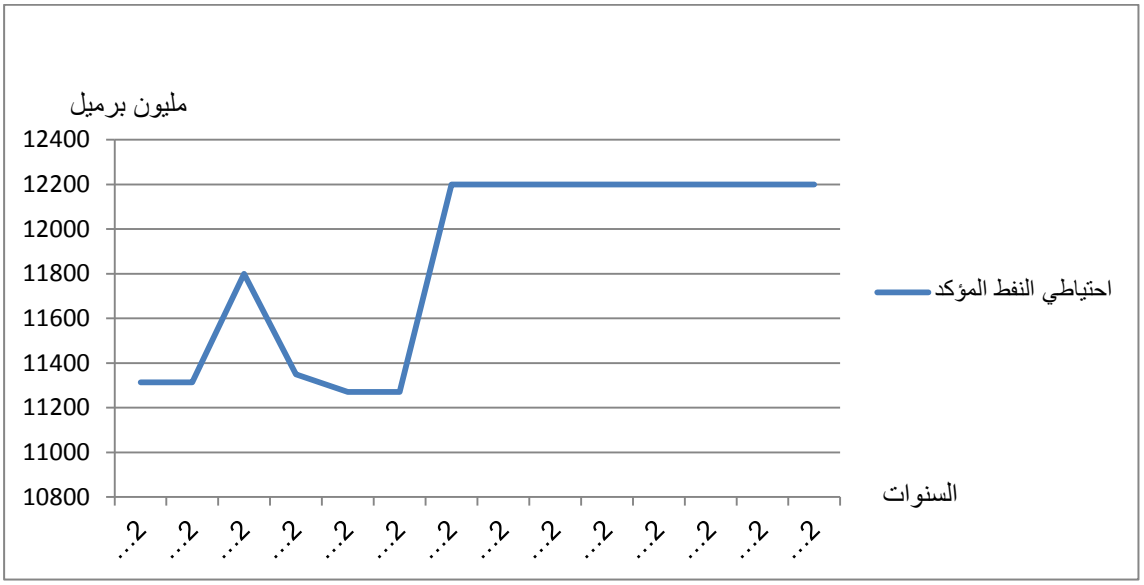

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-2).

حيث من خلال الجدول(2-2) والشكل (2-1) تتضح لنا الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر، فقد ارتفع الاحتياطي المؤكد للنفط الخام من 1314 مليون برميل سنة 2001 إلى 18800 مليون برميل سنة 2003 ثم إلى 12200 مليون برميل سنة 2007، وهذا راجع إلى جهود الاستكشاف التي قامت بها سوناطراك وشركائها، إضافة إلى انفتاح القطاع النفطي على الاستثمار الأجنبي، ثم ليستقر حجم الاحتياطي بعد ذلك عند مستوى 12200 مليون برميل من سنة 2007 إلى غاية سنة 2014 رغم زيادة حجم الإنتاج ويعود ذلك بدوره إلى حجم الاكتشافات التي سجلت خلال هذه الفترة والتي بلغت حوالي 70 اكتشافا نفطياً .

الجدول (2-3) : تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاكتشافات	3	3	3	3	5	12	5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاكتشافات	2	4	14	10	8	12	15

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك، أعداد مختلفة : (2001-2015) .

حيث من خلال الجدول نلاحظ أن الاكتشافات النفطية ساهمت بشكل كبير في ارتفاع الاحتياطي النفطي في الجزائر، فقد أعلنت شركة سوناطراك في تقريرها السنوي لسنة 2009 عن الاكتشافات التي حققتها والتي بلغت 16 اكتشاف منها 09 خاصة بسوناطراك و07 في إطار الشراكة .

أما خلال سنة 2012 فقد تم تحقيق 31 اكتشاف من بينها 24 عملية حققتها سوناطراك بمفردها بينما الاكتشافات المتبقية فنتيجة الشراكة بين المجمع العمومي وشركائها الأجانب، [1] أما خلال سنة 2014 فقد حققت شركة Repsol الإسبانية اكتشافا كبيراً للغاز جنوب شرق اليزي، وحققت شركة سوناطراك اكتشافا عملاقا للنفط في حوض أمقيد مسعود بولاية ورقلة [2].

- تمتلك شركة ريبسول حصة 24.725 %، وشركة اينل الإيطالية حصة 13.475% ،وشركة جي دي اف سويز 98%، وتمتلك سوناطراك الجزائرية الحصة المتبقية 51 % [3].

[1] عبد المجيد عثماني، مرجع سابق، ص29.
[2] التقرير الاقتصادي العربي لصندوق النقد العربي، 2014، 97 .
[3] التقرير الشهري عن التطورات البترولية لمنظمة الأوابك، ماي 2013، ص 16 .

2-إنتاج النفط

يرجع تطور الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في الجزائر إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، ولأن صناعة النفط تتطلب مهارات فنية وتكنولوجيا عالية إضافة إلى ضخامة رأس المال.

الجدول (2-4) : تطور حجم الإنتاج في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014) .

الوحدة : الف برميل /يوم

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
انتاج النفط	796.6	729.9	942.4	1311.4	1352	1368.8	1371.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
انتاج النفط	1356	1216	1189.9	1161.6	1199.8	1203.0	1193.0

المصدر : التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوبك"، تقارير مختلفة: (2001-2015) .

الشكل (2-2): تطور حجم الإنتاج في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014) .

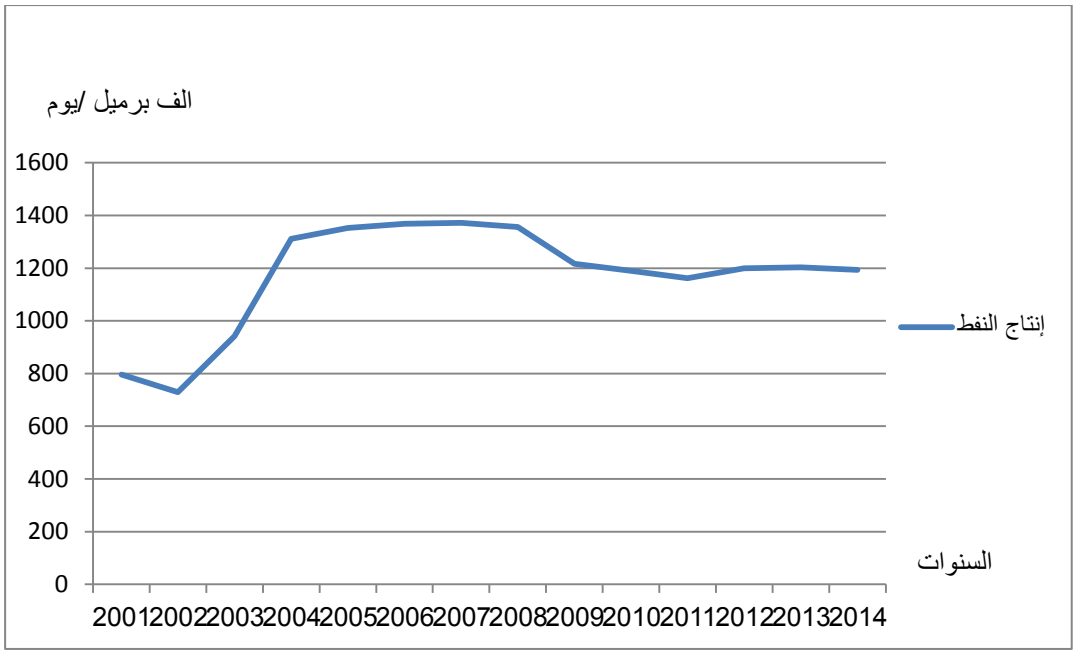

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-4)

من خلال الجدول(2-4) والشكل (2-2) نلاحظ أنه مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة حيث بلغ إنتاج النفط سنة 2001 ما قيمته 796.6 ألف برميل/ يوم وفي عام 2002 قامت الدولة برفع استثمارات القطاع فارتفع بذلك إنتاج النفط وقد ساعد ذلك على رفع أسعار النفط في الأسواق العالمية فازداد إنتاج النفط الخام في ظل تزايد الطلب بسب تزايد الاستهلاك الوطني والنمو الإقتصادي العالمي [1].

أما في سنة 2003 فقد بلغ إنتاج النفط حوالي 942.4 ألف برميل/يوم وهذا راجع إلى فتح قطاع الاستكشاف والإنتاج النفطي أمام الشركات الأجنبية وقد بلغ مجموع الاستثمارات التي تم إنجازها في الجزائر ما يعادل 4.612 مليار دولار خلال نفس السنة، [2] في حين عرفت سنة 2004 قفزة نوعية في إنتاج النفط مقارنة بسنة 2003 حيث وصل إلى ما قيمته 1311.2 ألف برميل / يوم وكان مجموع الاستثمارات التي تم إنجازها خلال هذه السنة حوالي 4.965

[1] بوعوينة مولود، مرجع سابق، ص 31 .
[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني لسنة 2004، العدد 26، ص 16.

مليار دولار، [1] أما خلال سنة 2005 فقد أدى إصدار قانون المحروقات 2005 والذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات وقد بلغ عدد هذه الشركات ما يفوق 50 شركة تنشط بالشراكة مع سوناطراك إلى رفع الإنتاج الجزائري إلى حوالي 1352 ألف برميل /يوم،[2] كما بلغ إنتاج النفط سنة 2006 ما قيمته 1368.8 ألف برميل /يوم ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول خصوصاً في السنوات الأخيرة سواء في ميدان الاستكشافات حيث حفر 61 بئر منها 50 في إطار الشراكة وفي ميدان استغلال بعض الموارد لبعض الحقول النفطية المكتشفة حديثاً [3].

في حين شهدت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية للنفط قدرت بـ 1371.6 ألف برميل /يوم وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية 2007، فضلاً عن زيادة الآبار خلال نفس السنة حيث تم اكتشاف 20بئر منها 12 بئر في إطار عملية الشراكة مع سوناطراك وبقية الشركات النفطية العاملة في الجزائر، ويرجع ذلك إلى الانفتاح الكبير الذي ميز القطاع بصدور القانون 07/05 حيث أحدث هذا الأخير تحفيزات كبيرة للشركاء الأجانب من أجل ممارسة نشاطات الاستغلال فمثلا جعلت المادة 48 من القانون 07/05 مساهمة سوناطراك لا تتعدي 30% من استغلال الآبار المكتشفة وقد تصل مدة الاستغلال إلى أكثر من 30 سنة، وبعد هذه السنة عرف الإنتاج انخفاضا حيث بلغ الإنتاج 1356 ألف برميل/يوم وذلك بسب الأزمة النفطية في سنة 2008، ولرفع الطاقة الإنتاجية النفطية أكثر تم في سنة 2009 توقيع 04 عقود مع شركة اجنبية خاصة باستخراج النفط وقدرت قيمة الاستثمارات بـ 272 مليون دولار،[4] وبقي إنتاج النفط في الارتفاع حيث بلغ سنة 2010 حوالي 1189.8 ألف برميل/يوم، وتمثل الاستثمارات التي تم إنجازها خلال نفس السنة ما يعادل 14.4 مليار دولار حيث تمثل استثمارات المنبع 69% منها، إذ بذلت هذه الجهود أساسًا في نشاط

[1] قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 16.
[2] موري سمية، مرجع سابق، ص 147.
[3] ضالع دليلة، مرجع سابق، ص .
[4] عبد المجيد عثماني، مرجع سابق، ص30.

الحفر، مع حفر 242 من الآبار الإستكشافية منها 61% تم انجازها عن طريق المجهود الذاتي لسوناطراك،[1] وسعت الجزائر خلال هذه الفترة لرفع طاقتها الإنتاجية لتصل إلى 1203.0 ألف برميل /يوم خلال سنة 2013 في حيث عرفت سنة 2014 انخفاض في الإنتاج النفطي وصل إلى 11930.0 ألف برميل/اليوم مقارنة بسنة 2013 أي بانخفاض قدره 0.04% وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط بسب الأحداث الأخيرة .

3-حجم الصادرات

الجدول (2-5) : تطور صادرات النفط والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) .

الوحدة :ألف برميل /يوم.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات النفط الخام	441.5	566.2	741	893.2	970.3	947.2	1253
صادرات المشتقات النفطية	55.8	527.2	528.3	446	451.9	435.1	451
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
صادرات النفط الخام	841	747	709	698	685.9	608.0	505.0
صادرات المشتقات النفطية	451	232	314	492	450.4	429.7	581.0

المصدر : التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصـــــدرة للنفط "أوابك"، تقارير مختلفة : (2001 – 2015)

[1] التقرير السنوي لسوناطراك، 2010، ص27 .

الشكل(2-3): تطور صادرات النفط والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

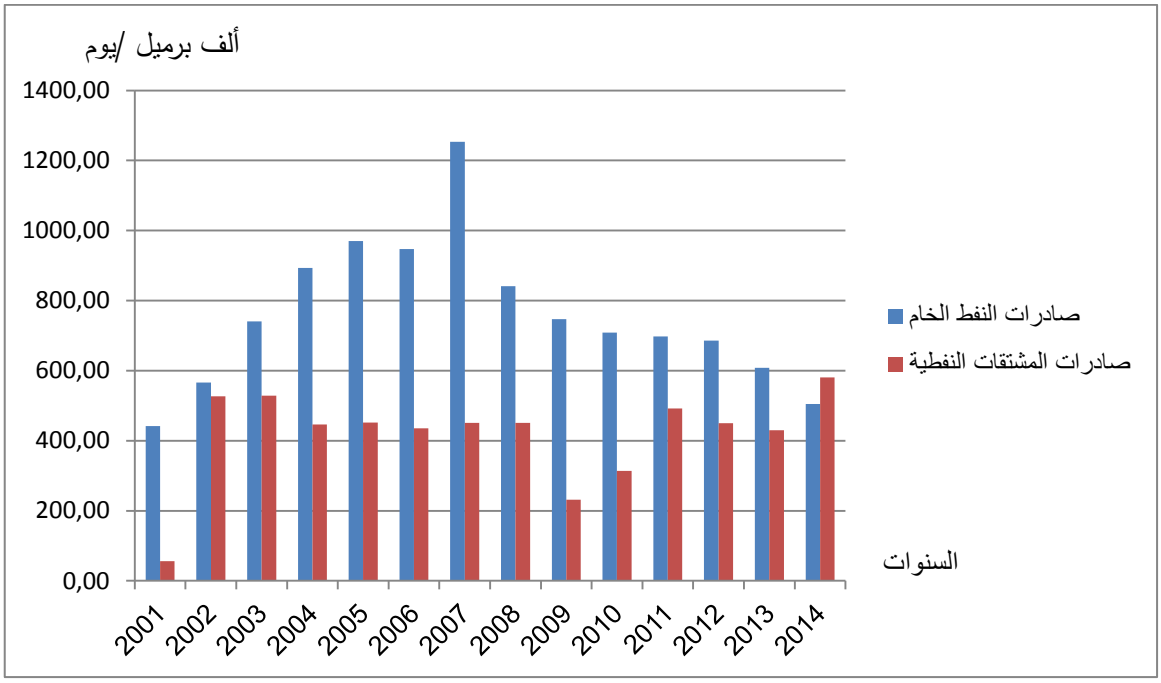

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-5).

من خلال الجدول(2-5) والشكل (2-3) نلاحظ أنه مع بداية الألفية الثالثة وتحديدًا إبتداءًا من سنة2002 عرفت صادرات النفط الخام عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات النفطية وذلك بعد المنحى التصاعدي الذي شهدته والذي استمر إلى غاية 2007 فقد شكلت صادرات النفط الخام ما نسبته 73.53 %من اجمالي الصادرات النفطية سنة 2007 في حين تراجعت نسبة مساهمة المشتقات النفطية إلى 32 % من اجمالي الصادرات النفطية.

ولقد عرفت الصادرات النفطية إجمالاً انخفاضًا مستمرًا خلال الفترة (2008- 2009) وذلك يعود إلى الالتزام بالحصص المحددة لها من طرف منظمة الأوبك في إطار سعي هذه الأخيرة إلى إعادة الاستقرار إلى السوق النفطية بعد الاضطرابات التي تعرضت لها بفعل تداعيات

الازمة المالية العالمية 2008، لتعاود الارتفاع بعد تعافي وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي، إلا أنها عاودت الانخفاض من 685.9 ألف برميل/ يوم سنة 2012 إلى 505.0 ألف برميل/يوم سنة 2014 وذلك راجع إلى الانخفاض في الإنتاج خلال سنة 2014 بسبب الانخفاض في أسعار النفط باعتبار أن لحجم الإنتاج علاقة طردية مع حجم الصادرات، لأن أي زيادة في الإنتاج تكون موجهة أساسًا للسوق الخارجية وليس للسوق الوطنية، أما المشتقات النفطية فقد استمرت في الارتفاع حتى وصلت سنة 2014 إلى ما قيمته 581.0 برميل/يوم بعد ما كانت سنة 2012 تقدر بـ 450.4 ألف برميل / يوم .

المطلب الثاني : أهمية القطاع النفطي في الجزائر

للقطاع النفطي دور رئيسي في الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل عائداته المحرك لعملية التنمية باعتبارها العنصر الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية ومصدرًا للإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة إضافة إلى اسهامها في بناء الهيكل والبنية التحتية .

أولاً: العائدات النفطية في الجزائر

إن لتقلبات أسعار النفط وتداعيتها على مستوى الإنتاج وحجم الصادرات النفطية انعكاس واضح على قيمة الصادرات النفطية الجزائرية أي هناك علاقة طردية بينها وبين أسعار النفط وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (2-6): تطور العائدات النفطية الجزائرية تبعا لتطور أســـعار النفط خـــــلال الفترة (2001– 2014).

الوحدة: [1]دولار للبرميل،[2]ميلون دولار .

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أسعار النفط [1]	23.1	42.3	28.2	36	50.6	61	96.1
العائدات النفطية [2]	11736	12370	16476	23050	32882	38342	44481
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
أسعار النفط [1]	94.31	61	77.4	94	109.5	109.38	99.68
العائدات النفطية [2]	53700	30584	338209	51405	48271	41771	40561

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك : (2001– 2014).

من خلال الجدول نلاحظ أن العائدات النفطية قد شهدت تحسنا ملحوظاً بداية من 2001 حيث بلغت 11736 مليون دولار وهذا راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط إلى ما قيمة 23.1 دولار للبرميل خلال نفس السنة واستمرت العائدات في الارتفاع حيث شهدت سنة 2004 تطورا ملحوظا وصلت فيه العائدات إلى حوالي 23050 مليون دولار وذلك بسبب ثورة أسعار النفط فقد سجلت الأسعار مستويات قياسية بلغت سقف 94.31 دولار للبرميل سنة 2008، لتعاود الانخفاض سنة 2009 إلى ما قيمتة 61 دولار للبرميل أي بنسبة 35 % مقارنة بسنة 2008 وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية الذي كان لها أثر واضح على سوق النفط من خلال انخفاض أسعار النفط وبالتالي العائدات النفطية والتي بلغت قيمة 30584 مليون دولار، وبعد استرداد الاقتصاد العالمي لعافيته والذي انعكس بدوره في تحسن ملحوظ في أسعار النفط وعائداته في الجزائر بداية من 2010 حيث وصل سعر النفط إلى ما قيمته 109.50 دولار للبرميل سنة 2012 وكذلك ارتفاع العائدات النفطية والتي بلغت 48271 مليون دولار خلال نفس السنة وهذا ما شجع الجزائر على استخدام هذه الأموال

لتنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وبداية من سنة 2013 عاودت أسعار النفط الانخفاض ونفس الشيء بالنسبة للعائدات النفطية والتي وصلت سنة 2014 إلى حوالي 40561 مليون دولار، وهذا راجع إلى الانخفاض في أسعار النفط الذي وصل إلي 99.68 دولار للبرميل .

ثانيا : انعكاس العوائد النفطية على الاقتصاد الجزائري

باعتبار أن العوائد النفطية لها دور في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطات النقدية وتمويل ميزانية الدولة، إضافة إلى الدور الحيوي في التجارة الخارجية وبالتالي يمكن ابراز دور الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري من خلال ما يلي :

1-العوائد النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي

يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات أي نمو العائدات النفطية، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر معدلات نمو متباينة خلال الفترة (2001– 2013) ومتناسية مع أسعار النفط العالمية وبالتالي العوائد النفطية، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو العائدات النفطية والجدول التالي يوضح تطور هذه العلاقة خلال الفترة (2001– 2014).

الجدول (2-7) : تطور نمو العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) .

الوحدة :%

السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.6	3.4	19.6	25	20.6	13.3	15.9
نمو العائدات النفطية	17.4-	5.4	33.2	39	42.6	16.6	16
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
نمو الناتج المحلي الاجمالي	26.1	19.2-	17.2	21.9	9.1	2.80	3.56
نمو العائدات النفطية	20.7	43.1 -	24.9	34.5	6.1 -	13.47-	2.90-

المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS)

الشكل (2-4): تطور نمو العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) .

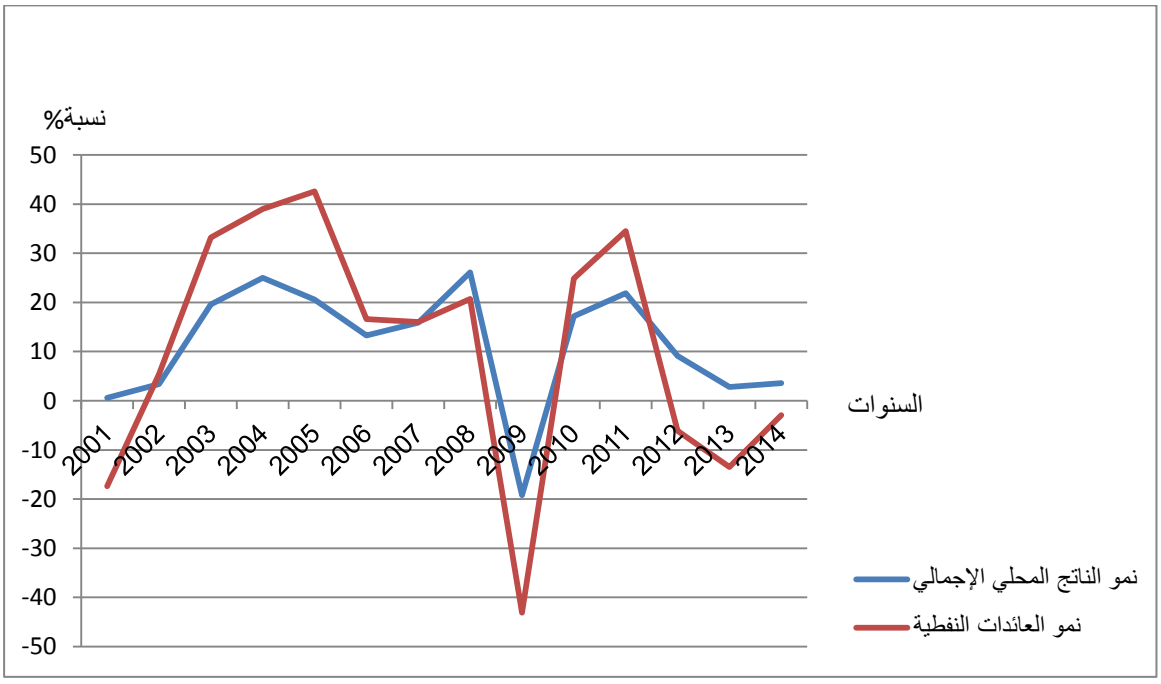

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-7).

من خلال الجدول(2-7) والشكل (2-4) نلاحظ : سجلت الفترة (2001- 2008) معدلات نمو إيجابية للناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة للارتفاع المسجل في أسعار النفط والذي انعكس بدوره على قيمة العائدات وحجم وقيمة الصادرات النفطية، حيث قدر متوسط معدل النمو السنوي للعائدات 20.7% خلال نفس الفترة إلا أنه مع بداية سنة 2009 انخفضت قيمة العائدات النفطية بنسبة 43.1% مقارنة بسنة 2008 ، وذلك بسب الأزمة المالية العالمية مما نتج عن ذلك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بسنبة 19.2% مقارنة بسنة 2008 ، لكن بعد عودة الاستقرار الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2010 إلى غاية 2012 وكذلك عودت العائدات النفطية للارتفاع وبلغت نسبة نموها 34.5 % سنة 2011 وعاد الناتج المحلي الإجمالي هو الآخر ليرتفع مسجلاً بذلك معدلات نمو ايجابية وصلت إلى 21.9 %خلال نفس السنة، ثم عاودت معدلات نمو العائدات النفطية الانخفاض بدايته من سنة 2012 إلى غاية سنة 2014 ، حيث بلغت نسبة انخفاض العائدات النفطية سنة 2014 ما نسبته 2.90%، أما معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فارتفعت سنة 2014 ب 3.56% مقارنة بسنة 2013 .

2-الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي باعتبار أن هيكله الإنتاجي يعتمد على انتاج وتصدير النفط حيث أن الصادرات النفطية تشكل ما نسبته 97.15% من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال سنة 2014،[1] أي أنها ترتفع مع ارتفاع العائدات النفطية وارتفاع الأسعار وتنخفض بانخفاضها وبالتالي فإن الصادرات النفطية هي المهيمن على الصادرات الجزائرية [2] .

[1] تقرير بنك الجزائر، 2014، ص 165 .

[2] بن غرة محمد، شليل عبد اللطيف، مساهمة موارد قطاع النفط في تمويل الميزانية العامة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية التالية بالجزائر، جامعة المسيلة، ايام 29/28 أكتوبر،2014، ص 13 .

3-العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري

يعتبر التغير في الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات حيث سجل الميزان التجاري خلال الفترة 2001 إلي غاية 2014 رصيدًا موجبًا، وكان رصيده سنة 2001 ما نسبته 24% كما شهد منحى تصاعدًيا خلال الفترة (2002-2008) بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 34.6% والذي تزامن مع المنحى التصاعدي الذي شهدته العائدات النفطية خلال هذه الفترة، وبلغ رصيده سنة 2014 ما قيمته 33.45 مليار دج،[1] وهذا ما بين مدى التأثير الكبير للصادرات النفطية على الميزان التجاري إذ يتوقف استقرار وتوازن هذا الأخير على مستوى المداخيل الناتجة عن الصادرات النفطية والتي تتحدد بدورها بمستوى أسعار النفط في الأسواق الدولية .

[1] تقرير بنك الجزائر، 2014، ص 165 .

المبحث الثاني : انعكاس تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.

يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع النفط في تمويل البرامج الاستثمارية، وكل نفقات الدولة مبنية على مدى تأثر الايرادات الكلية المتآنية من قطاع النفط بحركة أسعار النفط، فكل ارتفاع أو انخفاض في سعر النفط يؤثر على ميزانية الدولة وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري خاضعاً لتأثير العوامل الخارجية المتمثل في سعر النفط في السوق العالمية.

المطلب الأول : انعكاس تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة

تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر بشكل كبير على حجم ايرادات الجباية النفطية التي تعتبر المورد الأساسي لتمويل ميزانية الدولة حيث تتسم هذه الأخيرة بالتقلب وعدم الاستقرار في أرصدتها المالية وذلك نتيجة للتقلبات في أسعار النفط.

أولاً: أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة

للجباية البترولية دور أساسي في الإيرادات العامة باعتبارها المصدر الأولي والمهم لها.

1-علاقة الجباية البترولية بتطور الإيرادات العامة

يرتبط حجم الإيرادات العامة بحجم ايرادات الجباية النفطية والتي تتأثر هي الأخرى بأسعار النفط وهذا ما جعلها عرضة للكثير من التقلبات، والجدول التالي يبين تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر (نسبة الجباية النفطية إلى اجمالي الإيرادات) خلال الفترة (2001-2014) .

الجدول (2-8): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014).

الوحدة :%

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الجباية النفطية إلى اجمالي الإيرادات العامة	66.48	62.86	68.37	70.44	76.32	76.83	75.83
نسبة الجباية العادية إلى اجمالي الإيرادات العامة	27.19	30.12	26.58	26.02	20.77	21.27	20.79
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الجباية النفطية إلى اجمالي الإيرادات العامة	79.99	65.6	66.4	68.73	66.00	61.91	59.24
نسبة الجباية العادية إلى اجمالي الإيرادات العامة	18.88	31.2	29.67	26.37	30.10	34.19	36.34

المصدر : تقارير بنك الجزائر : تقارير مختلفة(2008 – 2014) .

الشكل (2-5): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014).

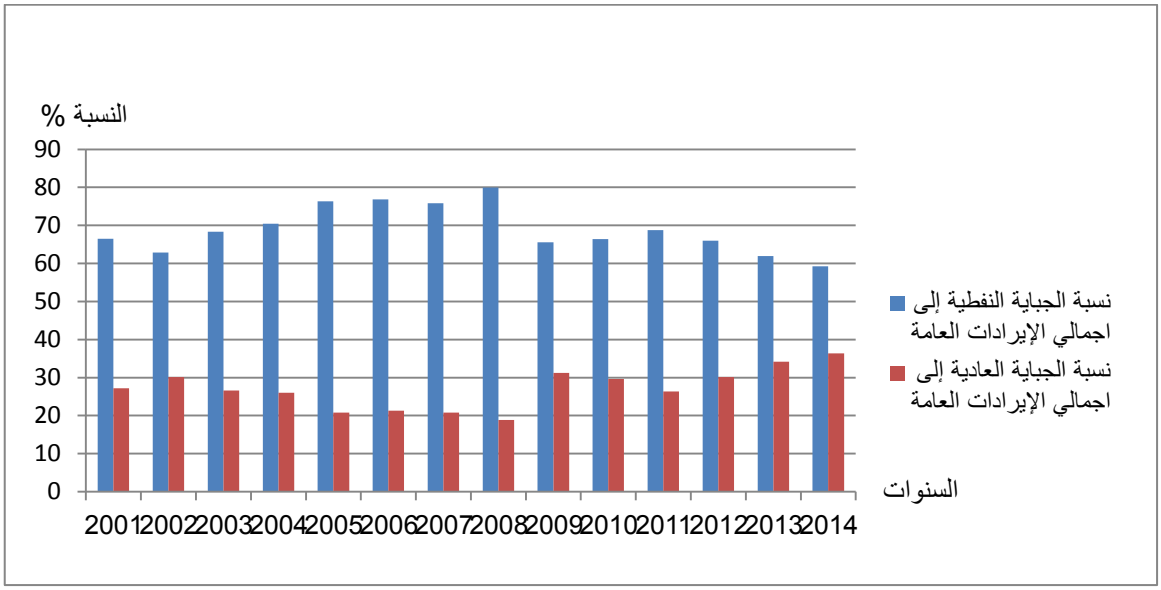

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-8).

من خلال الجدول (2-8) والشكل (2-5) نلاحظ أنه خلال الفترة من (2001إلى 2004) قد تراوحت نسبة مساهمة ايرادات الجباية النفطية في حصيلة الإيرادات العامة ما بين 66.48% و 70.44% على الترتيب، وبالتالي فهي قد عرفت نمواً ايجابياً مستمرا، ومنذ سنة 2004 أخذت حصيلة ايرادات الجباية النفطية منحى تصاعدي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط (ثورة الأسعار2004) وكذلك قيام الدولة بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية على الشركات النفطية، وبالمقابل فإن مساهمة الجباية العادية في حصيلة الإيرادات ضعيفة مقارنة مع ايرادات الجباية النفطية، وتراوحت نسبة مساهمتها خلال نفس الفترة ما بين 27.19 % و26.02% .

لتصل ايرادات الجباية النفطية إلى مستوى 76.32% من مجموع الإيرادات لسنة 2005 الأمر الذي يعكس وضعية الجباية العادية التي لا تمثل إلا نسبة 20.77 % من اجمالي الايرادات وهي بالكاد تكفي لتغطية أجور عمال التوظيف العمومي، ثم واصل ارتفاع ايرادات الجباية البترولية حتي سنة 2008 أين بلغت مستويات عالية قدرت نسبتها بـ 79.99% وهي أكبر نسبة عرفتها ايرادات الجباية النفطية ويرجع ذلك إلى الارتفاع في أسعار النفط التي فاقت التوقعات خلال هذا العام وتجاوزت 94 دولار للبرميل، في حين عرفت مساهمة الجباية العادية في حصيلة الايرادات العامة انخفاض على الرغم من ارتفاع معدلات نموها وذلك نتيجة أن ايرادات الجباية البترولية تنمو بوتيرة تفوق بكثير وتيرة نمو ايرادات الجباية العادية حيث بلغت نسبتها خلال سنة 2008 ما قيمته 18.88%.

أما خلال سنة 2009 فقد عاودت الجباية البترولية الانخفاض لتصل إلى 65.6% وذلك راجع إلى الانخفاض في أسعار النفط الذي وصل إلى 61 دولار للبرميل بسب تداعيات الأزمة المالية العالمية أما بالنسبة للجباية العادية فقد عرفت ارتفاع خلال نفس السنة وصل إلى ما نسبة 31.2 من اجمالي الايرادات العامة، ثم عاودت الجباية البترولية الارتفاع حيث قدرت نسبتها سنة 2011 بـ 68.73% وبداية من سنة 2012 عاودت الانخفاض حتي سنة 2014

أين بلغت نسبتها 59.24% وذلك راجع إلى الانخفاض في أسعار النفط أما الجباية العادية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاع وصل سنة 2014 إلى ما نسبته 36.34% من أجمالي الايرادات العامة.

مما تقدم ذكره نستنتج أن ايرادات الجباية البترولية لها دور مهم في تشكيل هيكل ميزانية الدولة باعتبار أنها تمثل أكبر نسبة في اجمالي ايرادات الدولة وهذا ما يعكس الارتباط القوي بين اجمالي الإيرادات العامة.

وايرادات الجباية البترولية، كما ترتبط هذه الأخيرة بتقلبات أسعار النفط، أما الجباية العادية فتأتي بعد الجباية البترولية باعتبارها المصدر الثاني للإيرادات العامة للدولة، حيث أن الدولة تسعى إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية للخروج من تبعيتها للنفط وتنويع مصادر ايرادات الميزانية العامة.

2-علاقة تقلبات أسعار النفط بتطور الإيرادات العامة

من خلال ما سبق ذكره نجد أن تقلبات أسعار النفط تأثر على ايرادات الجباية البترولية وهذه الأخيرة بدورها تأثر على الإيرادات الكلية للميزانية العامة للجزائر وبالتالي هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والإيرادات العامة بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على ايرادات الجباية البترولية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (2-9): تطور الإيرادات العامة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2001 -2014) .

الوحدة دولار امريكي للبرميل ، مليون دج.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
اسعار النفط (دولار امريكي)	23.1	42.3	28.2	36	50.6	61	69.1
الايرادات العامة (مليون دج)	1505526	1603188	1974500	2229900	3082800	3387800	3687800
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اسعار النفط (دولار امريكي)	94.1	61	77.4	94	109.5	109.38	99.68
الايرادات العامة (مليون دج)	5111000	3675000	4375000	5790000	6339300	5940900	5719000

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك :(2001-2014) .

تقارير بنك الجزائر (تقارير مختلفة: 2008-2014).

الشكل(2-6): تطور الإيرادات العامة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014) .

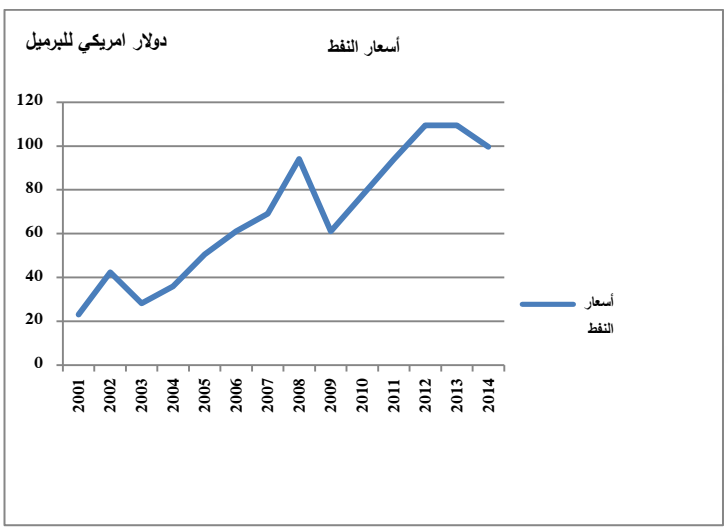

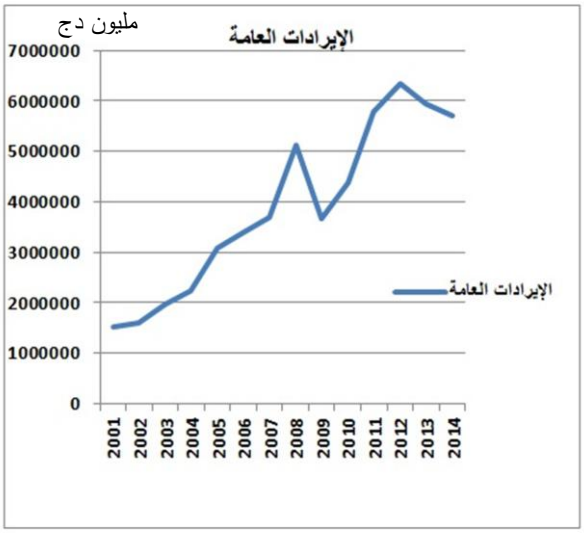

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-9).

نلاحظ من خلال الجدول (2-9) والشكل (2-6) نلاحظ أن أسعار النفط قد عرفت ارتفاع خلال الفترة 2001 إلى غاية 2008 وبالتالي ارتفاع كذلك في الايرادات العامة خلال نفس الفترة، أما خلال سنة 2009 أين انخفضت أسعار النفط فإن الإيرادات العامة هي الأخرى عرفت انخفاض حيث بلغت ما قيمته 367500 مليون دج لتعاود الارتفاع مباشرة بعد عودة ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2012 أين بلغت قيمتها 6339300 مليون دج، أما خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2014 فقد حدث انخفاض في الايرادات العامة أين بلغت 5940900 و5719000 مليون دج على التوالي وذلك بسبب الانخفاض في أسعار النفط حيث وصل إلى 99.68 دولار للبرميل في سنة 2014.

وهذا ما يدل على أن الإيرادات العامة تتأثر بأسعار النفط من خلال تأثير هذه الأخيرة على ايرادات الجباية البترولية، أي أن الايرادات العامة للجزائر تعتبر متغير تابع لإيرادات الجباية البترولية، وهذا ما يبين ارتباط الايرادات العامة بأسعار النفط مما يجعل الموازنة العامة عرضة

للصدمات، حيث أنه خلال فترة الدراسة (2001 – 2014) تميز تطور ايرادات الجباية البترولية بعدم الاستقرار التام نتيجة تقلب أسعار النفط ومستويات انتاجه .

ثانياً: دور الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري

تعتمد الدولة من أجل ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها التنموية على مصادر لضمان الايرادات اللازمة لتغطية نفقاتها.

1-علاقة الإيرادات العامة بالناتج المحلي الإجمالي

إن نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي هي أفضل مؤشر لقياس مدى تأثير الإيرادات العامة على النشاط الاقتصادي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(2-10): تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) .

الوحدة :%

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الإيرادات العامة إلىBIP	35.6	35.4	37.6	36.2	40.7	42.7	39.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الايرادات العامة إلى BIP	47	36.9	36.6	39.9	40.5	36.2	33.24

المصدر : تقارير بنك الجزائر (تقارير مختلفة: 2008 -2014) .

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قد عرفت تغيرات مستمرة خلال فترة الدراسة (2001-2014)، وذلك راجع للتذبذب وعدم الاستقرار الذي شهدته أسعار النفط خلال نفس الفترة.

حيث سجلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة لها سنة 2008 والتي قدرت بـ 47% وذلك راجع إلى الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار النفط خلال هذه السنة وكذلك الإيرادات العامة، وأدني نسبة عرفتها هي خلال سنة 2014 أين وصلت إلى 33.24% وهذا كذلك راجع إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط .

وبالتالي فإن الايرادات العامة والتي تأتي أغلبها من مصدر خارجي متمثل في عائدات النفط هي من أهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي والمحددة لمعدلات نموه، وهذا ما جعل التقلبات من جراء عدم استقرار أسعار النفط تنعكس على قيمة الناتج المحلي الإجمالي (تذبذب وعدم استقرار في الناتج المحلي)، وهذا كله يعكس أهمية ودور الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري وارتباطها بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية في حين كان من المفترض أن يكون الناتج المحلي الإجمالي هو المحدد للإيرادات.

2-علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة

تمكن الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في الجزائر في تمويل الميزانية العامة للدولة وذلك من خلال الإيرادات المتأتية منه عن طريق الجباية البترولية بغرض تغطية النفقات العامة، وهذا ما يثبت وجود علاقة ارتباط بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وذلك من خلال علاقة تأثير وتأثر .

الجدول (2-11): تطور العلاقة بين معدلات نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) .

الوحدة:%

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نمو الإيرادات العامة	- 6.4	6.5	23.1	12.9	38.2	9.89	8.85
نمو النفقات العامة	12.1	17.4	9	11.92	8.5	19.5	26.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نمو الإيرادات العامة	40.7	- 29.2	19.5	32.34	9.5	- 6.3	-4
نمو النفقات العامة	34.8	1.3	5.2	31.04	22.5	13.7	15.9

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات،(2001 – 2003) .

تقارير بنك الجزائر: (تقارير مختلفة:2008-2004).

من خلال الجدول نلاحظ أن التغير في النفقات العامة أقل من التغير في الإيرادات العامة، حيث عرفت الفترة من 2001 إلى غاية 2008 تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة على النفقات العامة وهذا يرجع للمستويات العالية التي عرفتها أسعار النفط والتي أدت إلى الانفراج المالي الكبير، في حين عرفت الفترة من 2009 إلى غاية 2014 تفوق معدلات نمو النفقات العامة على معدلات نمو الإيرادات العامة وذلك راجع إلى الانخفاض المسجل في إيرادات الجباية البترولية الراجع بدوره إلى الانخفاض في أسعار النفط، وهذا ما يثبت وجود علاقة بين كل من الايرادات الكلية للميزانية والنفقات العمومية، فكلما ارتفعت الإيرادات الكلية أثر هذا على النفقات العمومية بالزيادة وذلك لدفع عجلة التنمية، كذلك تؤثر النفقات العمومية على الإيرادات العامة من خلال المقدرات المالية الوطنية وكذا الاستهلاك العام كما تؤثر النفقات العمومية على الإنتاج أيضًا من خلال الطلب الكلي الذي له فعالية كبيرة على الاقتصاد

الوطني وعلى الدخل الفردي والاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى الانتعاش وزيادة الإيرادات العامة للدولة [1] .

3-علاقة الإيرادات العامة برصيد الموازنة العامة

يتطور سلوك الموازنة تبعاً لتطور الإيرادات العامة حيث تشكل ايرادات الجباية النفطية الجزء الأكبر فيها وبالتالي فإن الموازنة العامة تتأثر بعامل خارجي المتمثل في أسعار النفط من خلال تأثيره على ايرادات الجباية البترولية والجدول التالي يوضح العلاقة بين الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة في الجزائر.

الجدول (2-12): الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001 -2014).

الوحدة:%

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الجباية البترولية الى BIP	22.3	25.7	25.7	25.5	31.1	32.8	30.1
نسبة رصيد الموازنة العامة إلى BIP	1.2	5.4	5.4	5.5	13.6	13.9	6.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الجباية البترولية الى BIP	37.0	24.0	24.0	27.4	26.4	19.26	19.69
نسبة رصيد الموازنة العامة إلى BIP	9.1	5.7 -	0.6-	0.4-	4.8-	0.79-	7.33-

المصدر : تقارير بنك الجزائر(تقارير مختلفة: 2004-2005) .

[1] هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 157 .

الشكل(2-7): الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014).

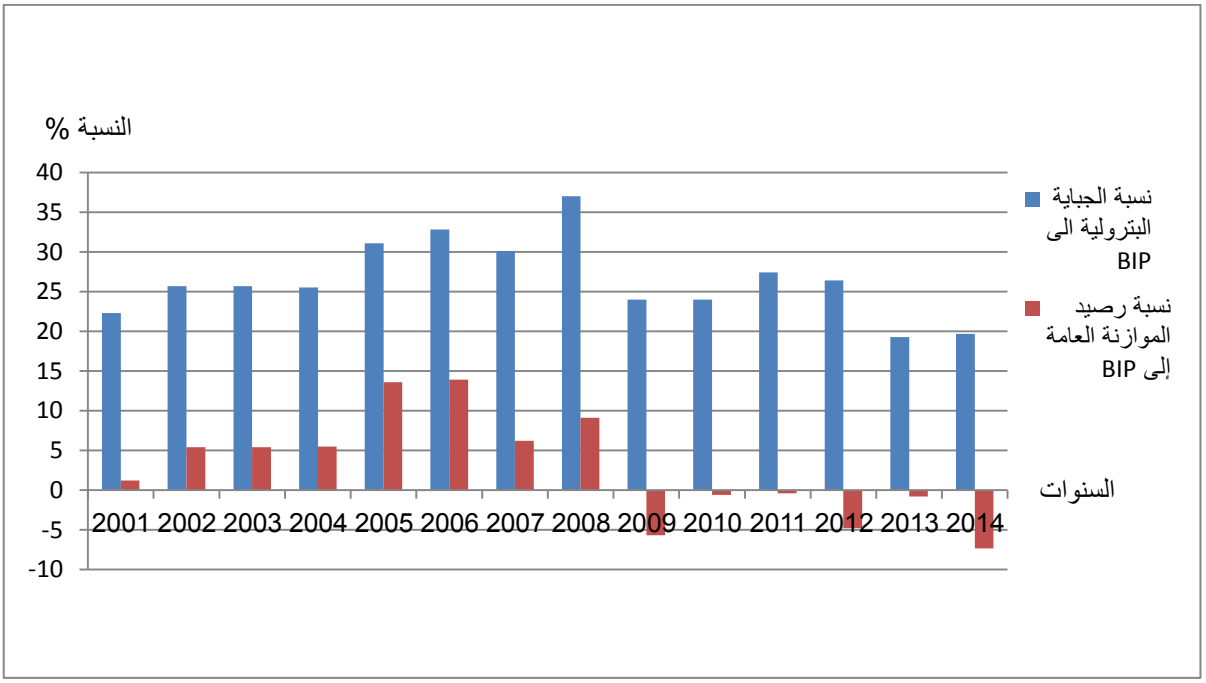

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-12).

من خلال الجدول (2-12) والشكل (2-7) نلاحظ أن الموازنة العامة في الجزائر قد عرفت خلال الفترة (2001-2014) ستة حالات للعجز وأغلب هذه الحالات كانت ناجمة عن انخفاض ايرادات الجباية البترولية والعكس صحيح حيث :

خلال الفترة (2001 -2004):عرفت أرصدة الميزانية تحسنا ملحوظًا بداية من سنة 2001 أين بلغت نسبة رصيد الموازنة العامة إلى اجمالي الناتج المحلي 1.2%، واستمرت القيم الايجابية للموازنة حتي سنة 2004 (5.5%)، ويرجع ذلك إلى الارتفاع في نسبة الجباية البترولية إلى اجمالي الناتج المحلي التي انتقلت من 22.3% سنة 2001 إلى 25.5%سنة 2004.

أما خلال الفترة من(2005 – 2009) : فقد سجل أكبر فائض لم تشهده الميزانية العامة من قبل سنة 2006 ما قيمته 1186.8 مليار دج أي بنسبة 13.92% من اجمالي الناتج المحلي، ثم تراجع هذا الفائض سنة 2007 نوعاً ما إلى ما نسبة 6.2%، ويرجع كل هذا إلى ارتفاع الإيرادات الكلية للميزانية وايرادات الجباية البترولية التي بلغت نسبة 76.83% من اجمالي الإيرادات سنة 2006 بسب ارتفاع أسعار النفط(ثورة أسعار النفط 2004).

واستمر ارتفاع فائض الميزانية حتى سنة 2008 حيث بلغ ما قيميته 935.3 مليار دج، وبالتالي ارتفاع في مداخيل قطاع النفط والمداخيل الكلية التي قدرت بـ 5111.0 مليار دج أي بنسبة قدرها 40.7 مقارنة بسنة 2006 وهذا ما أثر على رصيد الميزانية الذي سجل قيمة ايجابية، لكنه تراجع بـ 251.5 مليار دج مقارنة بسنة 2008، ومنذ عام 2009 عاودت حالة العجز لتخيم على رصيد الموازنة العامة حيث بلغ نسبة(5.7%) من اجمالي الناتج المحلي، وقد استمر هذا العجز بعد ذلك رغم ارتفاع قيمة ايرادات الجباية البترولية وذلك بسب تفوق معدلات نمو النفقات العامة على معدلات نمو الايرادات أي أن العجز هذه المرة من جانب النفقات وليس الإيرادات، وكل هذا يرجع إلى :[1]

سياسة الانفاق العام التي اعتمدتها الجزائر من خلال الرفع من النفقات العمومية وخاصة تلك المتعلقة بنفقات التجهيز التي بلغت سنة 2008 ما قيمته 2519 مليار دج حيث فاقت ولأول مرة نفقات التسيير وهذا كله يصب في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة .

أما خلال الفترة من (2010–2014) : فقد تميزت باستمرار العجز في الموازنة العامة للجزائر حيث بلغ العجز الموازني لسنة 2010 ما قيمته 74 مليار دج وهو عجز يقل عن ذلك

[1] مرجع سابق، ص 194.

المسجل سنة 2009 أي بواقع 0.95%من اجمالي الناتج المحلي ويفسر التراجع في العجز بالارتفاع الشديد في الايرادات النفطية مقارنة بالارتفاع في النفقات العمومية [1] .

أما سنة 2011 فقد سجل رصيد الميزانية عجزًا للسنة الثالثة على التوالي لكن طفيف قدره 28 مليار دج أي أقل مما كان عليه في 2010 ويرجع هذا العجز إلى زيادة نفقات التسيير بنسبة 42.8 % على الرغم من الارتفاع القوى للإيرادات الكلية وخاصة الضريبية على النفط [2] .

سجل رصيد الميزانية خلال سنة 2012 عجزاً للسنة الرابعة على التوالي وبلغ ما قيمته 758.6 مليار دج حيث فاق ذلك المسجل في سنة 2009 سنة الصدمة الخارجية الكبيرة بما يقارب 188.3 مليار دج ويرجع ذلك العجز أساسًا إلي ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 27.2% في ظرف يتميز بارتفاع متواضع للإيرادات الكلية [3].

بلغ العجز الموازني لسنة 2013 ما قيمته 151.2 مليار دج أي بانخفاض نسبته 0.79% من اجمالي الناتج المحلي، وهو عجز يقل عن ذلك المسجل في سنة 2009 وعن ذلك المسجل في سنة 2012 ويؤكد وضعية عجز للسنة الخامسة على التوالي لكن على عكس عجز سنة 2010و2011 و2012 فقد نجم العجز الميزاني المسجل سنة 2013 عن انخفاض ايرادات الجباية البترولية نتيجة للانخفاض المسجل في أسعار النفط الذي وصل إلي 109.38 دولار للبرميل خلال هذه السنة وارتبط بذلك انخفاض الايرادات الكلية على الرغم من الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية ورأس المال [4] .

اما سنة 2014 فقد سجل رصيد الميزانية للسنة السادسة على التوالي عجزًا قدر بـ 1261.2 مليار دج أي بنسبة 7.33% من اجمالي الناتج المحلي وهو عجز أكثر من ذلك المسجل في

[1] تقرير بنك الجزائري، 2010، ص 83 .
[2] تقرير بنك الجزائر، 2011، ص 84 .
[3] تقرير بنك الجزائر، 2012، ص103.
[4] تقرير بنك الجزائر، 2013، ص 93 .

سنة 2009 و2012 ويرجع هذا العجز إلى زيادة النفقات العمومية حيث فاقت قيمة الإيرادات العامة وقدرت بـ 956.1 مليار دج أي بنسبة 15.9% من اجمالي الناتج المحلي في حين عرفت الايرادات انخفاض وبلغت قيمتها 5719 مليار دج أي بانخفاض قدره 4% من اجمالي الناتج المحلي، وسبب ذلك هو الانخفاض في ايرادات الجباية النفطية الناتج عن الانخفاض المسجل في أسعار النفط [1] .

من خلال كل ما تقدم ذكره نستنتج أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العمومية ومداخيل قطاع النفط، وبالتحديد ايرادات الجباية النفطية ومدى تأثر هذه الأخيرة بأسعار النفط وهذا ما يؤدى إلي حدوث تذبذب وعدم استقرار في أرصدة الميزانية العامة، حيث أن استقرار هذه الأخيرة مرتبط في كثير من الأحيان باستقرار العامل الخارجي المتمثل في استقرار السوق النفطية (استقرار أسعار النفط في هذه السوق) بالدرجة الأولى، وهذا ما يعكس واقع مفاده أن المالية العامة للدولة أصبحت تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية ظرفية غير مستقرة .

المطلب الثاني : اجراءات احتواء تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر

تعتمد الموازنة العامة في الجزائر على مورد وحيد ناضب وغير متجدد وهذا ما جعلها عرضة لحالات عديدة من عدم الاستقرار والتذبذب، لذلك فقد سعت الجزائر إلى الخروج من التبعية لقطاع النفط من خلال اتباعها لجملة من الإجراءات منها إصلاح النظام الجبائي في 1992 لإحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية كذلك انشائها لصندوق ضبط الإيرادات سنة 2000.

أولاً: إصلاح النظام الجبائي

سعت الجزائر إلى إصلاح نظامها الجبائي في عام 1992 ويشمل الإصلاح كل الضرائب المباشرة وغير المباشرة نظرًا لأهمية كل منها في وضع سياسة جبائية متكاملة وذلك لتخفيف

[1] Le Rapport Annuels de la Banque d'Algérie, 2014, p 70 .

اعتمادها على الجباية البترولية كمصدر أولي لإيراداتها، ويتمثل الهدف الجوهري لهذا الإصلاح بالإضافة إلى أهداف أخرى مالية واقتصادية في إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية بغرض تخليص الموازنة العامة من عوامل عدم الاستقرار المرتبطة بتقلبات أسعار النفط [1] .

1-تقييم الإصلاح الضريبي في إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية

من بين أهم أهداف الإصلاح الضريبي هو فك ارتباط الموازنة العامة بالجباية البترولية، وذلك من خلال السعي لتحسين مردودية الجباية العادية ولمعرفة مدى نجاح الإصلاح الضريبي في تحقيق ذلك نتطرق إلى دراسة :

أ- مدى نجاح الإصلاح الضريبي في إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية

وبغرض معرفة هذا سنقوم بمقارنة تطور الحصيلة المالية للجباية العادية مع الجباية النفطية خلال الفترة (2001 – 2014).

[1] ضالع دليلة، مرجع سابق، ص155.

الجدول (2-13): تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

الوحدة: مليون دج.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
جباية عادية	409376	482904	524900	580400	640300	720800	766700
نسبة الجباية العادية %	27.19	30.12	26.58	26.02	20.77	21.27	20.79
جباية بترولية	1001000	1008000	1350000	1570700	2352700	2799000	2776800
نسبة الجباية البترولية %	66.48	66.86	68.37	70.44	76.32	76.83	75.83
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
جباية عادية	965200	1146600	1298000	1527100	1908600	2031500	2078700
نسبة الجباية العادية %	18.88	31.2	29.67	26.37	30.10	34.19	36.34
جباية بترولية	4088600	2412700	2905000	3979700	4184300	3678100	3388300
نسبة الجباية البترولية %	79.99	65.6	66.4	68.73	66.00	61.91	59.24

المصدر: تقارير بنك الجزائر، (تقارير مختلفة:2008-2014) .

نلاحظ من خلال الجدول أنه:

خلال الفترة (2001-2008): سجلت قيمة ايرادات الجباية العادية ارتفاعا غير أنها سجلت تراجعا واضحا في مساهمتها في اجمالي الإيرادات و عرفت أدنى نسبة لها سنة 2008 بـ(18.5%) و يعود ذلك الى نمو قيمة الجباية البترولية بمعدلات تفوق معدلات نمو الجباية العادية حيث سجلت هذه الأخيرة معدل نمو سنوي قدره 13.5% خلال نفس الفترة في مقابل معدل نمو سنوي للجباية البترولية قدره 16.40% .

أما خلال الفترة (2009-2014): فقد سجلت قيمة ايرادات الجباية العادية ارتفاعا، كما سجلت ارتفاع واضح في مساهماتها في اجمالي الإيرادات وعرفت أعلى نسبة لها

سنة 2014 بـ(36.3%)، ويعود ذلك إلى الانخفاض المسجل في قيمة الجباية البترولية حيث وصلت إلى 59% خلال نفس السنة.

إن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 لم يصل إلى المستوى المنشود الذي طمحت إليه الدولة حيث أنه أدى ارتفاع حصيلة ايرادات الجباية البترولية خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2008 إلى تقليص مساهمة الجباية العادية في اجمالي الايرادات.

اما خلال الفترة (2009-2014) : فإن مساهمة ايرادات الجباية العادية في اجمالي الإيرادات يعود إلى الانخفاض في ايرادات الجباية البترولية، وهذا ما يثبت أن قطاع النفط لا يزال هو المسيطر على الاقتصاد الجزائري وبالتالي فإن الإصلاح الضريبي لم يستطع لم يستطع إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وذلك على الرغم من التطور الذي شهدته الجباية العادية في السنوات الأخيرة.

ب- **دراسة تطور الضغط الضريبي:** يمثل الضغط الضريبي الإجمالي(*) نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم مردودية النظام الضريبي حيث يبحث عن الامكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، و قد حدد الاقتصادي الاسترالي كولن كلارك مستوى الضغط الضريبي النموذجي ب 25%[1] .

(*) حساب الضغط الضريبي= $\frac{\text{الإيرادية الضريبية الإجمالية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} x100$.

[1] مرجع سابق، ص157.

الجدول(2-14): تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2014) .

الوحدة : مليون دج .

السنوات	مجموع الايرادات الجبائية	الجباية العادية	الجباية المحلي الإجمالي	الناتج المحلى الاجمالي خارج قطاع النفط	الضغط الضريبي%	الضغط الضريبي خارج قطاع النفط%
2001	1505526	409376	4257000	2791700	35.37	14.66
2002	1603188	482904	4511900	3045739.3	35.29	15.86
2003	1974500	524900	5266820	3378600	37.49	15.54
2004	2229900	580400	6127500	3830629.5	36.39	15.15
2005	3082800	640300	7564600	4210700	40.75	15.21
2006	3387800	720800	8512200	46383293	39.80	15.54
2007	3687800	766700	9408300	5216900	39.20	14.70
2008	5111000	965200	11042800	6046100	46.28	15.96
2009	3675000	1146600	9968000	6858900	36.87	16.72
2010	4375000	1298000	11991500	7811200	36.87	16.62
2011	5790000	1527100	14588500	9346100	39.69	14.36
2012	6339300	1908600	16160000	10634600	39.23	17.95
2013	5940900	2031000	16613800	11675800	35.75	17.39
2014	571900	2078700	17205100	11675800	35.75	17.39

المصدر: النشرة الإحصائية الاقتصادية للدول العربية لصندوق النقد العربي، (أعداد مختلفة: 2011-2015)

تقارير بنك الجزائر(تقارير مختلفة:2008 -2014)

من خلال الجدول نلاحظ أن الضغط الضريبي الإجمالي المسجل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) أعلى بكثير من القيمة النموذجية التي حددها العالم الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك (25%)، وهذا ما يثبت أن مستوى الضغط الإجمالي يتأثر بتغير مستويات أسعار النفط التي لها تأثير مباشر على حجم ايرادات الجباية البترولية، حيث أن زيادة الجباية البترولية خلال الفترة (2001-2008) قد أسهم في زيادة الضغط الضريبي الذي وصل إلى

أعلى نسبة له سنة 2008 والمقدر بـ 46.28% وبالتالي فإن أي زيادة في حصيلة الضريبة سيحدث ضرر في الإقتصاد الوطني .

مما يجعلنا نعتقد أنه لا توجد أي امكانيات متاحة لاقتطاعات ضريبية أخرى من أجل زيادة الضريبة لأن ذلك سيحدث ضرر في الاقتصاد الوطني، لذلك لابد من التطرق إلى معدل الضغط الضريبي خارج قطاع النفط الذي يعكس حقيقة مستويات الضغط الضريبي التي يتحملها الاقتصاد، وبذلك فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط يكون أكثر دلالة [1].

من خلال الجدول نلاحظ أن مستويات الضغط الضريبي خارج قطاع النفط تراوحت بين 14.36% و17.95% خلال الفترة(2001-2014)، حيث كانت أعلى نسبة له سنة 2012 أين بلغ 17.95% غير أن هذه كانت أقل من المستوى النموذجي، وهذا يدل على أن هناك إمكانية لإحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية من خلال زيادة ايرادات الجباية العادية حتى تصل إلى المستوى النموذجي .

نستنتج من كل ما سبق أن الإصلاح الضريبي قد أسهم في تحقيق نجاح نسبي وإضفاء بعض الشفافية على الميزانية إلا أنه لم يحقق الهدف المنشود وهو الرفع من مردودية الجباية العادية لتحل محل الجباية البترولية، ولضمان الاستقرار للميزانية العامة يتوجب :

- تنمية الطاقة الضريبية من خلال :[2]
  - مكافحة مسألة التهرب الضريبي؛
  - عقلنة الامتيازات الضريبية للرفع من حجم الاستثمارات؛
  - رفع كفاءة الإدارة الضريبية وأجهزة التحصيل الضريبي؛

[1] مرجع سابق، ص158.

[2] هندي كريم، مرجع سابق، ص ص 203- 205.

- دعم القطاعات الاقتصادية خارج قطاع النفط لتنويع مصادر الدخل ومن ثم توسيع الوعاء الضريبي؛

ثانيا: صندوق ضبط الإيرادات ودوره في تمويل عجز الموازنة

هو صندوق يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، وينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاصة(حساب حكومي لدى بنك الجزائر بالدينار) [1].

ويمتاز باستقلاليته عن الموازنة العامة للدولة أي أنه لا يخضع لقواعد ومبادئ إعداد و تنفيذ الموازنة العامة، كما أنه لا يخضع لرقابة السلطة النقدية [2].

1- لمحة عن نشأة الصندوق

تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 بموجب القانون رقم 200-02 حيث حدد هذا القانون نوع و أهداف ومجال عمل الصندوق، مع العلم أنه قد أدخلت تعديلات على بعض القواعد المسيرة للصندوق من خلال قانون المالية لسنة 2004 حيث أضاف تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية ليكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق،[3] و قد عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي:

---

[1] عبد الوحيد صرارمة، عبد الحميد قجاتي، دور الفوائض المالية للجباية البترولية في تفعيل الدور المستدام للطاقات المتجددة في الاقتصاد الوطني ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول تقيم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، أيام 28/29أكتوبر، 2014، ص04.

[2] ادريس مفتاح، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013، ص35.

[3] بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية2010،4، ص85.

- تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740مليار دج [1].

أ- مصادر تمويل الصندوق

- فائص قيمة الجباية النفطية الناتجة عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية؛
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق؛

ب- وظائف الصندوق

- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية و الذي يفوق توقعات قانون المالية ؛
- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض ايرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات و توقعات قانون المالية؛
- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها و تخفيضها و يتم ذلك عن طريق:
  - تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي حان وقت سدادها؛
  - التسديد المسبق للمديونية العمومية؛

جـ - سير الصندوق

إن وزارة المالية هي المكلفة بسير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

د- أهداف الصندوق

إن أهدافه مقتصرة على تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية في قانون المالية التكميلي لسنة2000، وعدل قانون المالية التكميلي

[1] بوفليح نبيل، العاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كآلية لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي الثاني حول التنمية المستدامة و الكفاءات الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام20-21 أكتوبر، 2009، ص07.

لسنة 2006 الهدف الرئيسي ليصبح تمويل عجز الميزانية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740مليار دج.[1]

2-تطور وضعية الصندوق ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المحدد له

من بين الأهداف المحددة للصندوق تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية بسبب انخفاض أسعار النفط (أقل من 19دولار أمريكي للبرميل كسعر مرجعي للإيرادات العامة)، بالإضافة الى تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية [2].

[1] إدريس مفتاح، مرجع سابق، ص35.

[2] بوفليح نبيل، فعاليات صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مرجع سابق، ص86.

الجدول(2-15): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

الوحدة: مليون دج .

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصد السنة السابقة	232137	171534	27978	320892	721688	1842686	2931045
فائض الجباية البترولية	123864	26504	448914	623499	1368836	1798000	1738848
تسبيقات بنك الجزائر	-	-	-	0	0	0	0
مجموع الموارد	356001	198038	476092	944391	2090524	3640686	4669893
سداد الدين العمومي	184467	170060	156000	222703	247838	618111	314455
تمويل عجز الميزانية	0	0	0	0	0	91530	531952
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	607956
مجموع الاستخدامات	184467	170060	156000	222703	247838	709641	1454363
رصيد الصندوق	171534	279778	320892	721688	1842686	2931045	3215530
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد السنة السابقة	3215530	4280073	4316466	4842837	5381702	5713400	5563500
فائض الجباية البترولية	2288159	400675	1318310	2300320	2535309	2062200	1810600
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	5503690	4680748	5634776	7143157	7917011	7775600	7374100
سداد الدين العمومي	465437	0	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة	758180	364282	791939	1761455	2203611	2212100	2665600
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الاستخدامات	1223617	364282	791939	17661455	22033611	2212100	2965600
رصيد الصندوق	4280073	4316466	4842837	5381702	5713400	5563500	4408500

المصدر: تقارير وزارة المالية، برنامج قانون المالية، (2009-2015) .

الشكل(2-8): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

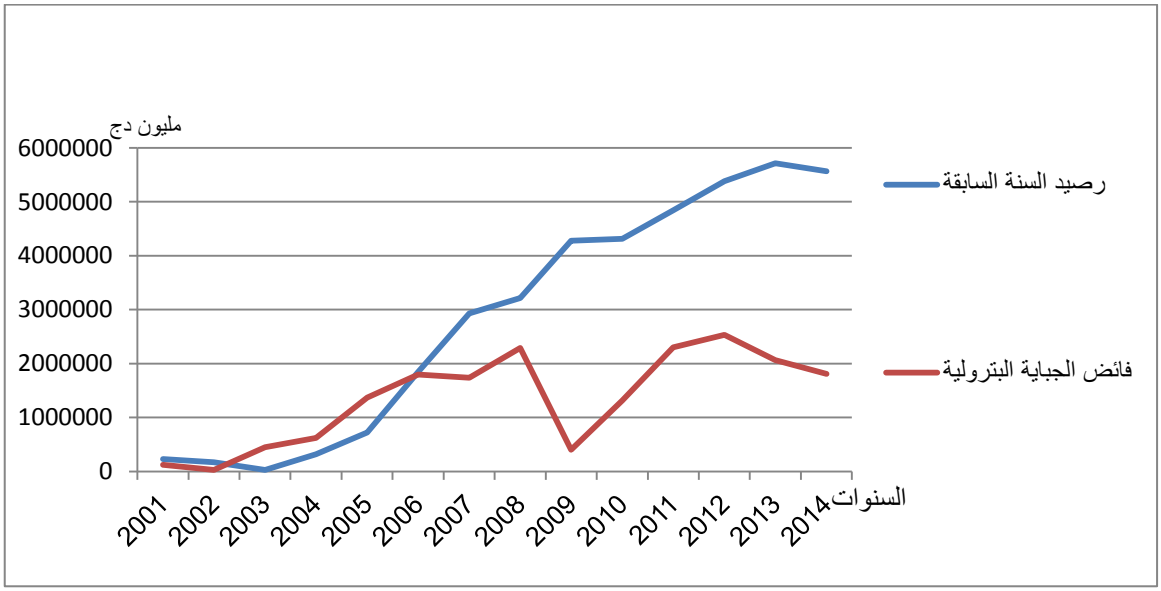

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-15).

من خلال الجدول(2-15) والشكل (2-8) نلاحظ الدور الكبير لصندوق ضبط الإيرادات في تسديد أساس الدين الخارجي، حيث ساهم سنة 2001 بتسديد مبلغ قدره 184467 مليون دج وكان أعلى مبلغ مسدد هو سنة 2006 و بلغ 618111 مليون دج وهذا راجع للوفرة المالية التي تمتع بها الصندوق في هذه السنة وبلغ إجمالي الدين المسدد منذ إنشائه حتى سنة 2008 (21443700مليون دج)، وهذا ما يفسر قدرة الجزائر على التخلص من عبئ المديونية الخارجية خلال السنوات القادمة تزامنا مع الوفرة والرخاء المالي الذي تتمتع بها الخزينة العمومية .[1]

- كما نلاحظ أن وضعية صندوق ضبط الموارد قد عرف تطورا ملحوظا منذ إنشائه حيث انتقلت قيمة رصيده من 171534 مليون دج سنة2001 إلى 4408500 مليون دج

[1] هندي كريم، مرجع سابق، ص161.

سنة 2014 وتعتبر فوائض الجباية البترولية المساهم الوحيد في تمويل الصندوق حتي سنة 2014 ، وقد بلغت قيمة مساهمتها منذ عام 2001 حتى سنة 2014 ما مقداره 19297276 مليون دج، في حين أن الصندوق لم يتلقى أي تسبيقات من بنك الجزائر والذي أضيف كمورد جديد له وفقا للتعديلات التي تم اعتمادها منذ سنة 2004.

- لقد ارتبط تطور رصيد الصندوق بشكل أساسي بتطور فائض الجباية البترولية المسجلة، حيث عرفت سنتي 2001 و 2002 تراجع في رصيد الصندوق والذي ترافق مع انخفاض فائض الجباية البترولية، ليشهد رصيد الصندوق بعد ذلك ارتفاع بانتقاله من مستوى 320892 مليون دج سنة 2003 إلى مستوى 5713400 مليون دج سنة 2012 ويرجع ذلك إلى فائض الجباية البترولية التي انتقلت من 448914 مليون دج سنة 2013 إلى ما قيمته 2288159 مليون دج سنة 2008 ، ثم تراجع فائض الجباية البترولية سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، إلا أن رصيد الصندوق عرف ارتفاعا لاقتصار استخداماته على تمويل عجز الميزانية دون تسجيل أي عملية لتسديد الدين خلال هذه السنة لتعاود قيمة الجباية النفطية الارتفاع خلال الفترة (2010-2012) إلا أنها عاودت الانخفاض من جديد خلال سنتي 2013و2014 لتصل إلى ما قيمته 1810600 مليون دج، في حين بلغ رصيد الصندوق خلال هذه الفترة ما قيمته 5563500 مليون دج ثم 4408500 مليون دج على التوالي.

وبالتالي فإن وضعية الصندوق مرتبطة بتطور فائض الجباية البترولية التي بدورها مرتبطة بالتغير في أسعار النفط في السوق العالمية.

3-دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة

إن تحديد الدور الذي قام به الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة يستلزم معرفة تطور رصيد الموازنة العامة للدولة من دون فائض قيمة الجباية النفطية خلال الفترة (2001-2014).

الجدول(2-16): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة من دون فائض قيمة الجباية النفطية خلال الفترة(2001-2014).

الوحدة: مليار دج .

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات العامة للدولة دون فائض الجباية البترولية	1318.6	1576.7	1525.5	1606.2	1713.8	1841.8	1949
النفقات العامة	1321	1550.6	1690.2	1891.8	2052	2453	3108.5
رصيد الموازنة من دون فائض قيمة الجباية النفطية	50.6	26.1	164.7-	-285.6	-338.2	-611.2	-1159.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة للدولة دون فائض الجباية البترولية	2902.03	3272.3	3074.59	3486.78	3876.3	3878.7	3908.400
النفقات العامة	4194	4246.3	4466.9	5853.6	7169.9	6024.1	6980.2
رصيد الموازنة من دون فائض قيمة الجباية النفطية	-1288.7	-947	-1392.31	-3263.82	-3293.6	-2145.4	-3071.8

المصدر: تقارير بنك الجزائر(أعداد مختلفة:2008-2014).

الشكل(2-9): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة من دون فائض قيمة الجباية النفطية خلال الفترة(2001-2014).

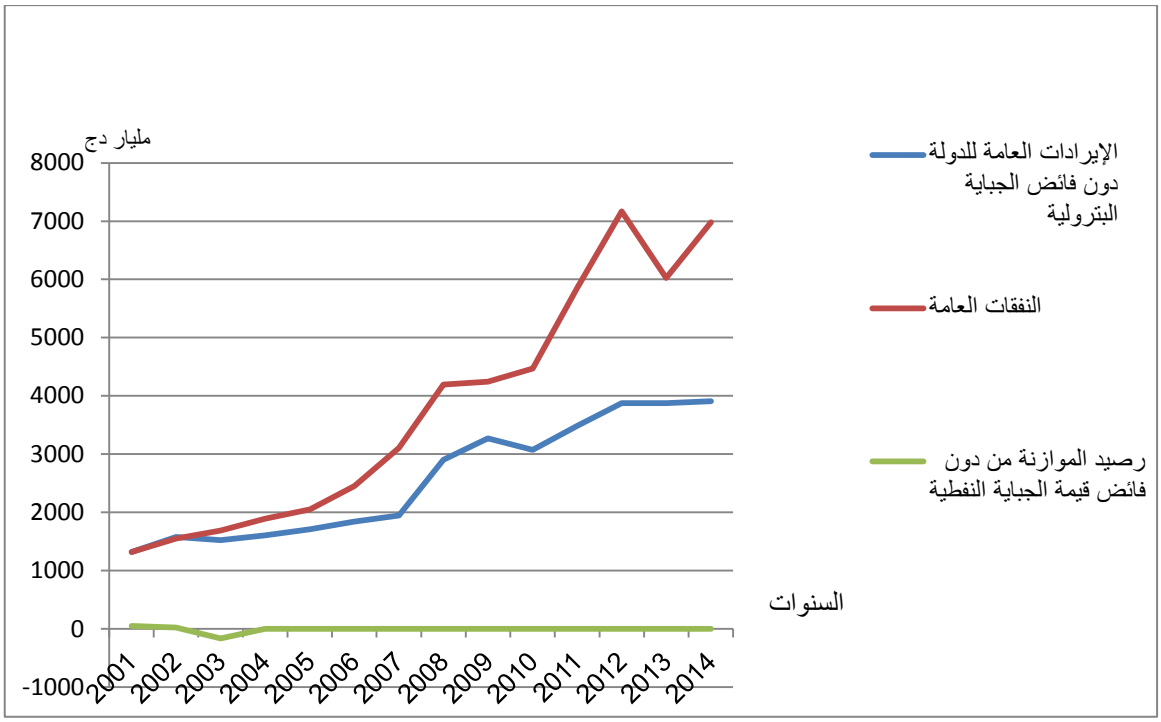

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-15).

من خلال الجدول(2-16) والشكل(2-9) نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة دون فائض الجباية البترولية قد سجل عجزا خلال معظم سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2001 و2002 إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له سنة 2012 أين بلغ العجز 3293.6 مليار دج ثم انخفض سنة 2013 ليصل إلى 2145.4 مليار دج ليعاود الارتفاع سنة 2014 حيث بلغ 3071.8 مليار دج .

ويعود هذا الارتفاع في العجز الى عاملين هما: [1]

الأول يتمثل في السياسة المتحفظة للدولة في اعتماد أسعار نفط مرجعية في تقدير الإيرادات وذلك تفاديا للصدمات العكسية لأسعار النفط؛

[1] بوفليح نبيل، فعاليات صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مرجع سابق، ص87.

أما العامل الثاني فهو زيادة النفقات العامة بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة دون فائض الجباية النفطية والذي يدخل ضمن إطار السياسة التوسعية المعتمدة خلال برامج التنمية التي اعتمدتها الدولة بهدف تحفيز الاقتصاد الوطني .

4-كيفية تمويل الصندوق للعجز

هناك طريقتين:

أ- **المرحلة الأولى (2001-2005):** لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة حيث من خلال الجدول نلاحظ أنه لم تسجل أية اقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز، مما يعني استخدامها لطريقة القرض العام لتغطية العجز(التمويل غير البنكي) أو الإصدار النقدي (التمويل البنكي) وهذا ما يتوافق مع القانون رقم2000-2 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، والذي يحدد استعمال موارد الصندوق فقط لتمويل أي عجز يحدث بسب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي 19 دولار امريكي للبرميل.

و كل هذا بهدف التحكم في معدلات التضخم و ضمان استقرار المستوى العام للأسعار و في المقابل فقد امتنعت الحكومة عن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي الداخلي وهنا يظهر دور صندوق ضبط الموارد من خلال مساهمته في تخفيف حجم المديونية العمومية، وبالتالي ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني.[1]

ب- **المرحلة الثانية(2006-2014):** وفقا للتعديلات التي ادخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في سنة 2006 والقاضية بتوسيع تمويله ليشمل أي عجز للخزينة العمومية مهما كان سببه بالإضافة إلى أن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دج، فقد تم تمويل العجز ابتداءاً من سنة 2006 مباشرة من الصندوق بنسب

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص208.

معينة وهو ما يعكس دور الصندوق في تمويل العجز بطريقة مباشرة من خلال الاقتطاع الذي تم سنة 2006 وقدره 19.33 مليار دج من موارد الصندوق لتمويل عجز الخزينة.[1]

وفي هذا الصدد فقد بلغ حجم التخصيصات المتعلقة بتمويل العجز من طرف الصندوق خلال الفترة (2006-2014) ما قيمته 11680649مليون دج وهذا وفقا للجدول(3-15)، وقد تم تمويل الجزء الآخر من العجز عن طريق القرض العام الداخلي (التمويل غير البنكي) و بدرجة أقل الإصدار النقدي (التمويل البنكي)، وتم تسديد الدين الداخلي عن طريق الصندوق وهوما يعكس دور الصندوق في تمويل العجز بطريقة غير مباشرة.

في حين تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى غاية 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات إلا أن تمويل عجز سنة 2013 رغم ضعفه (أقل من 1% من اجمالي الناتج المحلي) تم اقتطاع قدره 70.2 مليار دج من هذا الصندوق،[2] كذلك بالنسبة لسنة 2014 فقد تم تمويل العجز باقتطاع قدره 1155 مليار دج من هذا الصندوق أي بنسبة 20.8 % من مستحقات الصندوق نهاية 2013.[3]

- نستنتج مما سبق أن صندوق ضبط الإيرادات يعتبر أداة مهمة تستخدمها الدولة لامتصاص فائض ايرادات الجباية البترولية كذلك مساهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة كل هذا له دور مهم في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة نتيجة تعرضها لصدمات خارجية (أسعار النفط) أو ارتفاع النفقات العامة، وبالتالي يعتبر الصندوق بمثابة أداة من أدوات السياسة المالية التي يمكن للدولة

[1] مرجع سابق، ص209.

[2] تقرير بنك الجزائر، 2013، ص94.

[3] Le Rapport annules de la banque d'Algérie, 2014,p70.

اعتمادها في التأثير على الاقتصاد الوطني من خلال استغلال فوائضه في عملية تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع النفط.

المبحث الثالث: إدارة الفوائض النفطية وسياسة التنويع

ارتأينا في هذا المبحث دراسة تجارب بعض الدول في إدارة فوائضها النفطية وقد تم اختيار هذه الدول لكونها تصنف كبلدان نفطية مما يعني توفرها على حد أدنى من الخصائص الاقتصادية المشتركة من خلال إنشائها صناديق لاستقرار عائداتها النفطية، وتهدف من خلالها إلى المساهمة في الاستقرار الكلي عن طريق استقرار الإيرادات والنفقات العامة إضافة إلى معرفة كيفية إدارة هذه الفوائض النفطية في تنويع اقتصاداتها وخروجها في دائرة تبعيتها لقطاع النفط، والهدف من كل هذا هو الاستفادة من تجارب هذه الدولة ومحاولة رسم استراتيجية على أساسها لتنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من تبعيته للنفط.

المطلب الأول: تجارب دولية في إدارة الفوائض النفطية

لقد تعددت التجارب الدولية واختلفت في طريقة استثمارها للفوائض المالية إضافة إلى اختلافها في مدى نجاحها وتأتي في مقدمة التجارب الناجحة في إدارة واستثمار الفوائض المالية النفطية التجربة النرويجية التي استطاعت توظيف فوائضها المالية توظيفاً أمثل يضمن لها الإستمرار في عملية التنمية، كذلك سنقوم باستعراض التجربة السعودية في استثمار الفوائض المالية النفطية باعتبارها من أكبر الدول المصدرة للنفط عالمياً والأولى عربياً والتي حققت فوائض مالية ضخمة .

أولاً : التجربة النرويجية في إدارة الفوائض النفطية

يعد النفط في النرويج أساس الرأسمالية المزدهرة، كما يعد من أهم القطاعات الريعية المهمة من حيث مساهمته في الثروة الوطنية، وينعكس ذلك في ارتفاع حصيلة صادرات البلاد من النفط والغاز بنسبة 45% فعلى المستوى العالمي يعد النرويج خامس أكبر دولة مصدرة للنفط

وثالث دولة مصدرة للغاز في العالم واحصائيات عام 2013 أثبتت أن النرويج تملك احتياطي من النفط يقدر بـ 21 مليار م^3 مما يشكل أكثر من 20% من ناتجه المحلي الإجمالي و30% من عائدات الدولة من النشاطات الإقتصادية، إلا أن قطاع النفط يخضع للسيطرة الحكومية، فالمبدأ الأساسي الذي يستغل في ظله البترول في النرويج هو تحويل النفط في البلاد بأنجح الوسائل إلى منافع مستديمة للمجتمع واعتمد النرويج لتحقيق ذلك على مسارين هما القيام بنفسها باستغلال النفط أو تحويل ذلك إلى الشركات القادرة على القيام بذلك عن طريق منح امتيازات الاستغلال وهو المسار الذي اعتمدته في معظم عمليات الإستخراج غير أن السيطرة والإشراف كما ذكرنا سابقًا يخضع للحوكمة والتي تمثلها الشركة النرويجية " ستال أويل" [1] .

1-العوامل التي ساهمت في تطوير قطاع النفط النرويجي

أ- **كفاءة التشريع النرويجي الخاص بإدارة النفط :** يتميز النرويج بامتلاكه تشريع خاص بالنفط قائم على أساس فصل العلاقات بين العمليات الإدارية المنظمة وبين مهام المؤسسات الناشطة

ب-**الوفاق السياسي حول المبادئ الرئيسية لإدارة النفط :** أهم ما يميز هذا التوجه هو مبدأ السيطرة بإتباع سياسة الإسراع مع مهل والتي فحواها مراعات التوازن بين الرعية في نمو عمليات النفط من جهة والتأني لتفادي الصدمات المضرة بالاقتصاد وبالتطور الإجتماعي من جهة أخرى

ج-**التحلي بالقدرة الخلاقة :** للنرويج ميزة جذب الاستثمارات نظرًا للثقة التي يمنحها للمؤسسات التي تسعى للنشاط في هذا البلد أي وجود جهاز متطور لإدارة

[1] مراد كواشي ، فارس طلوش ، عرض لبعض جوانب التجربة النرويجية في استغلال النفط ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر ، جامعة المسيلة ، أيام 29/28 أكتوبر، 2014، ص04.

الفعاليات التجارية ومن مهامه إدارة القطاع النفطي وهذا عزر الثقة بين السلطات والشركات الدولية .

د- التعاون بين السلطات الحكومية ومؤسسات استغلال النفط : من المتطلبات الأساسية لاستغلال النفط في النرويج من طرف المؤسسات الأجنبية هو تعهدها بالقيام بـ50% من احتياجاتها للبحوث والدراسات، كذلك تعتمد صناعة النفط في النرويج على قاعدة الوصايا العشر حول سياسة النفط والتي صيغت في 1971 [1]، والمتمثلة فيما يلي :

- السعي لتأكيد السيطرة الوطنية في القرارات المتعلقة بعمليات النفط؛
- توفير احتياجات البلد للنفط من الإنتاج المحلي؛
- حماية البيئة والصناعات المعاصرة من التأثيرات السلبية التي قد تنتج عن عمليات النفط؛
- منع حرق الغاز الطبيعي ؛
- نقل النفط والغاز إلى أرض النرويج قبل تصديرها؛
- تقوم الدولة بتنسيق كل العمليات المتعلقة بالنفط بصورة توازن بين الأهداف الوطنية والدولية؛
- خلق شركة وطنية حكومية تقوم بمصالح الدولة التجارية والمهمات التشغيلية في القطاع ؛
- وضع سياسة ملائمة بالنسبة للمناطق غير المفتوحة شمال خط 12 شمالاً؛
- تعزيز علاقات النرويج الخارجية لشرح النهج النرويجي على المستوي الدولي [2].

---

[1] مرجع نفسه، ص 05 .

[2] برحومة عبد الحميد مهديد فاطمة الزهراء، تجربة صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة ، أيام 29/28 أكتوبر، 2014 ، ص ص 5-6 .

2- خطوات تجنب نقمة النفط في النرويج : تتلخص أهم هذه الخطوات في :

- اتباع سياسة التأني والتخطيط والحذر في البداية من تعجيل عمليات النفط أي التأني في تصعيد عمليات التنقيب ريثما يتهيأ البلد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لنقل صناعة النفط والاستفادة منها .
- دعم وتشجيع الصناعة المحلية على المشاركة في عمليات النفط وذلك من أجل تحقيق مبدأ السيطرة الوطنية على أهم القرارات المتعلقة بصناعة النفط ؛
- دعم الصناعة النرويجية وزيادة تجهيز الخدمات لعمليات النفط؛
- الإجماع السياسي المبكر على ضرورة استعمال النفط كوسيلة لتنمية صناعات جديدة مستدامة غير معتمدة على استمرار عمليات النفط في النرويج؛
- شرط موافقة البرلمان على خطط تطوير الحقول وقد كان ذلك مهمًا جدًا كوسيلة فعالة لغرض سيادة البلد وتحقيق أهدافه وخططه الاستراتيجية في قطاع النفط؛
- ساعد اشراك وزارة المالية في تخطيط الصناعة النفطية من أجل تفادي المخاطر قبل وقوعها [1].

3- استراتيجية إدارة الفوائض النفطية من خلال صندوق التقاعد النرويجي

أ- **نشأة الصندوق** : أول اسم اطلق عليه هو صندوق الإيرادات النفطية والذي غير اسمه إلى صندوق التقاعد الحكومي في فيفري 2006 ثم عاد إليه الاسم الأول في أفريل 2011 أي صندوق النفط وواقعياً هو ليس صندوق للتقاعد لأنه يستمد دعمه من أرباح النفط والغرض منه هو الاستثمار في الأجزاء من الفائض الكبير الذي يولده النفط (على شكل ضرائب، منح لرخص الاستكشاف ، فوائد وأرباح مالية) وبالنسبة لإدارة هذا الصندوق يرجع إلى بنك إدارة الاستثمار النرويجي وهو جزء من البنك المركزي النرويجي نيابة عن وزارة المالية وقد بلغ حجم أصول الصندوق نهاية

[1] مرجع سابق، ص13.

2013 مقدار 887 مليار دولار ليصبح تقريباً بحجم الناتج المحلي الإجمالي للنرويج وأكبر صندوق استثماري وادخاري في العالم [1] .

الجدول (2-17): تطور رأس مال الصندوق السيادي النرويجي خلال الفترة (2000-2013) .

الوحدة : مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2004	2006	2007	2010	2013
اصول الصندوق	7.9	28.7	64.6	141.6	314	443	887

المصدر :رضا عبد السلام علي، اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية (دراسة مقارنة وتصفية على المملكة العربية السعودية) دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات والاستراتيجيات ، العدد 138، أبوظبي، 2008، ص 34 .

- تستحوذ الفوائض النفطية على النصيب الأكبر من رأس مال الصندوق حيث تبلغ أكثر من 75%، وأكثر من 20% من مصادر غير نفطية وأصبح هذا الصندوق يتصدر قائمة صناديق الثروة السيادية في العالم سنة 2013 ومن المتوقع أن يفوق رأس مال الصندوق النرويجي 900 مليار دولار بحلول عام 2017 .

ب - إدارة الصندوق : يعتمد نظام الرقابة والإشراف والتيسير لصندوق الثروة السيادي للنرويج على تدخل ثلاث هيئات تتمثل في :

[1] مراد كواشي ، فارس طلوش ، مرجع سابق ،ص 6 .

الشكل(2-10): آليات عمل صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي.

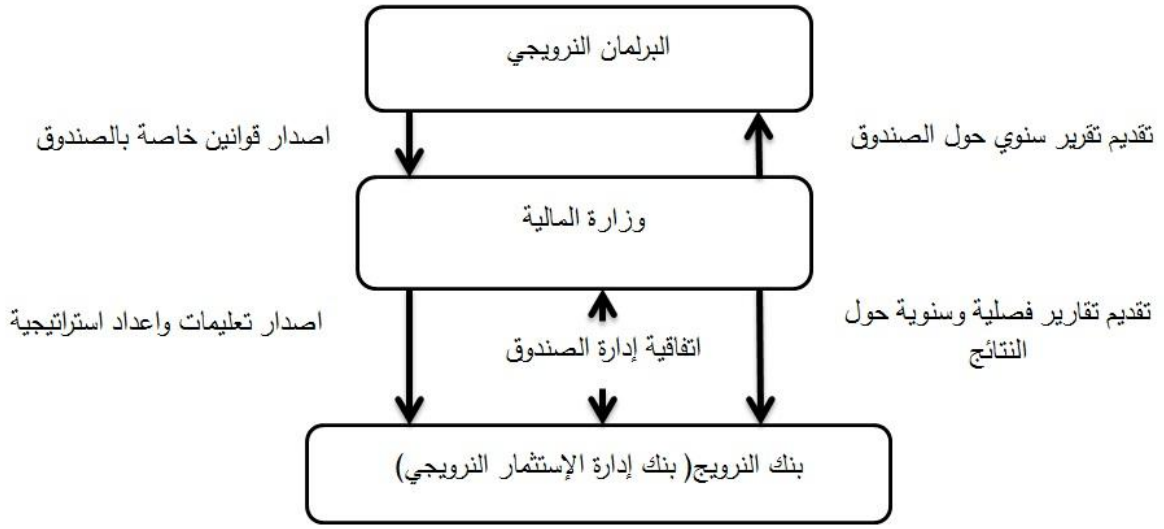

المصدر : بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 145 .

4- تقييم التجربة النروجية :

تعتمد النرويج على سياسة تؤمن بأن الثروة ملك للمجتمع الحالي ولأبناء وأحفاد مجتمعهم وبالتالي فإنهم يخضعون صندوقهم السيادي لسلطة البرلمان ويكشفون الحقائق عبر شفافية موثوق بها ما يسمح بنمو موجودات الصندوق مع الزمن والذي يوفر تمويلاً طويل المدى للإنفاق الحكومي حتى بعد نضوب النفط [1].

3-1- تقييم أداء صندوق التقاعد النرويجي : تستثمر موجودات الصندوق في أسواق المال العالمية ولا يسمح للحكومة بسحب أكثر من 4% من اجمالي الموجودات لتمويل الانفاق الحكومي سنوياً وهذه النسبة تمثل العائد المتوقع على استثمارات موجودات الصندوق في المدى الطويل، يعني أن ايرادات إنتاج النفط لا تنفق مباشرة وما يتم انفاقه هو فقط جزء من عوائد إعادة استثمارها لخدمة الأجيال المستقبلية، وحتي عام 2010 بلغ رصيد صندوق النفط 93% من اجمالي الناتج الوطني النرويجي أما المعايير

[1] برحومة عبد الحميد ، مهديد فاطمة الزهراء ، مرجع سابق ، ص 10 .

الأخلاقية لصندوق النفط فهي صارمة إذ لا يسمح بالاستثمار في شركات تتسبب في أضرار بيئية أو شركات متورطة في تجارة السلاح أو عمالة الأطفال وغيرها من الأعمال التي تتنافى وفوائد التنمية المستدامة .

وصنفت مؤسسة SWF.Institate المتخصصة في دراسات استثمارات الحكومات والصناديق السيادية صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كأكبر صندوق سيادي في العالم بموجودات قدرت بـ 818 مليار دولار وقيمة استثمارات موزعة على 65% في سوق الأسهم و35% في سوق السندات و5% في سوق العقارات، وكان الصندوق قد أعلن مؤخراً عن جملة من الاستثمارات في قطاع العقارات في كل من المانيا وأمريكا خلال الفترة من 13 نوفمبر إلى فيفري 2014 وتهدف استراتيجية الصندوق إلى التملك في رأس مال الشركات بنسبة 10% من رأس مالها كحد أقصى وتحقيق عائد سنوي يصل إلى 4% [1].

4-2 – عوامل نجاح صندوق التقاعد النرويجي في إدارة الفوائض النفطية

يعتبر صندوق التقاعد النرويجي من أهم الصناديق الرائدة في تسيير وإدارة الموارد النفطية، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل تتمثل فيما يلي [2] :

- تتمتع النرويج بدرجة عالية من التجانس السياسي ودرجة عالية من الشفافية في العملية السياسية، وبذلك هناك قلة قليلة من النرويجيين يشكون في قدرة الحكومة على إدارة العوائد النفطية بكفاءة وقد تكون هذا هو الدافع لدى الحكومة النرويجية لعدم لجوؤها إلى توزيع العوائد النفطية في شكل حصص نقدية على المواطنين كما جرى في دول نفطية أخرى خاصة العربية منها؛

[1] مرجع سابق، ص12.

[2] صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية ايرادات الموارد، افريل 2007، ص 44 .

- يدار صندوق التقاعد النرويجي بطريقة تتمتع بدرجة عالية من الشفافية والمسؤولية وبتطبيق معايير الحكومة ويعطي أهمية بالغة كقضايا البيئة وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد؛
- اكدت الدراسات أن السبب الرئيسي وراء نجاح النرويج في إدارة عوائدها النفطية يمكن في إصلاح بيئة الاقتصاد الكلي قبل شروعها في عمل الصندوق؛
- يمكن اعتبار عمليات الصندوق النرويجي العالمي من أفضل الممارسات للصناديق المعنية بالموارد لأنها تشكل جزء من استراتيجية متماسكة للسياسة المالية العامة، وتتألف هذه الاستراتيجية من دعامتين هما الأول تهدف إلى تحقيق مستوى الإنفاق العام مع مرور الوقت وفك ارتباطه بإيرادات النفط والثانية تسعى لاستبدال ثروة النفط بأصول مالية ينتظر ازدياد قيمتها مع الوقت، والأهم أن سياسة المالية العامة هي التي تقود عمليات الصندوق وليس العكس؛
- وقد قد ساعدت تدفقات رأس المال الخارجة عبر الصندوق على الحفاظ على هيكل صناعي متنوع ما مكن من وضع الأساس لتنمية متوازنة في الإقتصاد النرويجي؛
- يمكن إرجاع جانب من نجاح صندوق التقاعد النرويجي العالمي إلى مواطن قوة تاريخية لدى النرويج مثل إطار مؤسسي راسخ، وشفافية المالية العامة وانشطة البنك المركزي وقاعدة عريضة من الإيرادات المتنوعة ؛
- توفر النرويج مثالاً لأفضل ممارسة في إدارة أصول صناديق النفط والتي تعتبر عنصرًا مهما في سياسة المالية العامة التي تجمع اصولا مالية من مدخرات وإيرادات النفط ؛
- إن اعتبار أن الفوائض النفطية قد تكون نقمة أو نعمة على مستوى الإقتصاد يتوقف على طريقة إدارة الأصول المجمعة واستثماراتها، إذ يمكن نجاح التجربة النرويجية في إدارة عوائدها النفطية بشكل عام في منظومة الصندوق وطريقة إدارته ومسؤوليته

أمام البرلمان، وفي دورة في تحقيق الاستقرار للاقتصاد النرويجي، ويمكن للدول العربية في هذا الشأن أن تسترشد بهذه التجربة وذلك بما يتفق وخصائصها الإقتصادية.

ثانيا : التجربة السعودية في إدارة الفوائض النفطية

سوف نحاول التعرف على مؤسسة النقد العربي السعودي للفوائض المتبقية بعد تغطية أبواب الإنفاق وتخفيضات الدين الحكومي المحلي .

- تعتمد الموازنة العامة للسعودية على النفط بشكل شبه كلي في توفير الموارد اللازمة لتغطية أبواب الانفاق العام، وبناءاً على ذلك فإن نجاح المملكة في إنجاز أهداف الخطط التنموية ارتبط بمخصصات الإنفاق العام الذي ارتبط بدوره بأسعار النفط والذي يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات النفطية ولهذا فقد أثبتت التجربة أنه في سنوات الطفرة تتعدى أرقام الإنفاق الفعلي ما خُصص في الموازنة وفي المقابل فإنه في سنوات تدني أسعار النفط ومن ثم تراجع الإرادات تتراجع معها أرقام الإنفاق الحكومي الفعلي وإن كان التراجع الفعلي في الإنفاق العام خلال سنوات تراجع الإيرادات النفطية يتم بمعدل أقل من تراجع الإيرادات حيث تتوسع الحكومة السعودية في الدين العام لتغطية جانب من الفجوة [1] .

وجهت المملكة السعودية على مدى العقود الأربعة الماضية الجانب الأكبر من الفوائض نحو إنجاز خطط التنمية، إلا أنه شأنها شأن الكثير من الدول النفطية وجهت ما تبقي من الفوائض نحو الاستثمار في الخارج.

حيث أنه خلال الألفية الثالثة ومع بروز طفرة أسعار النفط شهد حجم استثمارات السعودية للفوائض النفطية تطورا كبيرا حيث انتقلت من مستوى 22.62 مليار دولار عام 2002 إلى

[1] التقرير العربي الموحد لصندوق النقد العربي، اعداد مختلفة،2002 ،2011 .

مستوى 487.464 مليار دولار عام 2012 وتوضح هذه التحولات في حجم الفوائض المالية المستثمرة في الخارج جانبين رئيسيين هما :

- الارتباط الشديد بين حجم الفوائض وبين العوائد النفطية ومن ثم العلاقة بأسعار النفط صعودا ونزولا؛
- إن حجم الفوائض يرتبط بوضع الموازنة العامة السعودية بين العجز والفائض وكذلك خطط التنمية [1].

1-نشأة مؤسسة النقد العربي السعودي

أنشأت مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب مرسومين ملكيين صدرا بتاريخ 1952/04/20 وتعرف أيضًا باسم " ساما" وهو المصرف المركزي السعودي، وتعتبر مؤسسة النقد العربي السعودي جهاز النظم الأكثر حدية ومهنية في القطاع المصرفي في منظمة الخليج أوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات ومن أهم هذه المهام نذكر ما يلي:

- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف؛
- تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته [2] .

[1] مرجع سابق .

[2] تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي على الموقع .

http://www.sama.gav.sa/ABOUTSAMA/Poges/SAMAFunction.aspx.

الجدول (2-18): تطور الاصول المالية الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة (2004-2012) .

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اوراق مالية اجنبية	52.62	98.66	166.81	210.81	307.8	285.74	315.17	380.75	385.76
ودائع لدى بنوك بالخارج	12.9	30.89	32.89	65.81	101.19	89.51	91.7	110.4	132.06

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي: أعداد مختلفة (2002 – 2011).

إن الغالبية العظمى من استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي الخارجية هي استثمارات بالدولار في الأوراق المالية الأمريكية قصيرة الأجل، حيث ستؤدي الاستثمارات في الأوراق المالية للبلدان الأخرى إلى التعرض لمخاطر الصرف كذلك كون أن الريل السعودي مرتبط بالدولار الأمريكي حيث تمثل استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي في الأوراق المالية الأمريكية قصيرة الأجل أقل الاستثمارات البديلة مخاطرة كما تعكس الأرقام سابقة الذكر في مؤسسة النقد العربي السعودي أن هذه الأخيرة باتت أكثر نشاطا في مجال الاستثمارات الخارجية، وهو ما يعكس التوجه الاستراتيجي القاضي بحماية الإقتصاد السعودي من عوارض المرض الهولندي[1] .

ثالثا: تقييم التجربة السعودية في إدارة الفوائض المالية مقارنة بالتجربة النرويجية

من خلال عرض تجربتي النرويج والمملكة العربية السعودية نجد أن لكل بلد ظروف ومتطلبات خاصة به ولذلك فإن الاستراتيجية أو الخطة التي تصلح لبلد ما ليس بالضرورة أن تكون ناجحة في بلد آخر، لكن التجارب العلمية الناجحة أثبتت أن إنشاء صناديق إدارة الفوائض أياً كان مسماها أو استراتيجياتها أو أولوياتها في مجال الاستثمار و سواء كان في الداخل أو الخارج لإدارة و استثمار الفوائض تعتبر أفضل وأنجع وسيلة لضمان استثمار

الفوائض بالطريقة المثلى، لذلك تم تقييم التجربة السعودية في إدارة الفوائض المالية بناءاً على التجربة النرويجية التي تعتبر الرائد في هذا المجال [1] .

تعتبر النرويج في إدارة الفوائض المالية شديدة الوضوح فيما يتعلق بدقة وشفافية إجمالي الفوائض والجهات المعنية باستثمارها وكيفية إدارتها واستثمارها للموارد وذلك من خلال التنظيم القانوني المنشأ لصندوق التقاعد النرويجي، كما أن مجلس إدارة الصندوق مسؤول أمام البرلمان من خلال تقرير أدائه السنوي عن نشاطه وإنتاجيته، أما بالنسبة لمؤسسة النقد العربي السعودي فإنه و بالرغم من الضخامة الكبيرة لحجم استثماراتها إلا أن استراتيجياتها الاستثمارية غير معروفة على وجه الدقة، إذ أنه ليس لها كيان أو نظام قانوني واضح وشفاف ومشابه لذلك الذي رأيناه في التجربة النرويجية، كما أن مؤسسة النقد لا تستند على تقارير سنوية أو نصف سنوية تقيم اداء المؤسسة في استثمار الفوائض، كما أنه في ضوء المهام والمسؤوليات المتشعبة لمؤسسة النقد العربي السعودي التي تشمل اصدار العملة الوطنية والقيام بمراقبة المصارف التجارية ...إلخ.

فإنه من المفيدة إعادة النظر في دور مؤسسة النقد بحيث تستند مسؤولية استثمار هذا الرقم الضخم من الفوائض لصندوق يعمل وفقا لمعايير عالية مثل صندوق التقاعد النرويجي .

في ظل ضخامة حجم استثمار مؤسسة النقد العربي السعودي في الخارج وفي ضوء التوقعات بتضاعف حجم الفوائض النفطية مستقبلاً فإنه من الضروري تغيير منهجية واستراتيجية استثمار الفوائض النفطية من خلال رؤية جديدة تضع في اعتبارها متطلبات التنمية في المملكة واحتياجات الأجيال القادمة والمتمثلة في استحداث جهاز جديد يتولى إدارة تلك الفوائض ويكون مسؤول عن أدائه في إدارة ما لديه من فوائض مالية واستثماره لها، كما ينبغي أن يقوم هذا

[1] بلقلة ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص231 .

الجهاز، بالإفصاح عن نشاطه من خلال تقارير دورية وسنوية تكون متاحة لكل المعنيين لدراستها والحكم عليها [1].

المطلب الثاني : صناديق الثروة السيادية كآلية لإدارة الفوائض النفطية

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية بروز ظاهرة اقتصادية تتمثل في صناديق الثروة السيادية أو ما يعرف بصناديق النفط ويمكن اعتبار هذه الظاهرة قديمة وحديثة في نفس الوقت إذ يرجع انشاء أول صندوق إلى سنة 1983 من طرف الكويت إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة ما فتئ في التزايد منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي بسب ارتفاع أعدادها وحجم أصولها المالية .

أولاً : تعريف صناديق الثروة السيادية

وردت تعارف متعددة لها منها تعريف صندوق النقد الدولي وتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) غير أننا سوف نتطرق الى تعريف معهد صناديق الثروة السيادية.

تعريف معهد صناديق الثروة السيادية : الصندوق السيادي عبارة عن صندوق استثمار حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية، علمًا أن موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخوصصة أو إيرادات الصادرات السلعية، ووفقاً لهذا التعريف فإن صندوق الثروة السيادي لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية والمستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية [2] .

[1] مرجع سابق، ص232.

[2] برحومة عبد الحميد، مهديد فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 05.

ثانيا: دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية وأهدافها

1- دوافع انشاء صناديق الثروة السيادية

تختلف دوافع انشائها من بلد لأخر وذلك حسب خصائص الهيكل الاقتصادي ومصدر الفائض المالي المحقق ويمكن تلخيصها فيما يلي :[1].

أ – التحسب للنضوب الطبيعي للموارد والحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلاً للأجيال وتعوض نضوب الأصل المالي :وبالتالي فإن الدول ذات العمر الزمني القصير لاحتياطي الأصل الناضب يكون لديها حافز أكبر للادخار من الدول ذات العمر الزمني الأطوال للاحتياطي كدول الخليج مثلاً

ب- الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وامكانية تنويع قاعدته : وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج وبالتالي العائدات للفرد وحجم الاقتصاد وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد وهذا يسهم في زيادة درجة التنويع للاقتصاد .

2- أهداف صناديق الثروة السيادية

إن إنشاء صناديق الثروة السيادية يصبوا إلى تحقيق هدفين رئيسين هما تحقيق الاستقرار في ميزانية الدولة والحفاظ على جزء من الموارد للأجيال المستقبلية

أ- تحقيق الاستقرار في ميزانية الدول (تحييد آثار التقلب واللايقين في الإيرادات)

لقد عملت البلدان النفطية على سبيل تحييد آثار التقلب واللايقين في الإيرادات النفطية إلى إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية كنوع من أنواع الصناديق السيادية، ويؤكد أنصار هذا النوع من الصناديق على أهميتها في تحقيق الاستقرار المالي للسياسة المالية والموازنة العامة حيث لا يترتب في حصولها على الفوائض المفاجئة حصول اضطراب غير منتظم في الانفاق العام كما أن صناديق الاستقرار

[1] ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، الكويت، 2009،ص61.

تدعم السياسة المالية خلال سنوات التراجع في عوائد النفط بحيث لا تتعطل خطط برامج التنمية وبذلك يتحقق الاستقرار شبه التام في الوضع الاقتصادي [1].

وتتبع البلدان طرقاً عدة لبناء هذا النوع من الصناديق إما بالإيداع فيه عند زيادة الأسعار فوق مستوى معين أو تحديد نسبة معينة من الإيرادات للسنة الجارية أو من الوسائل الأخرى، أما السحب من تلك الصناديق فيأخذ اشكالاً عدة منها السحب في حالة انخفاض الإيرادات النفطية عن تقدير الميزانية، أما قرارات استثمار أموال تلك الصناديق فتختلف بين البلدان إذ يقدم بعضها على الاستثمار في الخارج والبعض الأخر من الصناديق يتم استثمار ايداعاته في الداخل والخارج [2] .

ب- **التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال :** يعتبر موضوع إدارة الموارد النفطية على المدى الطويل أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال، فبالإضافة إلى مشكلة تذبذب الايرادات النفطية نجد أيضاً مشكلة الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط لذلك تعمل الدول النفطية على ادخار جزء من الإيرادات النفطية الآنية وتنميتها بالاستثمار لتشكل دخلاً بديلا للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل وذلك من خلال إنشاء صناديق تهدف إلى ادخار جزء من الإيرادات النفطية للمستقبل [3].

ثالثًا: نشاط صناديق الثروة السيادية عالميا وعربيا

1- نشاط صناديق الثروة السيادية عالمياً

تشير بيانات ومعهد صناديق الثروة السيادية الصادرة في جانفي 2014 إلى أن عدد الصناديق السيادية الناشطة في العالم يقارب 75 صندوق ترجع ملكيتها إلى 49 دولة، تستحوذ 10 دول منها على 35 صندوق وهي الإمارات، الصين، الو.م.أ

---

(1) رضا عبد السلام علي، اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية (دراسة مقارنة وتصفية على المملكة العربية السعودية) دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات والاستراتيجيات ، العدد 138 ، أبو ظبي، 2008، ص 28 .

(2) ماجد المنيف، مرجع سابق، ص250 .

(3) عدنان مزراعي وآخرون، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية " قضايا الصناع السياسات "، صندوق النقد الدولي، واشنطن ، 10 ديسمبر 2010، ص 59 .

والسعودية، سنغافورة، روسيا، كازخستان أستراليا، الشيلي، عمان، حيث يقدر حجم اصول صناديق هذه الدول بـ4833.33 مليار دولار وبذلك فإنها تساهم بنسبة 75.92% من اجمالي أصول صناديق الثروة السيادية الموجودة في العالم.

وتمثل الصناديق السيادية الممولة بعوائد المواد الأولية 3/2 من الحجم الكلي المقدر للصناديق السيادية، حيث تعتبر الإيرادات النفطية المورد الرئيسي42 صندوق سيادي من بين 75 صندوق الموجودة حالياً وبنسبة تقدر بـ 59.5% من إجمالي أصول الصناديق السيادية مما يؤكد استحواذ البلدان النفطية على معظم صناديق الثروة السيادية الموجودة في العالم [1] .

2- نشاط صناديق الثروة السيادية للدول العربية النفطية

أدت الارتفاعات المستديمة في أسعار النفط إلى تكوين فوائض مالية كبيرة لدى الدول العربية المصدرة للنفط، حيث كانت هذه الفوائض المحرك الأساسي لإنشاء صناديق الثروة السيادية وتتوزع تلك الصناديق بين الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، سلطنة عمان، ليبيا، الكويت والجزائر، وبحسب تقديرات معهد صناديق الثروة السيادية فإن أصول صناديق الثروة السيادية للدول العربية النفطية بلغ في نهاية سنة 2013 ما قيمته 2.4 ترليون وهو ما يعادل 37.58% من اجمالي موجودات صناديق الثروة السيادية العالمية .

تتوزع استثمارات الدول العربية بين السندات الحكومية وأسواق المال العالمية والاستثمارات العقارية، وتشكل الغالبية العظمي استثمارات بالدولار قصير الأجل في الأوراق المالية الأمريكية، وتختلف نسب كل منها اعتمادا على استراتيجية الاستثمار الخاصة بكل دولة والتي هي الأخرى تتوقف على الهدف من إنشاء الصندوق، فتنوع

[1] معهد الدراسات المصرفية ، صناديق الثروة السيادية اضاءات مالية ومصرفية ، نشرة دورية ، السلسلة السادسة العدد 5،الكويت ، ديسمبر 2013 ، منشورة على الموقع www.kibs.edu.kw .

أهداف صناديق الثروة السيادية إنما يعني اختلاف آفاق الاستثمار والموازنة بين المخاطر والعائدات وهو ما أدى إلى اتباع مناهج متباينة في إدارة هذه الصناديق ومثال على ذلك أن الصناديق التي تهدف لاستقرار المالية العامة تؤكد بدرجة أكبر على السيولة وتكون آفاقها الاستثمارية أقصر أجلاً بالمقارنة بالصناديق التي تهدف إلى الادخار [1].

رابعاً: معايير نجاح صناديق الثروة السيادية في إدارة الموارد

إن وجود صندوق سيادي في بلد ما لا يعني وجود قواعد مالية واضحة، ودرجة عالية من المساءلة والشفافية في صياغة وإدارة المالية العامة وإنما تكمن المشكلة في نمط تصميم الصندوق وآليات الرقابة عليه وطريقة ادارته،[2] وبشكل عام فإن نجاح صندوق الثروة في تحسين إدارة الإيرادات النفطية والمساهمة في الاستقرار الإقتصادي والإنضباط الآلي تعتمد على معايير عدة تتمثل في ما يلي :

- ينبغي توخي الوضوح في تحديد الآليات المعنية بالتنسيق بين عمليات الصناديق وغيرها من أنشطة المالية العامة، بحيث لا ينبغي أن تضطلع هذه الصناديق بمعاملات الإنفاق المحلي مباشرة لما فيها من مخاطر خلق موازنة مزدوجة وخفض شفافية المالية العامة فمن الأفضل إدارة الصناديق المعنية بالموارد كجزء لا يتجزأ من إطار سياسة المالية العامة متوسطة الأجل بغية التأكد من وضع خطط للإنفاق على مسار قابل للاستمرار؛
- مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق فالقواعد التشغيلية الجامدة مثل شرط ايداع نسبة محددة سلفاً من موارد ايرادات معينة في الصندوق أو ربط الإيداعات والسحوبات بمستوى الأسعار والإيرادات، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تعقيد سياسة المالية العامة أو في بعض الأحيان التعارض معها؛

[1] عدنان مزراعي وأخرون، مرجع سابق، ص 61.

[2] ماجد المنيف، مرجع سابق، ص 61.

- تعتبر الحوكمة المؤسسية السليمة لصناديق الثروة السيادية مسألة حاسمة للأطراف المعينة المحلية، فمن المسلم أن جوانب كثيرة من الحوكمة المؤسسية السليمة قابلة للتطبيق بوجه عام على هذه الصناديق،[1] فالمبادئ العامة المتعلقة بوظائف الملكية الرئيسية والإفصاح والشفافية وتدفق المعلومات بين الإدارة العليا ومجلس الإدارة كلها مسائل تنطبق على هذه الصناديق، ويتعين على هذه الصناديق أيضاً أن تضمن وجود عمليات كافية لإدارة المخاطر والموارد البشرية والنفطية بغرض إدارة المخاطر المالية والتشغيلية على نحو سليم ؛
- إنه من الضروري وضع سياسات استثمارية سلمية ومحددة المعلم، وبناء أطر لإدارة المخاطر من أجل ضمان اتساق القرارات الاستثمارية لصندوق الثروة السيادية مع أعراضه وأهدافه الاستثمارية، لذا فإنه ينبغي أن تهدف القرارات الاستثمارية إلى تعظيم العائد المالي المعدل حسب المخاطر بما يتوافق مع سياسته الاستثمارية، ففي غياب استراتيجية واضحة لاستثمار الفوائض وإدارتها من المحتمل أن يواجه الاقتصاد حالة عدم الاستقرار الكلي .

المطلب الثالث: سياسة التنويع الاقتصادي

يقصد بالتنويع الاقتصادي تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته وذلك من خلال تطوير الاقتصاد غير النفطي وصادراته وبالتالي الحصول على مصادر ايرادات أخرى في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية .

أولاً : أهمية التنويع في إطار اقتصاديات الدول العربية

1- الدوافع الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي

تمكن الدوافع الأساسية لسياسة التنوع الاقتصادي في:[2].

---

[1] عدنان مزراعي وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

[2] مباني عبد المالك، دور قطاع المحروقات الجزائري في استراتيجية التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي حول تقيم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، ايام 29/28اكتوبر، 2014، ص 07 .

- تقليل المخاطر الاستثمارية : من خلال زيادة فرص الاستثمار وبالتالي تقليل المخاطر وذلك بتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية ؛
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات : حيث أن الإعتماد على مصدر واحد للإيرادات يؤدي إلى انخفاض عوائد الصادرات بمجرد انخفاض أسعاره ؛
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي؛
- زيادة توطيد رأس المال وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية ؛
- توفير الفرص الوظيفية.

2-واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية

تتبني الدول العربية النفطية خاصة الخليجية رؤية مشتركة بشأن التقدم الإقتصادي تتجسد في خطط التنمية الوطنية التي تتركز على تنويع القاعدة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على قطاع النفط وبالتالي تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها بغية تخفيض الإسهام النسبي للنفط في الناتج المحلي الإجمالي وتأثير تقلبات ايرادات النفط في مجموع الإيرادات والميزانيات الحكومية ويشمل نطاق التنويع الإقتصادي ما يلي[1]:

- تطوير البنى التحتية المادية والإجتماعية كقاعدة أساسية لنمو الإقتصاد غير النفطي ؛
- توسيع فرص وأفاق الاستثمار المحلي وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين؛
- تطوير صناعات كثيفة الإستخدام لرأس المال؛
- تطوير سائر القطاعات والخدمات الإنتاجية بما في ذلك الزراعة والتجارة والقطاع المصرفي ومأخراً السياحة ؛

[1] مشدى وهيبة، مرجع سابق، ص 202.

- تقليص ما للقطاع العام من دور مباشر كعامل من عوامل النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاع الخاص ؛
- التركيز على التعليم والتدريب وتنمية القوى العاملة المحلية.

- ولتقييم نجاح سياسات التنويع الاقتصادي يمكن إجمالا الاستناد إلى مجموعة من المقاييس والمؤشرات هي:

- معدل درجة التغير الهيكلي والتي تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط ؛
- تطوير ايرادات النفط كنسبة من مجموع ايرادات الحكومة لأن أهداف التنويع هي تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية ؛
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة لها.
- تطور اجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع ؛
- الإسهام النسبي في القطاعين العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لأن التنويع الاقتصادي في هذه البلدان يعني نمو وإسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي، حيث كانت نسبة القطاع النفطي في الناتج المحلي لسنة 2012 هي 48.58%.

3- شروط وعناصر نجاح سياسة التنويع الإقتصادي في الدول العربية النفطية

لقد حققت الدول العربية النفطية نجاحًا في بعض المؤشرات الكمية للتنويع الإقتصادي في حين اخفقت في أخرى وبالتالي لايزال هناك الكثير مما يلزم القيام به اذ ما أرادت هذه الدول تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط ويأتي ذلك بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية هي [1] :

[1] بلقاسم العباسي، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص04 .

أ- **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر** : حيث فتحت الدول العربية النفطية وخاصة الخليجية أبوابها للتجارة الدولية وللتدفقات الرأسمالية الدولية .

ب- **الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية** : لذلك يظل دعم الأسس المالية واحدًا من التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الدول والتي يمكن تحقيقها من خلال الإنفاق الجاري واعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي على حد سواء .

ج- **تحقيق دعم المنافسة للمؤسسات:** أي تحسين البيئة الداخلية للمؤسسة وكذلك البيئة المحيطة بها والتي تتعامل معها للقيام بنشاطها الاقتصادي [1].

د- **تحسين بيئة الأعمال:** توضح معظم خطط التنمية في الدول العربية النفطية الحاجة إلى تقوية بيئة الأعمال بشكل أكبر من أجل دعم النمو وتنويع اقتصادياتها .

هـ- **تفعيل دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخصخصة** : تشكل الخصخصة في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية عناصر هامة في سياسة التنويع الاقتصادي، حيث توَسع دور القطاع الخاص وتراكم راس المال الخاص ساعد على التحول من الاعتماد على القطاع العام كمحرك أولي للنمو إلى القطاع الخاص.

و- **تفعيل دور الحكومة** : عامل مهم من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني، ويعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا فاعلا في عملية التنويع الاقتصادي المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية .

---

[1] مرجع سابق، ص 05.

ثانيا: دور قطاع النفط في رسم استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

1-أسس حكومة قطاع النفط و ضرورة تطبيقها

هناك أسس يجب اتباعها لتحقيق إدارة رشيدة ومحكمة لمصادر النفط و من أهمها [1] :

أ- **تنسيق السياسة الحكومية:** يجب أن تتوافق خطط ومشاريع قطاع النفط مع سياسة البلد وخططه في القطاعات الأخرى وعدم فصل بعضها عن البعض.

ب- **التكيف مع تذبذب أسواق النفط العالمية :** من الصعب إن لم يكن مستحيل على أي دولة أن تؤثر بمفردها في أسعار النفط سواء كان باتجاه الارتفاع أو الانخفاض، وللتكيف مع تذبذب الأسواق وحماية الإقتصاد الوطني من آثار الصدمات الخارجية يجب أن تساهم الجزائر و بالتعاون مع الدول المنتجة للنفط على قوة تسعير معينة سواء في حالات الارتفاع أو الانخفاض إضافة إلى ثبات قيمة الدينار الجزائري بالشكل الذي يضمن تحويل أرباح هذه الشركات إلى مواطنها دون خسائر.

ج-**حسن الإدارة و التنسيق بين الأدوار الثلاثة لصناعة النفط:** هناك ثلاث أطوار للنفط : الأول العمليات الأولية (التنقيب، الحفر، الإنتاج)، والثاني يتعلق بالعمليات اللاحقة (تحويل النفط إلى مشتقات قابلة للاستهلاك وتوزيعها)، أما الثالث فيتضمن استثمار الأرباح و الفوائد الناتجة عن الطورين السابقين في عمليات التطور والنمو، فنجاح الموازنة بينهم يضمن تعظيم الفائدة من طور لآخر.

إلا أن الجزائر لاتزال تنظر إلي صناعة النفط على أنها تقتصر على طور الاستخراج فقط ويعود ذلك إلي بعدها عن الأسواق الصناعية المتطورة، وعلي أي

[1] مباني عبد المالك، دور قطاع المحروقات الجزائري في استراتيجية التنويع الإقتصادي، مرجع سابق، ص 05.

حال فإن إمكانيات الجزائر للوصول إلي نظام فعال لحوكمة قطاع النفط تبقي قائمة في السنوات القادمة وتجدر الإشارة إلي أن الجزائر لها مزايا مفتاحية لنجاحها في هذه السياسات منها وفرة مصادر النفط التقليدية وغير التقليدية، ووجود مساحات واعدة للبحث والتنقيب وسهولة النقل للسوق، إضافة إلى الإستقرار السياسي الذي يوفر آمال للشركات النفطية [1] .

2- أثر حوكمة قطاع النفط في تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي

إن نجاح حكومة قطاع النفط هو القاعدة الأساسية للنجاح في استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال ربط هذا القطاع بباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى بحيث يساهم هذا في توسيع فرص العمل وتعظيم المنافع الإقتصادية وتشجيع التنويع وكذا التخفيض من المخاطر الإقتصادية عند تطوير النفط .

أ- **تعزيز دور قطاع النفط في توسيع فرص العمل:** واجهت الجزائر في نهاية التسعينات وضعية مستعصية وهي عدم الاستقرار الاجتماعي حيث وصلت البطالة إلي حوالى 50% أما خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة عاود الاقتصاد استئناف النمو وتسجيل امتصاص في البطالة التي انخفضت إلى 10 %خلال 2010، بالإضافة إلي أن الإنفاق الحكومي هو المحرك لخلق مناصب العمل، فالنمو في القطاعات خارج المحروقات المشغلة لأكثر من 95% من العمالة وذلك من خلال برامج الاستثمار العمومي كما أن لقطاع الطاقة دور حاسم في الاقتصاد الوطني لأنه يبقي أحد أهم الأدوات التي يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

[1] مرجع سابق، ص07.

ومن أجل تحسين أثر مضاعف التشغيل لقطاع النفط في الجزائر واستغلاله في عملية التنويع الاقتصادي فإنه يتوجب التركيز علي إصلاح سوق العمل الذي لا يشجع النمط الحالي فيه حوافز العمل في القطاعات الإنتاجية وتوفر بيئة مواتية لتشجيع أصحاب المشروعات الإنتاجية المختلفة [1].

ب- **تعظيم المنافع الإقتصادية وتشجيع التنويع الصناعي :** تقوم إمكانية تعظيم المنافع الإقتصادية على فكرتين أساسيتين كما أنه يمكن خلق مجمعات صناعية مكملة لصناعة النفط من أجل تشجيع التنويع الصناعي :

الضرائب والنظم الجبائية المستقرة لدعم التنمية : فعلى الدولة النظر في الضريبة التي تعكس تطلعات تشريعات واحتياجات التنمية الإقتصادية، فالمستثمرين دائما يتطلعون إلي الاستقرار والقدرة على التنبؤ بالنظام الضريبي والتنظيمي، أما التغيرات المتكررة للنظام الجبائي فتزيد من حالة عدم اليقين والمخاطر السياسية وتتباطئي في الاستثمار .

تشجيع التنويع الصناعي من خلال تطوير المجمعات : حيث يمكن للمجمعات الصناعية المتكاملة أن تساهم في تنويع القاعدة الصناعية المحلية وتشجيع الابتكار فالمجمع الصناعي هو إطار قوي للتنمية الجهوية لأنه يربط علاقات اقتصادية بين قطاعات ثانوية لصناعة معينة مثل الاستثمار في التعليم، البحوث والتطوير والنظام المقاولاتي الحيوي [2] .

والجدول التالي يوضح أمثلة عن الصناعات التي يمكن أن تكون مكملة لاستخراج النفط.

---

[1] مرجع سابق، ص 08 .

[2] مرجع نفسه، ص 10.

الجدول(2-19): أمثلة عن الصناعات التكميلية لاستخراج ومعالجة النفط .

مصادر غير تقليدية للطاقة	طاقة متجددة، كفاءة الطاقة، تشكيلة التدفئة والطاقة .
خدمات مهنية متخصصة	تكنلوجيا المعلومات، الخدمات المالية، الهندسة، الاستشارة، البناء .
النقل والخدمات اللوجستية	مطارات، موانئ بحرية، طرق سريعة، شبكات نقل الأنابيب، النقل، التخزين الشحن البحري .
الفلاحة	الوقود الحيوي، الأسمدة الخاصة ومبيدات الأعشاب .
السياحة	الطيران، الموانئ، الطرق السريعة يمكنها أن تدعم الزائرين .

المصدر: مباني عبد المالك مباني، مرجع سابق، ص12.

كما تقوم فكرة خلق المجمعات الصناعية كتكملة لصناعة النفط من أجل استغلالها كإطار قوي للتنمية الجهوية في الجزائر حيث تبقي هذه الأخيرة في مواجهة اختلالات جهوية كبيرة، فمنطقة الساحل التي تمثل 4% من مساحة البلاد تشكل موطنا لمعظم السكان والأنشطة الإقتصادية بينما تبقي الأراضي الشاسعة في الجنوب ذات دعم متدني من حيث البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية، وعليه يمكن اعتماد استراتيجية إقامة المجمعات من أجل القضاء على التفاوت التنموي وتهيئة الظروف لتنمية مستدامة كما ستؤدي إلي تفعيل الطاقات الموجودة في الوطن .

التخفيض من المخاطر الإقتصادية في تطوير النفط :صحيح أن الجزائر كبلد غني بالنفط والغاز تدعم تكلفة الطاقة كآلية لتعزيز التنمية الإقتصادية وتخفيف حدة الفقر حيث بلغت قيمة الدعم 10.6 مليار دولار أي ما نسبته 66% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ أنه يتم الاحتفاظ بأسعار محلية للنفط أقل من أسعار تصديرها لمساعدة الصناعة المحلية لكن مع ذلك يمكن أن يؤدي هذا الدعم إلي نتائج غير مقصودة وأهمها الاستهلاك غير الكفؤ والعبء الكبير على ميزانية الحكومة وكذا التأثير على ميزان المدفوعات [1] .

[1] مرجع سابق، ص13.

3-البعد الجديد للطاقات الحديثة والمتجددة في استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعتبر موضوع الطاقات الحديثة والمتجددة في الجزائر بعد آخر لتحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي ففي الوقت الحالي يحقق تقريبا النفط الاكتفاء من حيث احتياجات الجزائر الطاقوية لكن لا يمكن توقع استمرار ذلك على المدى الطويل، لذلك تعتبر الطاقات المتجددة في الجزائر مصدرا مكملا للنفط في المدى القصير ومصدرا بديلا في المدى البعيد وفي هذا الاتجاه يشكل الإدماج الكبير للطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي الوطني أساسا للتنويع في فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وهناك ثلاثة أهداف رئيسية لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر وهي :

- تخلق هذه المصادر حلا مستديما اقتصاديا لتمويل الخدمات الطاقوية لسكان المناطق الريفية لاسيما في مناطق الجنوب الكبير ؛
- تسمح بتنمية مستدامة بسبب خاصيتها غير الناضبة وتساهم في المحافظة علي الموارد الأحفورية ؛
- سيكون لتنميتها آثار إيجابية في مجال التنمية وخلق مناصب الشغل؛
- لقد فرض هذا الرهان الاستراتيجي على الجزائر خلال الفترة الأخيرة إطلاق برنامج لتطوير الطاقات المتجددة يمتد ما بين 2010 و2030 يهدف إلي دعم الطلب المحلي والتصدير بقدرات ذات أصول متجددة حيث كان من بين أهدافه هو الوصول في آفاق 2030 إلي إنتاج حوالي 40% من الكهرباء الموجهة للاستهلاك الوطني من مصادر متجددة (37% من الطاقة الشمسية و3% بقية المصادر) مع وضع قدرة إنتاج طاقوية بـ 22000 ميغاواط من المصادر المتجددة منها 10000ميغاواط يمكن أن تعرض كطاقة للتصدير إلى السوق الأوربية ؛

- كما يهدف سلوك الجزائر لمسار الطاقات المتجددة إلى إيجاد حلول للتحديات والمشاكل البيئية وإلى الحفاظ على الموارد الطاقوية ذات المصدر الأحفوري وتوفير أفضل الخدمات باستعمال أقل طاقة ممكنة؛
- وفي مجال الطاقات المتجددة من المتوقع أن تكون هناك تعديلات تشريعية وتنظيمية واسعة تضمن إطارًا قانونيا وتنظيميا للمستعملين ومختلف المستثمرين بالإضافة إلى الإطار العام الذي ينظم تطوير الاستثمار؛
- كما يتوجب على الجزائر الأخذ بعين الإعتبار التنافسية الضعيفة للطاقات المتجددة مقارنة بالمصادر الأحفورية، مما يعني أن تطوير التحول نحو الطاقات المتجددة سيحدد أيضا من خلال سياسات [1] الدعم الحكومي لهذه الحالات؛
- المساحة الجغرافية الطبيعية الشاسعة للصحراء الجزائرية تجعلها ليست مصدرًا للنفط فحسب وإنما أيضًا للطاقة الشمسية كمورد غير ناضب، فهي مفتاح حقيقي للاقتصاد الهيدروجيني في المستقبل ؛
- استخدام جزء من دخلها من صادرات النفط والغاز لإقامة البنية التحتية اللازمة للطاقة الحديثة والمتجددة [2]؛
- وبالتالي فإن استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر تتطلب نظام فعال في حوكمة قطاع النفط الذي أصبح ضرورة ملحة للحفاظ على قاعدة الاقتصاد الجزائري، ومن ثم تختار الجزائر استراتيجيات التنمية التي تساعدها على تعظيم المنافع في استخراج موارد النفط، حيث يمكن أن تكون الصناعة محرك للإنعاش الاقتصادي والتنمية ومثال على ذلك فقد قامت الجزائر ببناء مصنع للإسمنت سيلاس ببسكرة لإنعاش صناعة مواد البناء(460 منصب عمل، مليونين و 700ألف طن سنويًا) يبدأ بالعمل عام 2016؛

---

(1) مرجع سابق، ص15.

(2) مرجع نفسه، ص15.

- كذلك تطوير القطاعات المرتبطة باستخراج الموارد مثل البناء والنقل مثل إنجاز الميناء التجاري للوسط كأحد أكبر المشاريع بالجزائر، إضافة إلى الخـدمات المالية ؛
- كذلك الأنظمة الضريبية المستقرة ستوفر قدرا من التأكد للمستثمرين المحليين وستساعد الحوكمة القوية في ضمان التوزيع العادل بين المواطنين للمنافع الناتجة عن تطوير موارد النفط.

خلاصة الفصل الثاني

إن اعتماد الجزائر بشكل أساسي على قطاع النفط كمورد وحيد وغير متجدد لإيرادات الموازنة العامة جعل هذه الأخيرة عرضة لحالات عديدة من التذبذب وعدم الإستقرار في أرصدتها المالية وذلك نتيجة للتغيرات التي تتعرض لها أسعار النفط في السوق العالمية، وكل هذا راجع لكون أن الإيرادات العامة في الجزائر تتكون من ايرادات الجباية النفطية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى كون أن النفقات العامة هي الأخرى تتأثر بتقلبات أســعار النفط .

وعلى الرغم من كل المجهودات التي بذلتها الجزائر من أجل تحقيق الإستقرار في موازنتها العامة وخروجها من الهيمنة النفطية من خلال قيامها بجملة من الإجراءات منها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية إضافة إلى قيامها بأنشاء صندوق ضبط الإيرادات لامتصاص الفائض من ايرادات الجباية النفطية ومساهمته في تمويل عجز الموازنة العامة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، غير أن كل ذلك لم يسهم في خروج الإقتصاد الوطني من تبعيته للقطاع النفطي لذلك وجب على الجزائر الاستفادة من التجارب الدولية في مجال إدارة الفوائض النفطية ومحاولتها تطبيق استراتيجية لحوكمة القطاع النفطي من أجل تنويع اقتصادها وتنمية القطاعات الاقتصادية الغير نفطية والاهتمام بالطاقات المتجددة التي تعتبر البديل الوحيد.

الفصل الثاني ـــــــ

من خلال دراستنا هذه خلصنا إلى أن النفط يلعب دورًا استراتيجيا سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية وذلك نظراً لأهمية في مجال الطاقة التي تقوم عليها كل اقتصاديات العالم، ولكن بالرغم من أهمية إلا أن تأثير تقلبات أسعاره في الأسواق العالمية لها آثار وخيمة على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له وبالتحديد ميزانياتها، والجزائر تعتبر من بين هذه الدول لذلك فهي أفضل مثال على ذلك .

1- اختيار فرضيات الدراسة

2-**فيما يخص الفرضية الأولى :** اعتبارًا من أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الأخر لها هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط التي تأثر مباشرة على ايرادات الجباية النفطية، وقد اثبتت الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية نسبياً وذلك من خلال ابرازنا لعلاقات النفقات العامة بالإيرادات العامة خلال فترة الدراسة (2001 – 2014).

3-**أما فيما يخص الفرضية الثانية :** تعتبر الجزائر من بين البلدان الأقل تنوعاً في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من بين الدول التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة وأساسية هي النفط بنسبة تفوق 95% وهذا ما جعل الجباية النفطية تشكل أكثر من 60% من ايرادات الميزانية العامة، وقد اثبت الدراسة صحة الفرضية الثانية وأكدت على أن الاقتصاد الجزائري رهين وشديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الخارجية في السوق النفطية في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخياً بأنه الأكثر تقلباً من بين السلع الأخرى .

4-**أما بالنسبة للفرضية الثالثة :**إن الجزائر كانت تهدف من وراء تبني كل من سياسة الإصلاح الضريبي وإنشاء صندوق ضبط الايرادات إلى تحييد الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة غير أن النتائج لم تكن في المستوي المطلوب وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة ويؤكد على أن الجزائر حتماً هي بحاجة إلى استراتيجية

جديدة تهدف من ورائها إلى تنويع موارد اقتصادها بتطوير القطاعات الأخرى غير النفطية وأن تولي أهمية كبرى للطاقات المتجددة التي تعتبر البديل الأمثل لقطاع النفط.

2- نتائج الدراسة

من خلال دراستنا خلصنا إلى جملة من النتائج هي :

1- نتائج الجزء النظري

- يعتبر النفط مادة استراتيجية نظرًا لمميزاته وخصائصه التي تميزه عن بدائله الأخرى، فهو إذاً أكثر من مجرد مصدر للطاقة، كما أن النفط يتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية وهذا ما يضفي عليه الطبيعة الدولية ؛
- إن أهمية النفط تتعدى الجانب الاقتصادي لتشمل حتي الجانب الاجتماعي والسياسي والعسكري ؛
- تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة خضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، إذًا فإن هذه السوق حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية مما جعل أسعار النفط عرضة للتقلب وعدم الاستقرار؛
- تعتبر منظمة الأوبك بالإضافة إلى الشركات العالمية الكبرى أهم المتعاملين المتحكمين في العرض النفطي أما الوكالة الدولية للطاقة فتعد من أهم المتحكمين في الطلب النفطي ؛
- يتحدد سعر النفط في السوق النفطية العالمية بناءًا على مجموعة من العوامل التي تؤثر على عرض وطلب السلعة النفطية واللذان بدورهما تؤثر فيهما عوامل أخرى ؛

- يسعر النفط بعدة أنواع من الأسعار وذلك حسب أسواق النفط والمتعاملين فيها وبالتالي فإن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى من وراء سعر معين أمر من الصعب فهمه وهذا ما يصعب عملية التنبؤ بأسعار النفط .

2- نتائج الجزء التطبيقي

- إن عائدات النفط هي المساهم الأكبر في تكوين كل من الناتج المحلي الإجمالي والإحتياطات من العملات الأجنبية ومصدراً للإيرادات المالية للموازنة العامة في الجزائر وبالتالي المساهم في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر .

- إن لتقلبات أسعار النفط تأثير واضح على كل من العائدات النفطية وحجم الصادرات في الجزائر؛

- إن الإيرادات العامة والتي أغلبها يأتي من مصدر خارجي ممثل في عائدات النفط هي من أهم العوامل المؤثرة في الناتج الإجمالي المحلي والمحددة لمعدلات نموه وبالتالي أي تقلب ناتج عن عدم استقرار أسعار النفط سينعكس مباشرة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي (عدم استقرار الناتج)، وهذا ما يعكس دور وأهمية الإيرادات العامة في الإقتصاد الجزائري ؛

- يكمن دور الجباية البترولية في المساهمة في تغطية نفقات الميزانية ورفع الناتج الداخلي الخام إلى أبعاد أخرى اقتصادية وأهداف تنموية؛

- إن سلوك الموازنة العامة مرتبط بتطوير الايرادات العامة والتي تشكل ايرادات الجباية النفطية فيها الجزء الأكبر حيث تتأثر هذه الأخيرة بتقلبات أسعار النفط والذى بدوره انعكس مباشرة على أرصدة الموازنة العامة في الجزائر، وبالتالي فإن سلوك الموازنة العامة في الجزائر مرتبط باستقرار العامل الخارجي المتمثل في استقرار السوق النفطية العالمية بالدرجة الأولى (استقرار أسعار النفط في هذه السوق) ؛

- لا تزال كل من الايرادات والنفقات العامة في الجزائر في ارتباط شديد مع أسعار النفط رغم كل الإصلاحات الاقتصادية منها اصلاح النظام الضريبي وحتي إنشاء صندوق ضبط الايرادات ؛

- كان للإصلاح الضريبي الذي تبنته الجزائر في بداية التسعينات دور نسبي في إضفاء بعض الشفافية على الميزانية العامة ؛

- إن صندوق ضبط الايرادات هو آداه تستخدمها الدولة لإمتصاص الفائض من ايرادات الجباية النفطية وقد ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تمويل عجوزات الميزانية العامة وبالتالي استقرار أرصدتها غير أنه لم يتمكن من تحقيق هدفه والمتمثل في ضبط النفقات العامة بتقليل تبعيتها لآثار النفط خلال فترة ارتفاعها ؛

- إن الاقتصاد الوطني شديد الحساسية والتأثير بالتغيرات الخارجية وهذا ما جعله عرضة في كثير من المرات لحالات عديدة من التراجع في نموه وعدم استقرار وضعه الإقتصادي ؛

- يهدف إنشاء صناديق الثروة السيادية لتوظيف واستغلال المدخرات النفطية من أجل تنويع وتأمين مصادر تمويل بديلة ومستدامة لاقتصاديات الدول النفطية في حالة استنفاذ الاحتياطي النفطي في البلد وغيرها من التغيرات الاقتصادية العالمية سواء في المدى القريب أو البعيد وبالتالي عدم الاعتماد على مورد واحد يتميز بالتقلب وعدم اليقين ؛

- تعد التجربة النرويجية في إدارة الفوائض النفطية واستثمارها من أنجح التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال بسب ارتفاع مستويات الحوكمة الإقتصادية ووجود استراتيجية استثمار واضحة إضافة إلى توفر قدر عالي من الشفافية والمساءلة حول نشاط صندوقها السيادي ؛

- تتطلب استراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر نظام فعال في حوكمة قطاع النفط الذي يعتبر القاعدة الأساسية للنجاح في هذه الاستراتيجية وذلك من خلال ربط هذا القطاع بباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى غير النفطية .

3- الاقتراحات

نظرا لكل الآثار الاقتصادية التي تخلفها أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وبالتحديد على أرصدة الموازنة العامة سنحاول تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في استكمال هذه الدراسة وتكون اقتراحات ذات فائدة :

1- اقتراحات للتخفيف من الآثار الناجمة عن تقلب أسعار النفط في الأجل القصير:

- ترشيد النفقات العامة والتسيير العقلاني للموارد؛
- دعم الاستثمار من خلال تقديم منتوج وطني قادر على المنافسة وذلك باستغلال الموارد الداخلية وبالتالي تحسين العلامة الوطنية ورفع المنتوج الوطني ؛
- فتح مجالات الاستثمار أمام الجميع لتجاوز كل العراقيل وهذا ما سيساهم في إقامة استثمار على حساب خصوصية كل منطقة إضافة إلى تعزيز الثقة لدى المستثمرين ؛
- ترقية العقار الصناعي ؛
- توسيع الوعاء الضريبي ؛

2- اقتراحات للأجل المتوسط والطويل:

- تحتاج الجزائر إلى صياغة استراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثبات(ضمان استدانتها المالية) في المدى المتوسط وذلك من خلال:
- زيادة معدلات الإنتاجية التي هي المفتاح للقضاء على كل المشاكل الاقتصادية ؛

- تكريس الجهود لتنويع النشاط الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي من خلال تشجيع النشاط المنتج في الاقتصاد العام والخاص على حد سواء ؛

- ضرورة توفير إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة مما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات والتي تعد شروط للنمو القابل للاستمرار؛

- يجب على الجزائر تنويع قطاعات الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات باعتبار أن ايرادات الجباية النفطية مرهونة بأوضاع وظروف خارجية بعيدة عن أيدي السلطات الجزائرية لذلك وجب وضع استراتيجية واضحة كتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وخاصة قطاع الفلاحة والصناعة، السياحية والصيد البحري ؛

- التقليل من نسبة الجباية النفطية في دعم ميزانية الدولة وتوجيه كل تلك الايرادات إلى إعادة استثمارها لتحقيق عوائد أكبر وضمان رفاهية للأجيال القادمة وخاصة الاستثمارات المنتجة ؛

- التخفيف من تبعية الإقتصاد الجزائري للنفط من خلال دعم الإستثمار الاجنبي المباشر بإحداث تعاون بين دول منظمة الأوبك وإعادة تأهيل القطاع الصناعي وتوسيع النفاذ إلى الأسواق العالمية إضافة إلى تنمية الطاقات المتجددة ؛

- بإمكان الجزائر استخدام موارد صندوق ضبط الايرادات لترقية الطاقات المتجددة وذلك من خلال الاستثمار في الطاقة الشمسية من أجل تنويع مصادر الطاقة والمساهمة في النمو الصناعي ورفع الإنتاجية ؛

- بإمكان الجزائر إعادة استثمار الأصول المالية لصندوق ضبط الايرادات في النشاط الإستثماري وهذا سوف يساهم في تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة ؛

- ضرورة قيام الجزائر بحوكمة قطاع النفط من خلال تطبيقها لنظام فعال يساهم في الحفاظ على قاعدة الاقتصاد الوطني وهذا ما سيساعد على تبني استراتيجية التنويع الإقتصادي للإقتصاد الوطني ،

- على الجزائر أن تولي اهتمام كبير لأهم بديل للنفط وهو الطاقات المتجددة باعتبارها مورد دائم ومتجدد وبعد مهم لتحقيق استراتيجية التنويع الإقتصادي إضافة إلى أنها مصدر مكمل للنفط في المدى القصير ومصدرا بديلا في المدى البعيد.

4- آفاق الدراسة

نرى أن دراستنا في مجال الطاقة والنفط خاصة لا يزال مجالاً خصباً للدراسة، وهذا لما يمثله هذا الأخير على المستويين المحلي والدولي، و عليه نرى أن بحثنا قد تضمن جوانب قصور، ونقترح أن تكون دراسات لبحوث مستقبلية ومن أهمها:

1- مدى الإستفادة من الطفرة البترولية في تنويع الإقتصاد الجزائري.

2- الإقتصاد الجزائري ما بعد انخفاض أسعار المحروقات – قراءات استشرافية- .

3- الرؤى المستقبلية لإستراتيجية حوكمة قطاع النفط وترقية الطاقات المتجددة لتنويع الإقتصاد الجزائري اعتمادا على مداخيل الثروة النفطية.

4- فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف واستثمار مداخيل الثروة النفطية في الجزائر.

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1-ابراهيم طـه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبـة العصرية للنشـر والتوزيـع، مصر، 2006.

2-حافظ برجـاس، الصـراع على النـفط العـربي، بيسـان للنشر والتوزيـع والإعلام، بيروت، 2000.

3-حسيـن عبد الله، مستقبل النـفط العربي، ط2، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، لبنان، 2006 .

4-خالـد أميـن عبـد الله، محاسبـة النفـط، دار وائـل للنشـر والتوزيـع، الأردن، عمان، 2002.

5-سـي كمـال، مـدخل إلـى الإقتصـاد الـدولي، الخلدونيـة للنشـر والتوزيع، الجزائر، 2015.

6-صديق محمدعفيفي، تسويق البترول، ط9، مكتبة عين الشمس، مصر، 2003 .

7-ضـياء مجيـد الموسـوي، ثـورة أسـعار الـنفط، ديـوان المطبوعـات الجامعية،الجزائر2005.

8-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسية السعرية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2015.

9-محمـد أحمـد الـدوري، محاضـرات فـي الإقتصـاد البترولـي، ديـوان المطبوعـات الجامعية،1983.

10-محمـد أزهـر السـماك، اقتصـاديات الـنفط، مؤسسـة دار الكتـب للطباعـة والنشر، بغداد،1981.

11- نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، 2000.

2- الأطروحات والرسائل

1- أحمد محمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في الإقتصادية الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991.

2- ادريس مفتاح، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قادصي مرباح، ورقلة، 2013.

3- بلقة ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

4- بن سبع حمزة، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار (2009-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.

5- بورنان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 .

6- بوعوينة مولود، العلاقة بين البترول وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2009.

7- بوفليخ نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003 .

8- جمعة رضوان، تطور أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر (1970-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

9- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة(1986-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

10- رحمان أمال، مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

11- رويج السعيد، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثرها على الإقتصاد الجزائري (1970-2009)، رسالة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

12- سرايري بلقاسم، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

13- صادق علي يحي مناع، الدول المنتجة والمصدرة للنفط خارج منظمة الأوبك وتأثيرها في سوق النفط الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2008.

14- ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

15- العايب منير، أثر تطبيق الإتفاقيات الدولية على الصادرات النفطية العربية حالة الجزائر (1992-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر (3)، 2010.

16- عبد المجيد عثماني، أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، رسالة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

17- العمري علي، دراسة تطورات أسعار النفط على النمو الإقتصادي حالة الجزائر (1970-2006)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

18- قويدر قوشيح بوجمعة، انعكاس تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008 .

19- كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

20- لباني يسمينة، انعكسات تغير أسعار البترول على الإقتصاد االجزائري (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.

21- ماضي بلقاسم، العوائد البترولية مشاكل وآفاق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة عنابة، 2007.

22- مباني عبد المالك، الإقتصاد العالمي للمحروقات (دراسة تحليلية استشرافية)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 .

23- مشدن وهيبة، أثر تغيرات البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 .

24- موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009.

25- هاشم جمال، السوق البترول العالمية وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

26- هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 .

3-المجالات والملتقيات.

1- برحومة عبد الحميد، مهديد فاطمة الزهراء، تجربة صندوق التقاعد النرويجي، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، أيام 29/28 أكتوبر، 2014.

2- بلقاسم العباس، تحديات النمو الإقتصادي في الدول الخليجية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.

3- بن غرة محمد، شليل عبد اللطيف، مساهمة موارد قطاع النفط في تمويل الميزانية العامة، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، أيام 29/28 أكتوبر، 2014 .

4- بوفليح نبيل، العاطف عبد القادر، فعالية صندوق الموارد كآلية لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي الثاني حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 21/20 أكتوبر، 2009 .

5- بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كآداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والأنسانية 4، 2010.

6- حسان الخضر، أسواق النفط العالمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد57، السنة الخامسة، نوفمبر2005.

7- رضا عبد السلام علي، اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية (دراسة مقارنة وتصفية على المملكة العربية السعودية)، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات والإستراتيجية، العدد 138، ابوظبي، 2008.

8- سعودي عبد الصمد، مسعودة بن لخضر، أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو الإقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر(2001-2014)، مداخلة مقدمة في الملتقي الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر(2001-2014)، جامعة البويرة، أيام 12/11نوفمبر،2014.

9- صالح عبد الرحمان العذل، النفط، مجلة العلوم والتنمية، الإدارة العامة للتوعية والنشر، المملكة العربية السعودية، العدد 27، 1993 .

10-الطيب داودي، الإبتكار كبديل استراتيجي يحقق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات عرض حالة سوناطراك، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، ايام 08/07 أفريل 2008 .

11-عبد العاص أحمد الصادق، نشأة وتكوين وهجرة النفط، مجلة العلوم والتنمية، الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، المملكة العربية السعودية، العدد27 ، 1993 .

12-عبد الوحيد صرارمة، عبد الحميد قجاني، دور الفوائض المالية البترولية في تفعيل الدور المستدام للطاقات المتجددة في الإقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي حول استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، أيام 29/28 أكتوبر، 2014.

13-عدنان مزراعي وآخرون، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية قضايا لصناع السياسات، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 10 ديسمبر، 2010.

14-ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، المجلد الخامس والثلاثون، الكويت، العدد 129، 2009.

15-مباني عبد المالك، دور قطاع المحروقات الجزائري في استراتيجية التنويع الإقتصادي، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، أيام 27/28 أكتوبر، 2014 .

16-مراد كواشي، فارس طلوش، عرض لبعض جوانب التجربة النرويجية في استغلال النفط، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولى حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، أيام29/28 أكتوبر، 2014.

17-مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، استراتيجيات ترقية الكفاءة الإستخدامة للثروة البترولية في الإقتصاديات العربية في اطار ضوابط التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أفريل 2008.

4- تقارير

1- تقارير الديوان الوطني للتخطيط والإحصائيات .

2- تقارير وزارة المالية، برنامج قانون المالية.

3- التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"

4- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي.

5- التقرير السنوي لسوناطراك 2010.

6- التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي.

7- التقرير الشهري عن التطورات البترولية لمنظمة الأوبك.

8- تقرير مستجدات آفاق الإقتصاد الإقليمي، يناير 2015.

9- جمال قاسم، النفط والغاز الطبيعي الصخريين واثرهما على أسواق النفط العالمية، تقرير عن تقديرات البنك الدولي، يوليو ،2015.

10- صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، أفريل 2007.

11- غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط، الأسباب والتبعيات الجيوسياسية، مركز بروكنجز، الدوحة، قطر، 2015.

12- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقارير الظرف الإقتصادي والإجتماعي السداسي الأول والثاني العدد26، 2004.

13- معهد الدراسات المصرفية، صناديق الثروة السيادية، إضاءات مالية ومصرفية، نشرة دورية،السلسلة السادسة، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2013.

14- النشرة الإحصائية الإقتصادية للدول العربية لصندوق النقد العربي .

15- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك.

16- نشرة صادرة عن شركة سوناطراك 1972 باللغة العربية.

17- ورقة تحليلية حول مسار السياسة والعلاقات الدولية، خفض سعر النفط غاية سياسة، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1-الكتب

- Marc Ecriment, Indépendance politique et libération économique, paris, 1985.

- Mohamad el Hocine benissed, éléments d'économe les huedrocorbures, présent et future, opu Algérie.

- Omar khelif, dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures,(alger,CREAD,2005).

2- تقارير

1-Les rapport annuels de la banque d'Algérie, 2014.

ثالثاً : المواقع الإلكترونية

2- الديوان الوطني للإحصائيات : www.ons.dz
3- صـــندوق النـــقد الـعـــربي: www.amf.org.ae
4- مركز عمران للدراسات الإستراتيجية : www.anrandirasat.org .
5- معهد الدراسة المصرفية : www.kibs.edu.kw
6- منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك: www.opec.org
7- مؤسسة النقد العربي السعودي :
http://www.sama.gov.sa/aboutsama/pages/samafunction-aspx
8- وزارة الـــــــمـــــاليـــة : www.mf.gov.dz

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
فهرس المحتويات	ا
فهرس الجداول والأشكال	v
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: عموميات حول النفط	09
تمهيد الفصل الأول	10
المبحث الأول: ماهية النفط	11
المطلب الأول: مفهوم النفط ونشأته	11
أولاً: مفهوم النفط.	11
ثانيًا: نشأة النفط	13
المطلب الثاني: أنواع وخصائص النفط	16
أولاً: أنواع النفط	16
ثانيًا: خصائص النفط	18
المطلب الثالث: أهمية النفط	21
أولاً: أهمية النفط على الصعيد الإقتصادي	21
ثانيًا: أهمية النفط على الصعيد الإجتماعي	23
ثالثاً: أهمية النفط على الصعيد السياسي	24
رابعًا: أهمية النفط على الصعيد العسكري	25
المبحث الثاني: مفهوم السوق النفطية والمتعاملون فيها	27
المطلب الأول: تعريف السوق النفطية، أنواعها، خصائصها	27
أولاً: تعريف السوق النفطية	27
ثانيًا: أنواع السوق النفطية	28
ثالثاً: خصائص السوق النفطية.	29
المطلب الثاني: المتعاملون في السوق النفطية	30

أولاً: الأطراف المنتجة (الدول المنتجة)	30
ثانياً: الأطراف المستهلكة للنفط	36
المبحث الثالث: أسعار النفط وأنواعه	38
المطلب الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه	38
أولاً: تعريف سعر النفط	38
ثانياً: أنواع أسعار النفط	39
المطلب الثاني: مراحل تطور أسعار النفط	42
أولاً: مرجلة سيطرت الشركات الإحتكارية الكبرى على أسعار النفط.	42
ثانياً: مرحلة صدمات أسعار النفط	42
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط	55
أولاً: الطلب النفطي	55
ثانياً: الغرض النفطي	59
خلاصة الفصل الأول	61
الفصل الثاني: الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط للإقتصاد الجزائري	63
تمهيد الفصل الثاني	64
المبحث الأول : واقع وأهمية النفط في الإقتصاد الجزائري	65
المطلب الأول: تطور القطاع النفطي في الجزائر	65
أولاً: لمحة تاريخية عن تطور القطاع النفطي في الجزائر	65
ثانياً: الإمكانيات النفطية للجزائر	68
المطلب الثاني: أهمية القطاع النفطي في الجزائر	76
أولاً: العائدات النفطية في الجزائر	76
ثانياً: انعكس العوائد النفطية على الإقتصاد الجزائري	78
المبحث الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر	82
المطلب الأول: انعكاس تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة في الجزائر	82
أولاً: أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة	82
ثانياً: دور الجباية العامة في الإقتصاد الجزائري	88

المطلب الثاني: اجراءات احتواء تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر	95
أولاً: إصلاح النظام الجبائي	95
ثانياً: صندوق ضبط الإيرادات ودوره في تمويل عجز الموزانة	101
المبحث الثالث: إدارة الفوائض النفطية وسياسة التنويع الإقتصادي	111
المطلب الأول: تجارب دولية في إدارة الفوائض النفطية	111
أولاً: التجربة النرويجية في إدارة الفوائض النفطية	111
ثانياً: التجربة السعودية في إدارة الفوائض النفطية	119
ثالثاً: تقييم التجربة السعودية في إدارة الفوائض المالية مقارنة بالتجربة النرويجية	121
المطلب الثاني: صناديق الثروة السيادية كآلية لإدارة الفوائض النفطية	123
أولاً: تعريف صناديق الثروة السيادية	123
ثانياً: دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية وأهدافها	124
ثالثاً: نشاط صناديق الثروة السيادية عالمياً وعربياً	125
رابعاً: معايير صناديق الثروة السيادية في إدارة الموارد	127
المطلب الثالث: سياسة التنويع الإقتصادي	128
أولاً: أهمية التنويع فى أطار اقتصاديات الدول العربية	128
ثانياً: دور قطاع النفط في رسم استراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر	132
خلاصة الفصل الثاني	139
خاتمة عامة	141
قائمة المصادر والمراجع	149
الملخص	

قائمة الجداول

الترقيم	البيان	الصفحة
	الجداول	
(1-1)	حجم إنتاج النفط الخام والاحتياطي بالنسبة للأوبك و اجمالي العالم	33
(2-1)	حجم الامدادات في بلدان خارج الأوبك واجمالي العالم	35
(3-1)	تطور أسعار النفط الخام(الاسمية والحقيقية) خلال الفترة (1970-1979)	43
(4-1)	تطور أسعار النفط الخام(الاسمية والحقيقية) خلال الفترة (1980-1989)	44
(5-1)	تطور أسعار النفط الخام(الاسمية والحقيقية) خلال الفترة (1990-1999)	46
(6-1)	تطور أسعار النفط الخام(الاسمية و الحقيقية) خلال الفترة (2000-2015)	47
(7-1)	تطور إجمالي الطلب العالمي على النفط الخام والتغير السنوي خلال الفترة(2001-2014)	56
(1-2)	تطور سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي خلال الفترة (1962-1965)	66
(2-2)	تطور إحتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	68
(3-2)	تطور الإكتشافات في الجزائر النفطية خلال الفترة(2001-2014)	70
(4-2)	تطور حجم الإنتاج في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	71
(5-2)	تطور صادرات أسعار النفط والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	74
(6-2)	تطور العائدات النفطية الجزائرية تبعا لتطور أسعار النفط خلال الفترة (2001-2014)	77

(2-7)	تطور نمو العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	79
(2-8)	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	83
(2-9)	تطور الإيرادات العامة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	86
(2-10)	تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	88
(2-11)	تطور العلاقة بين معدلات نمو العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	90
(2-12)	الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة خلال الفترة(2001-2014)	91
(2-13)	تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	97
(2-14)	تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة(2001-2013)	99
(2-15)	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	104
(2-16)	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة من دون فائض قيمة الجباية النفطية خلال الفترة(2001-2014)	107
(2-17)	تطور رأس مال الصندوق السيادي النرويجي خلال الفترة (2000-2013)	115
(2-18)	تطور الأصول المالية الخارجية لمؤسسات النقد العربي السعودي خلال الفترة(2004-2012)	121
(2-19)	أمثلة عن الصناعات التكميلية لإستخراج ومعالجة النفط	135

قائمة الأشكال

(1-2)	تطور إحتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	69
(2-2)	تطور حجم الانتاج في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	72
(3-2)	تطور صادرات النفط والمشتقات النفطية خلال الفترة(2001-2014)	75
(4-2)	تطور نمو العائدات النفطية والناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	79
(5-2)	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	83
(6-2)	تطور الإرادات العامة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	87
(7-2)	الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	92
(8-2)	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات وفائض الجباية البترولية خلال الفترة(2001-2014)	105
(9-2)	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة من دون فائض قيمة الجباية النفطية خلال الفترة(2001-2014)	108
(10-2)	آلية عمل صندوق المعاشات الحكومي	116

الملخص

يعتبر النفط المحرك الأساسي للإقتصاد العالمي وعلى هذا الأساس برزت أهمية كمصدر للطاقة الدولية وكمورد يجابه التطورات ويمتلك خصوصيات كثيرة بداءًا من طبيعته مروراً بتركيبة وانتهاءًا بسوق تداوله وكيفية تسعيره وأهم العوامل المؤثرة في سعره ، غير أن تقلبات أسعاره المستمرة جعلت الدول النفطية عرضة للكثير من الصدامات، والجزائر من بين هذه الدول حيث ظل قطاع النفط فيها الرائد بين باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى إلا أن هناك مخاوف وتحديات كبيرة ترهن امكانية تطور الاقتصاد الوطني وعدم التنوع في مصادر الثروة الإنتاجية وذلك راجع إلى أن الإقتصاد الجزائري يبقي رهين للتغيرات الحاصلة في السوق النفطية نتيجة لحالات التقلب وعدم الإستقرار التي تعرفها أسعار النفط في هذه السوق والتي تؤثر مباشرة على وضع إعداد الموازنة العامة وعلى أرصدتها المالية وبالتالي استقرار الإقتصاد ككل مما يجعل التفكير في تطوير وتنويع القطاعات الإقتصادية الأخرى ضروري للتقليل من التبعة الإقتصادية للنفط وتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة

- الكلمات المفتاحية : النفط، السوق النفيطة، أسعار النفط، الجباية النفطية، الموازنة العامة .

مقدمة

عامة

الفصل الأول

عموميات حول النفط

الفصل الثاني

الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط للإقتصاد الجزائري

فهرس

المحتويات

خاتمة

عامة

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة المصادر والمراجع